وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
Acronyme Labo : LSH- AEP // Code Labo : e1293000
Site :http://lab.univ-batna.dz/lsh-aep/ Email : lsh@univ-batna.dz

باتنة في: 2022/06/09.
رقم: 43 / LSH / AEP / UB1 /2022.

إفادة بنشر كتاب أكاديمي محكم

يشهد الأستاذ الدكتور قادري حسين، مدير مخبر الأمن الإنساني" المعتمد بموجب قرار145 مؤرخ في: 2012.04.14، المعدل بموجب قرار 1203 مؤرخ في 2015.12.10،

أنه بعد دراسة المجلس العلمي للمخبر لتقارير القراءة والمراجعة، تمت المصادقة على نشر الكتاب الثنائي الموسوم بـ:

دور السياسات العامة للحد من الفقر في الجزائر.

لكل من الأستاذين حسب الترتيب:

د. زايدي عبد العزيز، أستاذ(ة) بقسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة.

أ. عبد الحليم حاجي، أستاذ(ة) بقسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة.

رقم الكتاب المعياري الدولي: ISBN 978- 9931-740 -77- 3.

سلسلة مدارات رقم: 08.

الإيداع في المكتبة الوطنية: جوان 2022.

تمنح هذه الشهادة للمعني (ة) بطلب منه (ها) لاستخدامها في حدود ما يسمح به القانون.

مدير المخبر
أ.د. قادري حسين.

مدير المخبر
أ.د. قادري حسين

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
Acronyme Labo : LSH- AEP // Code Labo : e1293000
Site :http://lab.univ-batna.dz/lsh-aep/ Email : lsh@univ-batna.dz

باتنة في: 2022/06/09.
رقم: 43 / LSH / AEP / UB1 /2022.

إفادة بنشر كتاب أكاديمي محكم

يشهد الأستاذ الدكتور قادري حسين، مدير مخبر الأمن الإنساني" المعتمد بموجب قرار145 مؤرخ في: 2012.04.14، المعدل بموجب قرار 1203 مؤرخ في 2015.12.10،

أنه بعد دراسة المجلس العلمي للمخبر لتقارير القراءة والمراجعة، تمت المصادقة على نشر الكتاب الثنائي الموسوم بـ:

دور السياسات العامة للحد من الفقر في الجزائر.

لكل من الأستاذين حسب الترتيب:

د. زايدي عبد العزيز، أستاذ(ة) بقسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة.

أ. عبد الحليم حاجي، أستاذ(ة) بقسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة.

رقم الكتاب المعياري الدولي: ISBN 978- 9931-740 -77- 3.

سلسلة مدارات رقم: 08.

الإيداع في المكتبة الوطنية: جوان 2022.

تمنح هذه الشهادة للمعني (ة) بطلب منه (ها) لاستخدامها في حدود ما يسمح به القانون.

مدير المخبر
أ.د. قادري حسين.

مدير المخبر
أ.د. قادري حسين

مدارات

دور السياسات العامة في الحد من الفقر في الجزائر

د.زايدي عبد العزيز أ.حاجي عبد الحليم

جامعة المسيلة

08

منشورات مخبر الأمن الإنساني جوان 2022

دور السياسات العامة في الحد من الفقر في الجزائر

د. زايدي عبد العزيز - أ. حاجي عبد الحليم

هذا الكتاب

يعتبر البحث العلمي في موضوع الفقر من المواضيع ذات الصلة بالعلوم السياسية، فهو الموضوع العاشر ترتيبا في مواضيع السياسة ويدخل ضمن اهتمام السياسات العامة فهي تسترعي انتباه صانع القرار السياسي لمعالجتها وتبنيها ضمن برامجه وتدخل في أجندته السياسة، وقد حضي بنقاشات علمية وأكاديمية سواء في ظل الأطروحات الليبرالية أو الماركسية أو حتى التصورات الجديدة، وهذه الآراء الفكرية بينت مدي الاختلافات حول الأسباب والحلول

ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2016، رسم صانع القرار السياسي الجزائري سياسات عامة متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، فقد كانت تلك السياسات العامة (الاستخراجية، التوزيعية، التنظيمية)، تهدف إلى توضيح حدود الحركة المتاحة والممكنة في الحاضر والمستقبل والتي يتعين على مختلف الأجهزة والجهات المعنية الاستناد إليها في القضاء على الفقر، والتأثر على مختلف المتغيرات التي تحدد من درجة تفشي أو عمق الفقر.

9 789931 740773

طباعة وتصفيف
البدر للخدمات المكتبية والمطبعية
EL-BADR

دورالسياسات العامة للحد من الفقرفي الجزائر

جميع الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

كلية الحقوق والعلوم السياسية ـــ جامعة باتنة 1 ـــ الجزائر

E- mail: lsh@univ-batna.dz

الناشر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

دورالسياسات العامة للحد من الفقرفي الجزائر:

المؤلفين:

د. زايدي عبد العزيز

أ. حاجي عبد الحليم

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: جوان 2022

ر.د.م.ك: 978-9931-740-77-3

القياس: متوسط

الأبعاد: 24x16

عدد الصفحات: 256

منشورات مخبر الأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مركز عبد العالي بن بعطوش، البناية A، الطابق الأول، جامعة باتنة1، الجزائر

05000

سلسلة: مدارات

الكتاب رقم (08)

الإشراف العام:

أ.د حسين قادري

مسؤول نشر الكتب:

د. مسعود شوية

المراجعة العلمية:

لجنة القراءة للمخبر

كل ما ورد في هذا الكتاب يقع على مسؤولية المؤلف من حيث احترام أخلاقيات البحث العلمي، كما لا يعبر محتواه بالضرورة عن آراء وتوجهات مخبر الأمن الإنساني

دور السياسات العامة للحد من الفقر

في الجزائر

المؤلفين:

د. زايدي عبد العزيز **أ. حاجي عبد الحليم**

جامعة المسيلة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	**7**
الفصل الأول: إطلالة مفاهيمية للسياسة العامة والفقر	**11**
المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة	**12**
المبحث الثاني: مفهوم الفقر	**41**
الفصل الثاني: الأطروحات النظرية في تفسير ظاهرة الفقر	**63**
المبحث الأول: الأطروحة الليبرالية في تفسير ظاهرة الفقر	**63**
المبحث الثاني الأطروحة الماركسية في تفسير ظاهرة الفقر	**80**
المبحث الثالث: أطروحة الحكم الراشد في تفسير ظاهرة الفقر	**92**
الفصل الثالث: ظاهرة الفقر في الجزائر	**105**
- المبحث الأول مظاهر الفقر في الجزائر	**106**
- المبحث الثاني: تطور ظاهرة الفقر في الجزائر	**115**
المبحث الثالث: فلسفة مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر	**125**
الفصل الرابع: السياسات العامة المتبعة في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر (2016/2000)	**133**
المبحث الأول: السياسة العامة الإستخراجية المتبعة في مكافحة الفقر	**134**
المبحث الثاني: السياسة العامة التوزيعية المتبعة في مكافحة الفقر	**147**
المبحث الثالث: السياسة العامة التنظيمية المتبعة في مكافحة الفقر	**156**
الفصل الخامس: رؤية مستقبلية لترشيد التنمية الاجتماعية في الجزائر للحد من ظاهرة الفقر	**167**
المبحث الأول: تصميم هندسة التنمية الاجتماعية.	**168**
المبحث الثاني: رؤية تأصيلية تجديدية للتنمية الاجتماعية	**183**

المبحث الثالث: ترشيد التنمية الاجتماعية 205

الخاتمة 225

قائمة المصادروالمراجع 229

مقدمة

تتردد كلمة الفقر كثيرا على مسامع الإنسان في كل المواقع والأماكن، فهي تأخذ صورة الجوع، الكسل والحرمان، الفاقة، عدم التمكن من الصحة والتعليم، سوء التغذية، المسكن، عدم القدرة على التملك وعلى مقاومة الصدمات، غياب حقوق الإنسان وانتهاك الحريات الأساسية والإنسانية، الافتقار إلى القدرة على التعبير عن الرأي والحرمان من السلطة والنفوذ، والتمثيل في مؤسسات صناعة القرار، كما تصدح بها الصحف والمقالات ورسائل ومذكرات العديد من رجال العلم والمتخصصين في الدراسات السياسية والاقتصادية، حيث انصبت أغلب اهتمامات الباحثين على معرفة أسباب ظاهرة الفقر والآثار الناتجة عنها ومحاولة إيجاد حلول لها.

ويُعد الفقرُ ظاهرةً عميقة الجذور وعلى قدر كبير من التعقيد، وعدم الثبات والتحول من حال إلى حال، تتداخل في تشكيلها مؤثرات سياسية واقتصادية ونفسية ودينية وعاطفية، مما يجعل حصر مكوناتها أمرا شاقا. وتختلف تأثيرات هذه الظاهرة من بلد إلى آخر، بدءا من الإقصاء في البلدان الغنية ووصولا إلى المجاعة والموت من الجوع في الدول الأكثر فقرا؛ وهذا الأمر يعقد مهمة صياغة سياسات عامة بعيدة المدى لها القدرة على فهم وتفسير والقضاء على الفقر بشكل نهائي.

لقد تعددت المقاربات والسياسات الحكومية للدول من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية وزيادة النمو، مُسخِّرة في ذلك موارد هائلة للوصول إلى دولة صناعية حديثة (تقدم خدمات اجتماعية على نطاق واسع إلى القسم الأكبر من السكان، سعى إلى الحفاظ على العمالة الكاملة، وتنظيم وتأمين عدد من الصناعات الرئيسية وإبقاء الجزء الأكبر من الاقتصاد في يد القطاع الخاص)،.وتؤكد أحدث الإحصائيات أن معدل الفقر أخذ في التناقص التدريجي على الصعيد العالمي، وأن كثيرا من الدول خطت خطوات مهمة في محاربة الفقر وتحقيق أهداف التنمية، بينما لم تراوح بلدان أخرى مكانها في هذا الصدد، وتفاقمت مشكلة الفقر لديها، وتراجعت التنمية لسبب أو لآخر.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي عرفت فيها ظاهرة الفقر تراجعا ملحوظا إذ تشير إحصائيات عام 2000 أن نسبة الفقر في الجزائر بلغت 12.1%، وهذه النسبة تم تحقيقها نتيجة صنع وتنفيذ سياسات عامة متنوعة ومتكاملة

الفصل الأول
إطلالة مفاهيمية للسياسة العامة والفقر

الفصل الأول: إطلالة مفاهيمية للسياسة العامة والفقر

تحتاج مقاربة موضوع السياسات العامة والفقر كمحاولة تفسيرية إلى تفكيك المصطلحات ثم القيام ببنائها من جديد، فلا يفهم دور السياسات العامة إلا إذا عرفنا ماذا تعني كلمة "السياسات العامة" أولا، ثم ماذا تعني كلمة "الفقر" ثانيا، ثم العلاقة بينهما ثالثا. ذلك أن السياسات العامة والفقر تأخذان بشكل عام معان كثيرة، كون الكلمتين واسعتين وغير محددتين، ويزداد الأمر فيهما تعقيدا كلما قمنا بتوصيفهما، ولاسيما مع التطورات التي يشهدها العالم، والتي حولت الكثير من المفاهيم باتجاهات كيفت بالأساس لخدمة مرامي واستراتجيات أطراف معينة.

إن الغرض من موضوع السياسة العامة والفقر ليس فقط منه إجراء رصد تاريخي وحصر مفاهيمي وتوظيف تاريخ سيرهما، وحركتيهما، وتفاعل مركبيهما، وتغير مفاهيمهما، بل معرفة التحركات والتحولات والتطورات؟؟؟، ومساراتهم الجديدة بكل ما تكتنفها من تعقيدات، وما بينهما من تباينات ثقافية واقتصادية وسياسية. السياسة العامة والفقر من المفاهيم التي لا تعرف الجمود، بل هي في حركية واستمرارية، وتجدد نفسها باستمرار، تأخذ معانيها من تطور مدلولاتها، ولو استمرت نفس الكلمة التي تستعمل في الموضوع، وللإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتعلق الأول بمفهوم السياسة العامة، والثاني بمفهوم الفقر.

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة

في أواخر خمسينيات القرن العشرين وأوائل ستينياته-ومع بروز الثورة السلوكية وازدهارها - ظهر مفهوم السياسة العامة الذي اعتبر منذ ظهوره أحد المفاهيم الكبرى، واكتسح مجال علم السياسة مشيرا بذلك إلى التحول الجوهري من دراسة "السلطة" أو "السلطة الشرعية " أو النظام السياسي" إلى دراسة القضايا والشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها، التي تتمثل بالحاجات والمطالب والقضايا والمشكلات.

لقد بشر مفهوم السياسة العامة بإمكانيات هائلة، إذ بدا واعدا بتجاوز كثير من المشكلات المثارة في علم السياسة، لاسيما وأن محور مواضيعه "عملية اتخاذ القرار"، وتلك المتعلقة بكيفية تأثير مختلف الفواعل في النظام السياسي وطبيعة تفاعلهم معه، وهكذا ظهرت دراسات جديدة تركز على النقائص الداخلية والتهديدات الخارجية حاول المعنيون من علماء السياسة والإدارة العامة والاجتماع أن يربطوا مفهوم السياسة العامة بها.

إن إدراك مفهوم السياسة العامة ومعرفة معانيها ومضمونها وإبراز التفرقة بينها وبين غيرها من المفاهيم التي تبدو في الظاهر مترادفة، ولها نفس المعنى هو السبيل لاستيعاب الموضوع وفهمه، لذا يستوجب علينا أن نحدده تحديدا دقيقا، وذلك بالتطرق إلى تطوره كمفهوم، وأهم التعاريف وأنواعه وخصائصه، ومراحل السياسة العامة، ومخرجاتها وأثارها.

المطلب الأول: نشأة وتطور السياسة العامة وتعريفها

السياسة العامة - بما هي نتاج جهد فكري مكثف -هي جزء من الفكر السياسي وجزء من الحكم وفنه، ولكنها ذات خصوصية تعبر عن مرحلة النضج في الفكر السياسي، وانتقلت هذه الأخيرة من طابع فلسفي تهيمن عليه الأساطير والتأملات الميتافيزيقية البعيدة عن مقتضيات المنطق العلمي والواقع العملي إلى حقل علمي دراسي قائم على فكر منهجي يستمد من الواقع، ويحاول أن يكون قريبا منه، قادرا على تفسيره وفهمه وتتبع تحولاته بالشكل الذي تعبر فيه السياسة العامة عن المقومات ذات العلاقة بالإنسان والمجتمع والتنظيم والحكومة، ومن هنا فإن فهم السياسة العامة لن يكون ممكنا دون مقاربته، حيث يتناول القسم الأول النشأة والتطور والتعريف، أما القسم الثاني سنتناول فيه أنواع السياسة العامة، وثالثا نبحث فيه عن خصائص السياسة العامة.

أولا: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة

حظي مفهوم السياسة العامة على الرغم من حداثة ظهوره باهتمام الفكر السياسي منذ القدم، من حيث الإشارة إلى بعض أبعاده ومقوماته. فهو اهتمام يعود - كما عبر ألموند - إلى تلك المرحلة التي بدأ فيها الإنسان الكتابة عن السياسة، ومن ثم فقد بدأ الاهتمام بقضايا المجتمع وكيفية التعامل معها في كتابات الفكر السياسية الكلاسيكية[1].

وتعد كتب هيردوتوتوسيدوس وبعض الكتابات الموجزة المنسوبة إلى زينوفون، وبخاصة الدراسات المعيارية والتجريبية التي وضعها أفلاطون وأرسطو، واجتهادات نيكولا ميكافيلي وكتابه الأمير، وهارنتغتونومنتسكيو وكتابه روح القوانين من الأصول المباشرة لعلم السياسة، ويقدم لنا التاريخ الثقافي للصين والهند والإسلام أمثلة مماثلة.

ومع تطور علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر بدأ علم السياسة يتبلور عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية، واتخذ شكل علوم متخصصة، وتحول إلى فرع من فروع العلوم الاجتماعية، وبذلك أصبح ينظر للسياسة العامة على أنها تمثل جزءا من النشاط الاجتماعي من جهة، وأن هذه السياسة ومن جهة أخرى وجها للقانون والعلاقات المتفاعلة بين المؤسسات عن طريق مجموعة من القواعد،[2] فهي تفسر الظاهرة السياسية.

أولى أرثر بيلي النشاط الحكومي أهمية تفوق التوجه السلوكي في الدراسات السياسية، كما نظر تشارلز مريام إلى عملية تحليل الواقع السياسي اعتبارا من مسلمة أن الحكم عملية يمكن من خلالها استخدام أدوات جديدة لفهم الجوانب السياسية كالإحصاء. وكان ريكاردسون - وهو عالم بيولوجي - أول من أشار إلى إمكانية إجراء قياسات، وذلك في مؤلفيه الذين نشرا بعد وفاته وهما "إحصائيات المنازعات الدامية "

(1)عبد السلام علي نوير، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية**، مجلة عالم الفكر، العدد واحد، الكويت، 2011، ص12.

(2)إبراهيم أبراش، **النظرية السياسية بين التجريد والممارسة (تداخل النظرية السياسية والخطاب السياسي في العقل العربي)**، الجندي لنشر والتوزيع، القدس، ط2، 2012، ص13.

و "الأسلحة وانعدام الأمن"[1]، وقد لجأ ريكاردسون إلى قياسات تقوم على المعلومات المخزنة التي جمعتها الحكومة. ويميز كارل دويتش بين سبع فئات من المعلومات الإحصائية مثل المعلومات المتعلقة بالرأي العام التي تفيد في دراسة مدى اهتمام الأفراد بالقضايا والمشاكل ورد فعلهم إزائها.

ولقد انتشرمفهوم السياسة العامة انتشارا واسعا منذ ظهوره وحتى مطلع السبعينيات، حيث ظهرت العديد من الدراسات للسياسة العامة التي استندت إلى إجراءات منهجية صارمة، والتي سعت من خلالها إلى اختبار المصداقية وتوضيح المفهوم الذي طرحه لازويل، بالاستعانة بتراث مشترك من المفاهيم ليس خاصا به، هذه الأدوات المفاهيمية يمكن أن تتخذ شكلا محددا[2] كما في نظرية الألعاب مثلا.

أما في بداية التسعينات من القرن العشرين فقد زاد الاهتمام بمخرجات النظام السياسي نتيجة الفشل في إدراك الواقع المتسارع والمعقد، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وأول من تنبه إلى أهمية الدراسات السياسية هي الدوائر العسكرية، لاسيما في ما يخص مجالات الأمن القومي (الكساد، الحرب العالمية الثانية، المنافسة الأمنية مع الاتحاد السوفياتي، حرب فيتنام). وكانت القوات الجوية الأمريكية هي الأكثر اهتماما بالموضوع، وعبرها برزت مؤسسة راند التي أسسها نيلسون أحد أبرز المحللين السياسيين في وزارة الدفاع الأمريكية، وأصبح اسمها علما لحركة فكرية، وهكذا انطلق تأسيس مراكز ومعاهد ومخابر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا. وقد اتسمت المدرسة الأمريكية في بدايتها بالتركيز علي قطاعات معينة سيما العسكرية منها، ثم شملت الدراسات السياسية والعلاقات الدولية وخاصة السياسة العامة التي ارتبطت بالمراكز العلمية والمعرفية التي تعني برصد الظواهر الإنسانية في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، واهتمت بالفكر القائم على الخطية في الإدارة[3]،وكذا بالمؤسسات وبنيتها وأدوارها وممارساتها بالإضافة إلى السلوك السياسي والمؤثرات

(1)**الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ت: جماعة من الأساتذة المتخصصين في العلوم الاجتماعية ، مطبعة جامعة دمشق ،1986 ، بدون طبعة ، اليونسكو –المجلد"1" ، ص414.

(2)الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مرجع سابق الذكر، ص 88.

(3) أسماء بن قادة، **أفكار خارج المزاج**، دار القصبة للنشر،الجزائر ،2013، ط1 ، ص38

الاجتماعية، وهذه المراكز مع مرور الوقت أصبحت لصيقة بمؤسسة الرئاسة ودواوين الحكم والمؤسسات التنفيذية، ومتواصلة مع المراكز الأمنية والاستخبارتية.

ومع تعقد المشاكل أكثر - لاسيما مع تأثير الإعلام الجديد والفوري والآني والمتسارع في نقله المباشر الأحداث - توالت الأبحاث وتطورت وبرزت دراسات عديدة تركز على تذبذب القضايا وتداخل الأحداث، سيما تلك المشاكل المركبة التي تتعدد فيها الفواعل والخلفيات والتراكمات[1].وقد تضم أضدادا متطرفة في ظاهرها مثل الديني والمدني، المحلي والعالمي، الاقتصادي والسياسي، وإذا تطورت أكثر تدخل فيها أطراف متعددة من النظام السياسي مثل الجيش والأمن، ثم عناصر البيئة الخارجية من قوي إقليمية أو عالمية ومؤسسات دولية.

وقد أدى كل هذا إلى توجيه الاهتمام نحو دراسة السياسة العامة في فهم المورفولوجيا الاجتماعية للمجتمع، لتقديم أفضل الأساليب والطرق والتقنيات للتعامل مع القضايا، وفي ظل هذه التغيرات المتتالية والمتشابكة والمتسارعة انتقل علم السياسة العامة من الوصف (لازويل)إلى التفسير(منهج حل المشكلات)، ثم إلى المقارنة بين مختلف الدول لفهم القضايا المتصلة بالواقع، وهذه التطورات والنشاطات أدت إلى تطور علم السياسية العامة كما هو الآن.

ثانيا: تعريف السياسة العامة:

بدأ تأكيد أهمية السياسة العامة في الكتابات الكلاسيكية في الفكر السياسي، وقد كان لمفهوم السياسة العامة الذي تعود صياغته الأولى إلى عالم السياسة الأمريكية لازويل تطور كبير في التحليل السياسي، حيث أثار الانتباه نحوى استخدام أدوات البحث العلمي لدراستها، ولم يلبث أن انتشر هذا المفهوم انتشارا كبيرا، غير أن هذا لا يعني أنه هناك اتفاق بشأن تعريفه، قد استقر بعد ذلك أن هذا المصطلح حمال أوجه، يأخذ معان مختلفة، ليس فقط مابين المجتمعات وبعضها البعض، بل داخل المجتمع الواحد، لأنه يعبر عن أوضاع اجتماعية هي في حالة تحول أفقي وعمودي. ويمكن التطرق إلى هذا التعريف من خلال وجهة نظر ثلاثة أطراف مختلفة، وهي:

(1) المرجع نفسه، ص48.

الطرف الأول (من منظور القوة): لقد حدد لازويل السياسة العامة بأنها "من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد، المكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية،وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة؛"[1] وقد أعاد مارك ليندنبيرك وزميله بنيامين كروسي صياغة التعريف بأنه يشير تحديدا إلى "العملية النظامية التي تحظى بمميزات ديناميكية متحركة، للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه؟[2] إن هذا الطرف يعكس ما يعتقده بشأن السياسة العامة بأنها ارتداد لوجهة نظر الأقلية الحاكمة التي تملك وتسيطر ولها القوة والقدرة والنفوذ.

الطرف الثاني (من منظور أداء النظام): سعى هذا الطرف إلى تجاوز القصور الذي يبدو على منظور القوة عند استخدامه لدراسة السياسة العامة، فهو غير محدد، حيث يفضي إلى تجاهل العلاقات والنشاطات التي تتضمنها السياسة العامة، فقد ذهب دافيد أستون إلى تعريفها" بأنها توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة،من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية". ويعرفها جبريال ألموند بأنها "محصلة عملية منتظمة عن تفاعلات(مطالب + دعم + مخرجات .....) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة،"[3] ثم وسع من نطاقه ليشمل"تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسئولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف" وأوضحت باربارة مكلينان بأنها تلك" النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية، استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي"[4]، هذا الطرف نظر للسياسة العامة باعتبارها

---

(1)إبتسام قرقاج، **دور الفواعل غير الرسمية فى صنع السياسات العامة في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010، ص17

(2)أحمد طيلب، **دور المعلومات فى رسم السياسات العامة فى الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007/2006، ص19

(3)إبتسام قرقاج، مرجع سابق الذكر، ص20 .

(4)ابتسام قرقاج، مرجع سابق الذكر، ص21.

محصلة تفاعل بين النظام السياسي والبيئة الداخلية والخارجية. وانتقد هذا المنحى في التعريف من زاوية الميل إلى الاختزال، فقد هوجم لكونه غير محدد، حيث حاول طمس الحدود بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية مع تجاهله لمجريات العملية السياسية بشكلها الدقيق داخل النظام السياسي كما بين بريسمانو وايلدافكسكي بشكل تخطيطي في دراسة أمريكية بعنوان "التنفيذ: كيف تحطمت التوقعات الكبرى في واشنطن في أوكلاند حتى بوجود تسعة وتسعون بالمائة من الاتفاق فإن احتمال التنفيذ يكون أقل من خمسين بالمائة"[1].

الطرف الثالث(من منظور الحكومة):انطلاقا من الانتقادات التي وجهة لطرف القوة وطرف أداء النظام، اتخذ هذا الطرف منحى مغاير قائم على النظرة الحكومية لسياسية العامة، حيث أكد توماسداي (Thomas Dye) على أن السياسة العامة في مضمونها تشير إلى تقدير أواختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل،إذ هي توضيح لماهية أفكار الحكومة، وعملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم،وهي عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك،"[2] وأوضح كارلفردريك (G.Friedrick) بأنها"برنامج عمل مقترح لشخص أوجماعة أوحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزهاسعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود؛"[3] أما" جيمس أندرس (J.Anderson) فقد عرفها بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع"[4] ويعرفها جايبيترز أسلوب محدد من الأفعال التي يتخذها المجتمع بشكل جماعي أو يتخذها ممثلو ذلك المجتمع، وتنصب على مشكلة معينة تهم المجتمع وتعكس مصلحة ذلك المجتمع أو جزء منه، وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغيرذلك،"[5]

---

(1)ستيفن دي تانسي، **علم السياسة الأسس**، ت: رشا جمال ،الشبكة العربية الأبحاث والنشر ، ط2 ، 2013، عمان، ص359.

(2) عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، دار المسيرة، ط1، عمان، 1999، ص15.

(3) المرجع نفسه، ص15.

(4)تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي، ط1، عمان، 2004، ص28 .

(5)عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة** ،دار المسيرة، ط1، عمان، 1999 ، ص15.

إن كل طرف يقدم تعريفا من وجهة نظره، له تأثير فيما يعرفه، ويقرر ما يعتقده وفقا لشخصيته، وإذا ابتغى بعض المعاصرين من أصحاب نظريات ما بعد الحداثة أن يمتدوا بهذه الفكرة إلى أقصاها، فقد بلغوا حد الافتراض باستحالة تمييز تعريف واحد، مانع جامع للسياسة العامة يكون الأكثر دقة، إن لكل تعريف قدر من المشروعية مثلما لغيره.

في ظل هذه التعاريف يبدو واضحا أن **السياسة العامة هي مجموعة من الأنشطة التي تقوم على خصائص الخطية والعقلانية، التعقيد، اللاحتمية، اللايقين وفقا لمراحل التحضير والقرار والتنفيذ لاستيعاب التغيرات الطارئة على الظواهر الاجتماعية عبر شبكة من العلاقات التفاعلية بين مختلف الفواعل.**

ثالثا: أنواع السياسة العامة

تقوم الحكومة في ممارسة مهامها بتصرفات تتضمن سياسة عامة، فهي تقوم بتحريك الموارد المالية والبشرية إضافة إلى تخصيص وتوزيع الأموال والسلع والخدمات مع فرض الرقابة والتوجيه مع اختيار وصناعة الرموز السياسية والدينية والاجتماعية ضمن المجتمع، وتسن بضوابط إجرائية وإدارية تكون ممنهجة ولو جزئيا، تترتب عليها نتائج وأثار، وبالتالي فهي تترجم الممارسة العملية للعلاقة بين الحاكم والمحكومين، أي بين الصانع والمتلقي لها. وهي تنحصر في الأنواع التالية:

1- السياسة العامة الإستخراجية: ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي تنتهجها الحكومة للحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة[1] فهي وسيلة غايتها الحصول على الموارد من خلال التوسع في استغلال العنصر البشري مع فرض الضرائب والرفع منها تدرجيا، وتنمية القروض من السوق المالية وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق أقصى فعالية من البيئة الداخلية أو الخارجية، ودول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية وتباين توجهاتها تشترك جميعا في إصدار سياسة محققة لهذا الغرض الاستخراجي[2] وتهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

- استمرارية تدفق الموارد المالية لإدارة الشأن العام.

---

(1) فهمي خليفة الفهدوي ، **السياسات العامة–منظور كلي في البنية والتحليل**، الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، مصر ،2001، ط1، ص 75.

(2) المرجع نفسه، ص75.

- حماية الاقتصاد الوطني.
- معالجة العجز في ميزان المدفوعات.
- توجيه الاقتصاد نحوي القطاعات المرغوب في تنميتها، وضمان حماية الصناعة والفلاحة.

إن الغرض من السياسة العامة الاستخراجية هو أن تضع تحت تصرف الدولة نقدا يعد عمادا للتبادل والائتمان، كما تضع تحت تصرف الحكومة ميزانية تجمع بين مواردها ونفقاتها،[1] ولها أشكال كثيرة متعددة ومتنوعة ولعل أهمها ما يلي:

- **العمل للنفع العام**: وهو قيام المحكوم عليه بعمل يعود بالفائدة على المجتمع تكفيرا عن الخطأ المرتكب من طرفه ودون مقابل، وتختلف تسميته حسب البلدان التي تأخذ به فمثلا بريطانيا التسمية المعمول بها هي الخدمة للمنفعة العامة، أما في كندا وهولندا فتأخذ اسم "الأعمال المشتركة".
- **الضرائب**: وهي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.[2]
- **المساهمات المالية**: ونقصد بها كل الإعانات والقروض والمنح والهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة، من أطراف داخلية أو خارجية وتساهم في تحسين ميزان المدفوعات.
- **التجنيد الإلزامي**: هو فرض الدولة الخدمة العسكرية الإلزامية على مواطنيها لتحقيق تعبئة عسكرية شاملة سواء في السلم أو الحرب ويعوضون أي نقص في أعداد المقاتلين وقت الحرب، إذ يلجأ الجيش إلى استدعاء المجندين عند الحاجة.

(1) جاك دونديو،**الدولة** ، ت: سموحي فوق العادة ، الفكر الجامعي للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت لبنان،1980،ط1، ص 43.

(2) محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة، الجزائر، ط2، 2008، ص14.

2- السياسة العامة التوزيعية: وهي السياسة العامة التي تتعلق بتوزيع وتخصيص الأموال والسلع والحاجيات والقيم، وتوفير الفرص الأفراد والجماعات داخل المجتمع،[1]مثلما في حالة توزيع الضروريات من سلع وخدمات وقواعد على السواد الأعظم من الشعب، فكثيرا من هذه الخدمات والقيم تجزأ إلى أجزاء صغيرة، فيحصل عليها الفرد تلقائيا بمجرد اقتنائه أيا من هذه الخدمات والقيم، ويحدث ذلك بتقسيم العمل إلى وحدات متخصصة ووفقا لإجراءات محددة، وممارسات مقننة عبر نظام للسلطة الإدارية وقنوات اتصال مفتوحة، هذا التوزيع ينشئ أوضاعا تساعد بدورها على مزيد من حفظ حياتهم وتأمين رفاهيتهم وتتضمن ما يلي:

- قيام صانع القرار بتخصيص أموال، سلع، خدمات وامتيازات للمواطنين.
- الإصلاح الاقتصادي (الزراعي والصناعي ...).
- إعادة هيكلة الإدارة العامة والخدمة والإنتاجية.
- تدعيم المنتجين المحلين.
- الحرب على الفقر والعناية الصحية.

3-السياسة العامة التنظيمية: وهي السياسة العامة التي تشمل مجموعة الضوابط التي تفرضها السلطة العامة على نشاط الفرد أو الأفراد خدمة لمقتضيات النظام العام، أي مراقبة نشاط الأفراد وتوجيهه على نحو يكفل المحافظة على النظام العام، فهي على ذلك إجراء وقائي قائم في كل الدول على خلاف طبيعة نظامها السياسي وتركيبة أفرادها، فكل دولة تسعى بصورة أو أخرى إلى المحافظة على نظامها العام لبعث الاستقرار فيها، وتفرض العقوبة الأزمة عند حصول الانتهاكات والتجاوزات.[2]

إن مجال السياسة العامة التنظيمية مجال واسع له مظاهر كثيرة ومتنوعة تمس كل القطاعات ولا يستطيع الأفراد الاستغناء عنها، فهناك ضبط وتنظيم يتعلق بالجوانب الأمنية والعسكرية، وهناك ضبط يتعلق بممارسة الأنشطة السياسية من تأسيس الأحزاب والجمعيات، وعقد التجمعات والاجتماعات إقامة المؤتمرات والتظاهرات وتنظيم الملتقيات، وضبط كل ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية،

(1) فهمي خليفة الفهدوي، مرجع سابق الذكر، ص94.

(2) عامر الكبيسي، مرجع سابق الذكر، ص15.

كالاستثمار، المحروقات، المناجم، وضبط يتعلق بممارسة الأنشطة التجارية كالتصدير والاستيراد وعملية البيع والشراء وتنظيم الأسواق وضبط يتعلق بالشؤون الدينية وممارسة العبادة، وضبط يتعلق بالمجال الفلاحي والمجال العقاري والمجال الصحي ومجال التوظيف ومجال الصيد وغيرها من صور الضبط الكثيرة.

ويتولى مهام الضبط وتنظيم السلطة الإدارية ممثلة في رئيس الجمهورية والوزراء والولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية والمديريات التنفيذية على مستوى الولاية كمديرية التجارة ومديرية الصحة ومديرية المناجم ومديرية الشؤون الدينية وغيرها من الأجهزة الإدارية، هذا المجال الواسع لسياسة العامة التنظيمية يؤدي إلى تعدد قوانين الضبط والتنظيم بين نص دستوري وقانوني ونص تنظيمي.

4- السياسة العامة الرمزية: وهي السياسة العامة التي تهتم بما يجمع بين أفراد الدولة والتي على أساسها يتميزون عن غيرهم بشيء ما سواء كان القومية أو لون البشرة، أو طراز الملابس، أو المكان الذي يعشون فيه، أو اللغة، أو التفاخر بما يمتازون به من إقدام وبطولة، كما تشمل إنشاء المتاحف وتقرير الإجازات في الأعياد الوطنية.[1]

هذه السياسة العامة الرمزية المبنية على فكرة الترابط بين أفراد المجتمع تحظى باهتمام صانع القرار الذي يضفي عليها لمسات قانونية، يهتم بها الإعلام ويغطي تفاصيلها لتشكل مواقفه واتجاهاته الفكرية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية وترسم شخصيتهم لتجعلهم قادرين على مواجهة الحياة وتهدف هذه السياسات العامة إلى تحقيق ما يلي:

- تزويد الجماهير بالقيم السياسية المحبذة.
- تساهم في رفع من درجة الحس الوطني.
- الاعتزاز والفخر بالهوية المجتمعية.
- الولاء للوطن.

(1) احمد دسوقي محمد إسماعيل، **أصول تحليل السياسات العامة**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2009، ص43.

إن السياسة العامة الرمزية لا تتطلب توزيع موارد كمالا تستلزم جزاء من جهود العملية التشريعية في إصدارها، لكنها تعبر عن حاجة قيمية ومعنوية[1] وتطفح قيمتها بالمشاعر والإحساس التي تعود كثيرا من الأحيان، وكأنها واقع يتحرك على قدمين وتحدث انفعالات لدى الكثير من المواطنين، وكثيرا ماتكون الإشارات الرمزية كافية لكسب العطف وحسن النية[2] وتتمثل السياسة العامة الرمزية في الأتي:

- تنظيم الملتقيات والندوات حول أعلام الأمة.
- العطل الرسمية مدفوعة الأجر.
- الأفراح الوطنية والوقوف للنشيد الوطني.
- تعظيم علم الدولة والوقوف للرئيس و احترام القائد.

رابعا: خصائص السياسة العامة

يشير مصطلح السياسة العامة إلى أن هناك مجموعة من الخصائص التي من المفروض أن تتوفر بشكل أساسي في السياسة العامة، وهذا حتى يتحقق الغرض من تطبيق هذا المفهوم والمتمثلة فيما يلي:

1- **الإرضاء:** السياسة العامة تتخذ بالتوافق وتشاور بين كافة الفواعل(والتي تشمل مناقشة الأهداف، والقيم)، وقد تعبر عن وجهات نظرهم جميعا من خلال البحث عن حل مرضي يتم العثور عليه.

إن صنع السياسة العامة هو نتيجة مباراة بين فاعلين يؤثرون على بعضهم البعض ويمتلكون مجموعة من المهارات والقدرات، يكون الناتج السياسي نتيجة المساومة والتفاوض بين القوى الاجتماعية التي لا تكون متماثلة إلى حد بعيد مع رغبة أي فاعل، بغية تحقيق أكبر المكاسب والمنافع لصالح فئة دون أخرى.[3]

2- **الشرعية:** السياسة العامة ذات سلطة شرعية، لأن إقرار سياسة من قبل صانعها يتطلب إصدار قانون بشأنها أو مرسوم يكون ملزما، حيث

(1) فهمي خليفة الفهدوي، مرجع سابق الذكر، ص77.

(2) روبرت غرين، **القوة**، ت: للترجمة والنشر والتوزيع، الرباط، ط2، 2011، ص596.

(3)تامر كامل محمدالخزرجي،مرجع سابق الذكر، ص32.

يكون فيه الخطاب موجه إلى الأفراد على سبيل الوجوب الذي يمكن حملهم على طاعته جبرا عند الضرورة بتوقيع الجزاءات على المخالف إن لم يمتثلوا إليه جبرا.

3- **الشمولية:** والمقصود من ذلك أن السياسة العامة لا تكون موجهة إلى شخص بذاته ولا إلى واقعة بعينها، وإنما هي موجهة الأشخاص بصفاتهم وتتناول وقائع القضايا بمكوناتها وشروطها.

4- **تحسين السلوك:** عملية صنع السياسة العامة عملية دينامكية وطويلة، مستمرة حيث يتم انتقاء قضايا معينة الاهتمام بها، يمكن التعامل معها بطرق مختلفة خلال عملية اتخاذ القرار، ومن ثم قد يضمن مناقشات حول قضايا أخرى بمرور الوقت.

الكثير من القرارات المتعلقة بالسياسة العامة والتي جرى النظر فيها لا يتم إدراجها في جدول الأعمال أو بحثها من جديد، وإنما يكتفي صانع القرار بإدخال تعديلات جزئية (صيانة السياسة العامة، تعديل إجراءات التشغيل) على ما هو مطبق فعلا من سياسات وبرامج [1]وليس إنتاج حل جديد من ورقة فارغة[2] أي تحسين السلوك السياسي للقرار السياسي، كما أنها تمتاز بالتجديد من خلال القدرة على استيعاب المتغيرات الآنية والظرفية التي تحدث كالأزمات والكوارث.

(1) جمعة،سلوى شعراوي، **تحليل السياسات العامة فيا لوطن العربي**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2002، ص112.

(2) ستيفن دي تانسي، مرجع سابق الذكر، ص353.

المطلب الثاني: مراحل السياسة العامة

السياسة العامة بما أنها علم له طرائق ويشمل مجموعة من العناصر، وعملية صنعه عملية غاية في الأهمية وتمتاز بالدقة، والقضايا المعاصرة أكثر تعقيدا من إمكان حلها حلا مرضيا بالوسائل التقليدية وبصورة أدق، يبدو أن القضايا المنتشرة أكثر تعقيد من أن تتناول بطرقة سطحية دون مرورها بمراحل، ومن هنا فإن فهم مراحل السياسة العامة لن يكون ممكنا دون مقاربته، حيث يتناول القسم الأول صنع السياسة العامة، أما القسم الثاني ندرس فيه تنفيذ السياسة العامة، والثالث خصصناه لتقيم السياسة العامة.

أولا: صنع السياسة العامة

إن صنع السياسة العامة تمثل عملية منهجية للوصول إلى أنجع الحلول المتاحة للمشكلات والقضايا التي تواجه المجتمعات والدول، كما تمثل جهدا متواصلا في تفصيل الخيارات وإقرار القرارات والتعبير عن التجارب والممارسات القائمة، وعليه فإن عملية صنع السياسة العامة مرتبطة بتطور النشاط الحكومي وبالمدى الذي تقوم الدولة بصنع قرارات والمدى الممكن والمرغوب فيه بالنسبة إلى الفرد لتأثير في السياسات والأحداث السياسية، وسنركز على معرفة هذه المرحلة بمجمل أبعادها ومكونتها والدعائم التي تعتمد عليها في تشخيص المشكلات وحلولها وفي اختيار آلية صنع القرار فضلا عن استعراض أهم النماذج التي تساهم في حلها.

1/ مشكلات السياسة العامة وحلولها: إن سلطة صنع القرار في دول العالم تكمن في مجموعة محددة من الناس من ذوي الخبرة والمكانة المتميزة، فهي تهيمن على السياسة والإعلام والحياة الاقتصادية والأكاديمية وتتألف الطبقة السياسية في فرنسا من خريجي المدارس الكبرى مثل المدارس الوطنية للإدارة والمدرسة العليا، للعلوم السياسية، والمدرسة العليا متعددة التقنيات وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتكون فيها الطبقة السياسية من خريجي أكبر الجامعات وخاصة علماء السياسة وفي بريطانيا من خريجي جامعة أوكسفورد وكامبريدج.

إن ما يراه هؤلاء الأفراد مشاكل ملحة ليست بالضرورة هي المشاكل نفسها التي يراها الناس، حتى التفاصيل تثير الاختلاف فأصغر جزئية يمكن أن تتطفل باستمرار على المشكلة التي تفوقها أهمية فتدفعها في اتجاه أو أخر أي أن حدث طفيف، يمكن

أن يقحم نفسه في إحداث أكبر فتكون النتائج كوارث كدعاوى الانتخابات أو لإعادة الانتخابات.[1]

هذا الاختلاف في فهم المشكلة وتصورها يثير الجدل أيضا حول طريقة حلها، ذلك أن الحل يبني على تعرف المشكلة وإدراك أسبابها ومعرفة طبيعتها وكيف حدثت، كما يُنظّر إليها من خلال منظور آيديولوجي، ومن الطبيعي أن يكون الاختلاف حول الحل هو ما يثير النقاش، نظرا لتتداخل المصالح وتباين الأهداف أو الأفكار، وتبعا لذلك فإنه لا يوجد حل سحرى واحد ومنفرد لها كما لا يوجد حل صحيح، وإنما الاختيار السليم للقرار الجيد وهو الذي لاختلاف عليه ومتفق حياله في ضوء التحليلات.

2-اختيار آليات صنع القرار: مشاكل السياسة العامة هي مواقف يحيط بها الغموض مما يثير الشكوك ويبعث الحيرة وهي حالة عدم الاتفاق أو الاتساق أو التوازن بين ما هو كائن وما يجب أن يكون و هي أيضا حاجات غير مشبعة تثير عدم الرضا والقبول، إشباع هذه الحاجات والمطالب لن يتم إلى بتحديد المشكلة.

يقع تحديد المشكلة من قبل مجموعة ما قد تكون من صناع القرار أو من غيرهم من المختصين في مجال السياسة العامة أو حتى من المواطنين والناشطين في المجتمع المدني، وقد يترك خيار الحل إما إلى آلية السوق أو بشكل غير رسمي إلى العائلات والشبكات الاجتماعية ومن وجهة علماء السياسة فإن قرار الحل عبر صنع القرار هو غالبا متبع في مواضيع ثنائية بسيطة تتمثل في:[2]

أ- **من اليمين:**

- الحرية الفردية = سيادة المستهلك = جيد.
- ضد صنع الدولة للقرار = البيروقراطية = سيئ.

ب- **من اليسار:**

- الرأسمالية = الاستغلال = سيئ.
- ضد دولة الرفاه= الديمقراطية = جيد.

(1) ستيفن دي تانسي، مرجع سابق الذكر، ص354.

(2) مرجع نفسه، ص338.

أما في حالات أخرى فقد تتخذ آلية واحدة تكون هي الأنسب إلى إدراك المشكلة وتفكيكها وحلها وبأنها أكثر براغماتية، حيث يكون من المناسب البث فيها لعملية صنع قرار فعالا وتتمثل هذه الآليات في:

أ/ آلية السوق: إن صانع القرار السياسي في محاولته لتوفير الحاجات والقيم لفئة محدة من إفراد المجتمع أو المجتمع ككل يسعى إلى تعزيز السعادة الأكبر عدد[1] ومن البديهي – أو يجب أن يكون بديهي أن الأفراد وحدهم يستطيعون إصدار أحكام تقيميه على سعادتهم الخاصة.

إن جوهر السعادة أن يحقق الأفراد حاجاتهم المادية ويشبعون المعنوية عن طريق تحقيق مصالحهم الخاصة بعيدا عن خيارات الدولة المبالغ فيها وغير القادرة على تحقيق مستوى من الكفاءة والمعلومات لتلبية احتياجات الأفراد المستهلكون، الحاجات تشبع والقيم تدرك من خلال اتخاذ قرارات من قبل الأفراد من خلال آلية السوق التي نظمت نفسها ذاتيا تبعا لقوانين حتمية.

علماء واقتصاديون السوق يتحدثون عن قوة وقدرة التنظيم الذاتي لسوق من سحر وكفاءة على توفير الحاجات وإرضاء الجميع إنها اليد الخفية، التي قال عنها أدم سميث إنها تحرك المجتمع نحوى مصالحه أو ما أطلق عليه عالم الاقتصاد النمساوي فريدويش فون هايك اسم" النظام التلقائي" أي العملية تضمن أفعال الأفراد الساعين إلى تحقيق مصالحهم الخاصة واستمرار تدفق المعروضات في المجال التجاري(التجارة هي توفير الحاجات، ووسائلها هما البيع والشراء)، وإنتاج معظم ما يحتاجه الناس من موارد دونما حاجة إلى ضبط من القمة إلى القاعدة أو تخطيط مركزي، أي دون الحاجة إلى تدخل صانع القرار السياسي.

إن ترك حل مشكلة الحاجات إلى آلية السوق هو خيار واقعي عقلاني، حيث كتب فوكوياما إن النظرية الاقتصادية السائدة المبنية على الاختيار العقلاني إلى آلية السوق هي" صحيحة بنسبة 80 في المائة. "[2]

فهذه الآلية تمكن الأفراد من حل مشاكلهم عن طريق تخصيص الموارد بطريقة تزيد من سعادة الجميع ويكونون أحرار في كيفية إنفاق أموالهم وإشباع حاجاتهم.

---

(1) ستيفن دي تانسي ، مرجع سابق الذكر ،ص339.

(2)المرجع نفسه، ص343.

ب- المجتمع المدني: مشاكل السياسة العامة متنوعة ومتعددة وبعض هذه المشاكل يتم اتخاذ قرار حلها عن طريق التعاون الإنساني القائم على فكرة كوننا نفعل ما يفعله الآخرين لا شيء إلا أننا نأمل الحصول على شيء ما لأنفسنا.

هذا النمط التعاوني لصنع قرار يعد أكثر إيثارا من المساومة لإفادة الفردية التي ترتبط عادة بالسوق، والناس لا يسعون من أجل راحتهم الشخصية أو أقرب الأقربين إليهم فقط، بل يشمل الأقرباء الأبعد، وحتى أناسا لا تربطهم بالجماعة صلات رحم مما يعزز ترابط أفراد الجماعة[1]وتتجدد الأواصر المحبة والإخاء عن طريق توفير الحاجات التي تطلب، يتم إشباعها بواسطة تقديم المساعدات والإعانات والهدايا والتي تعتبر حقا وواجبا من قبل أعضاء الجماعة.

إن هذه الجماعات الممتدة من الأقرباء الذين يتبادلون المساعدات ويتعاونون مع بعضهم ومع غيرهم من الجماعات الأخرى تكرر نفسها على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتشمل المؤسسات الاتحادية العمالية والنقابات المهنية والمنضمات غير الحكومية والمنضمات التي لا تسعى للربح والجمعيات الخيرية والدينية والثقافية والنوادي.

إن الجمعيات التطوعية لا تشير في أعمالها إلى السوق أو القطاع الحكومي في الاقتصاد وقراراتها لها شرعية أكبر من شرعية قرارات الدولة لقدرتها على تحقيق السعادة لأعضائها والمنتفعين من خدماتها ومعظم المنظمات التطوعية لها علاقة بالدولة، إما من خلال التعاون معها لتقديم خدمات للفئات المحتاجة، أو من خلال الضغط لتحقيق مصالح أفرادها قصد إشباعها وتضطلع مختلف هذه المنظمات بمجموعة من الأدوار والمسؤوليات لتوفير الحاجات عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو تقديم خدمات عامة.

3- برادايم صنع السياسة العامة: إن الاعتقاد القائل أنه من المناسب ترك حل المشكلات للمبادرة الفردية أو الجماعية أو إلى السوق صحيح إلى حد معين هذا الحد لا يمكن أن يتجاوز أجهزة الدولة التي تعالج مواقف أو حالات تحرك الحاجات والشعور، بعدم الرضا لدي المواطنين الراغبين في تدخلها لتقديم العون والمساعدة وإزالة ما يعانون منه.

---

(1) توبي أ هف، **فجر العلم الحديث**، ت: محمد عصفور، عالم المعرفة، الكويت، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ط2، ص 94.

لحل المشاكل تقوم مؤسسات الدولة بدراستها وتفككها وتقترح حلولا سياسية وتنفذها في نمط أكثر عقلانية وأخر أقل عقلانية لمصلحة الصالح العام.

الحلول السياسية المقترحة حظيت باهتمام الكثير من علماء السياسة وغيرهم، فحاولوا وضع نماذج لتفسير المشاكل وتوضيحها انطلاقا من رؤية كل واحد منهم لتلك العملية، ويمكن الاقتصار على أهم النماذج المساعدة لعملية صنع السياسة العامة على توضيح هذه المسالة وهي كالأتي:

أ- نموذج ليندبوم( )lindbon 1959: يفترض هذا النموذج أن صانع القرار السياسي فاعل عقلاني يتخذ القرارات السياسية الفعلية وفقا للمراحل التالية[1]:

- تحديد القيم وترتيبها.
- تحديد الأهداف المتوافقة مع ذلك.
- التعرف إلى جميع الخيارات أو الوسائل التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف.
- حساب كل ما يترتب على هذه الخيارات ومقارنتها.
- انتقاء خيار أو مجموعة من الخيارات التي يمكن أن تعظم القيم المرتبة بشكل أعلى.

ب- نماذج أليسون(allison 1987): يطرح أليسون ثلاثة نماذج يمكن استخدامها لتفسير عملية صنع السياسة العامة وهي:

- **نموذج الفاعل العقلاني الكلاسيكي**: يفترض أن قرارات الدولة تتشكل في اطار أهدافها وأن تصرفات صانع القرار تفسر من خلال اعتبارهم أناس عقلانيين ومنطقيين، لديهم عقلية الانجاز، يبحثون عن المشاريع المضمونة، يخططون سياستهم التي يستهدفون تحقيقها.[2]

- **نموذج العملية التنظيمية لصنع القرار**: قائم على فكرة أن الإدارة في المنظمات تستمر في التعامل مع حالات نموذجية من خلال الطرق المحددة من دون ربطها

(1) ستيفن دي تانسي ، مرجع سابق الذكر، ص348.

(2) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، دار هومة، الجزائر، ط4، 2002، ص164.

بالأهداف التنظيمية الشاملة، وعند مخالفة القواعد تستخدم التغيرات التدرجية ولتفادي الآثار السيئة لعدم اليقين تركز على المشاكل قصيرة الأجل بدلا من التخطيط على المدى الطويل.

- **نموذج السياسات البيروقراطية الحكومية:**[1]هو نموذج للمساومة السياسية فالقرارات السياسية غالبا ما تكون محصلة سياسية بين فاعلين يحتلون المناصب، يكون الناتج السياسي ناتج الفواعل التي تكون متماثلة إلى حد بعيد عن رغبة أي فاعل.

ج-**النموذج التعاقدي**: يؤكد هذا النموذج أن عملية صنع السياسة العامة غالبا ما تمر بالمراحل التالية وهي:[2]

- تحديد وتعيين المشكلة.
- دراسة واختيار الحلول المعقولة.
- بدأ تنفيذ البرامج.
- التقويم.
- إنهاء العمل بالبرنامج.

د - **نموذج هوغوود وغان(hogwood and Gunn 1984):** هو نموذج متطور من عملية صنع السياسة العامة مقارنة بالنموذج العقلاني، يوضح ما يحدث وما لايحدث في كل حالة بعينها، والقرار يتخذ بناء على ما يحدث في كل حالة، ويعتبر صنع السياسة العامة عملية مستمرة ويركز على القضايا السياسية لإعداد جدول الأعمال، هذا النموذج يتضمن النقاط التالية[3] :

- القرار أن يقرر (إعداد جدول الأعمال أو بحث القضية).
- البحث في كيفية اتخاذ القرار.

---

(1) ستيفن دي تانسي ، مرجع سابق الذكر، ص352.

(2) ضميري عزيزة، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة فى الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007، ص64.

(3) ستيفن دي تانسي ، مرجع سابق الذكر، ص343.

- تعريف القضية.
- التنبؤ.
- تحديد الأهداف والأولويات.
- تحليل الخيارات.
- تنفيذ السياسات والرصد والتحكم.
- التقييم والاستعراض.
- صيانة السياسة أو تعاقبها أو إنهائها.

ثانيا: تطبيق السياسة العامة

الحاجات الغير مشبعة، والقيم الغير مدركة، تدفع الناس لتحرك والعمل وتغدو ذات منحى سياسي إلى جانب كونها متضمنة للبعد العام، وتتطلب تدخلا رسميا حكوميا كما تستلزم سياسة عامة بصددها، محور اهتمام صانع القرار السياسي، وتصبح بندا من بنود الأجندة الرسمية للحكومة.

كل مشكلة تلقى اهتماما أكبر تدرج في جدول الأعمال (أجندة) تناقش وتفكك ويتم تحديد جوانبها الهامة والجهات التي لها دور فيها والدور الذي يتوقع من صانع القرار، أن يمارسه والموقف منها ويطرح حلها وبعد ذلك يفترض أن تكون المشكلة هي التنفيذ الفعال والكفء للسياسة على المستوى الوطني والمحلي.

يقصد بتنفيذ السياسة العامة مجموع العمليات الأزمة لجعل السياسة العامة مثالا حيا للفعل والأداء، وتحويلها من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل تنفيذي،[1]كما يمكن تعريف عملية تنفيذ السياسات على أنها، عملية ترجمة السياسات العامة على أرض الواقع باستخدام كافة الموارد المتاحة.

إن مجال السياسة العامة من السعة بمكان فلها أوجه كثيرة ومتنوعة تمس قطاعات مختلفة، ولا غنى الأفراد عنها سياسة عامة تتعلق بالأمن الصناعي، وهناك سياسة تتعلق بآثار وحماية المواقع التاريخية وهناك سياسة تتعلق بالحدائق والميادين

(1) فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق ذكره، ص309.

والشوارع العامة والملاعب والقاعات الكبرى وسياسة تتعلق بممارسة بعض الأنشطة التجارية وغيرها من السياسات العامة.[1]

ويتولى تنفيذ السياسة العامة الإدارة ومؤسساتها بالإضافة إلى الدور المحوري لها في تفسير القوانين، ووضع اللوائح وإصدار التعليمات والمنشورات والنصوص التنظيمية لتنفيذها، فيتدخل رئس الحكومة والوزراء والولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية والمديريات التنفيذية على مستوى الولاية، وغيرها من الأجهزة الإدارية لتمارس كل جهة إجراءات التنفيذ في إطار الحد المرسوم لكل جهة، كما تشارك مجموعة أخرى في عملية تنفيذ السياسة العامة بقوة كل في مجال اهتمامه سواء كانت معنية أصلا بالتنفيذ أو لها تأثير مباشر أو غير مباشر في عملية التنفيذ ونجد في هذا المضمار.

1- البرلمانيون يمارسون نفوذا من نوع خاص على تنفيذ السياسة العامة فهم يؤثرون على التنفيذ الإداري ويضغطون على الإدارة بطرق عديدة من خلال مراجعة اللوائح والعمل الإجرائي، والمصادقة على الإعتمادات المالية السنوية.[2]

2- المحاكم تقوم بإجراء التحقيقات والاستماع إلى الشهود وتعمل على الكشف عن التلاعبات والانحرافات والتجاوزات الحاصلة في الإدارة وتطبيق اللوائح القانونية، وهذه الأدوار تؤثر على عملية تنفيذ السياسة العامة وعلى الأداء الإداري، كما أنها تفسر الأحكام والنصوص القانونية والضوابط وقد تراجع القرارات الإدارية في حالة التقاضي، فالمحاكم إما تتجاوب أو تعرقل أو تبطل بعض السياسات الإدارية والقرارات التنفيذية التي يمكن وضعها تحت العناوين الثلاثة "التدخل المستند إلى القانون"، و" العدالة الطبيعية " ، و" السلطات الاستثنائية ".

3- مجموعات الضغط والناخبون هم الواجهة الاجتماعية التي تشكل طاقة وقوة لا يستهان بها، وهم أقوى جهة تؤثر في عملية التنفيذ، فلهم من القوة والقدرة ما يمكنهم من دفع صانع القرار إلى اتخاذ سياسات تتفق مع مصالحهم.[3]

---

(1) ناصر لباد، **الوجيز في القانون الإداري**، دار المجد للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص173.

(2) جان بيار كوت وجان بيار مونيي، **من أجل علم اجتماع سياسي**، الجزء الأول، ت: محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص50 .

(3) وليد الشرتوني، **المجتمع السياسي الحديث**، مكتبة سامي برباري إخوان، بيروت لبنان، 1982، ص49.

إن عملية تنفيذ السياسة العامة تشجع أصحاب المصالح والناخبين على التدخل في القرارات الإدارية التي تخدم مصالحهم من جهة، وتدعم أهداف صانع القرار من جهة أخرى، فالدعم الذي تحصل عليه من الناخبين وأصحاب المصالح يشكل مصدر لنجاح ويؤثر على عملية التنفيذ والنشاط ومخرجاتها تكون محط اهتمام.

4- وسائل الإعلام فالتنفيذ في بعض مراحله يعتمد على علم الإعلام وعلى المسائل التي يطرحها صانعو الرأي العام، إلى جانب التلفزيون والإذاعة والصحافة من خلال بث التقارير ونشر المعلومات وتوجيه الرأي العام عن طريق الانتقاء أو التلوين أو التكرار لقضايا ما، هذه العمليات الإعلامية تؤثر في تنفيذ أي نوع من أنواع السياسة العامة سواء بالإيجاب أو بالسلب.

5- الوسطاء هم أشخاص تناط بهم مسؤوليات معينة من طرف المسئولين التنفيذيين لغرض تنفيذ سياسة عامة ما، وهما على نوعان رسميون يعملون ضمن الصفة الرسمية وآخرون من القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال التعاقد مع الجهات الرسمية لتنفيذ سياسات عامة غرضها على سبيل المثال تقديم خدمات معينة من صحة ونقل وشحن.

إن احتمال التنفيذ المثالي في الواقع العملي ضئيل وبعيدا عن أن يكون حياديا وفي حالات كثيرة تكون له

آثارغيرمنتظرةأومنحرفة،ممايحدثفروقاتبينالأهدافالمسطرةوبينمضمونالسياسةوتطبيقهافيالزمانوالمكانالمحددفيالسياسةفيحد ذاتها.

نجاح عملية تنفيذ السياسة العامة هو رهينة بمدى كفاءة كل الذين يتحملون مسؤولية في الإدارة وقدرتهم على الوقوف على القرار لضمان تطبيقه وإنجاز محتواه على الوجه الأكمل.

ثالثا: تقيم السياسة العامة

إن صنع وتنفيذ مثالي للسياسة العامة في الواقع العملي احتمال حدوثه ضئيل حينما لا تواكبه عملية تقويم السياسات ذات الصلة بأهدافها، ذلك أن التقييم يشكل مطلبا في إثبات الجدوى، كما يقلص الفجوة بين وصف السياسة وعملياتها ويقصد بتقييم السياسة العامة تلك العملية التي تجمع جميع الإجراءات التي تتضمنها عملية تقدير أثار السياسة الحكومية، ويؤكد البعض أن عملية التقييم لا تقتصر على أثار السياسات العامة، وإنما تعطي كافة مراحل عملية السياسات، فضلا عن تقدير

العوائد،[1] وتتم عملية التقويم من خلال النظر في القضايا والمشكلات الهامة أثناء عملية صنع السياسة العامة، أيضا من خلال عملية تنفيذها وفي إطار المخرجات الواجب إيجادها.

إن التقويم عملية اختصاصية ذات علمي وتطبيقي تهدف إلى فحص البرامج والمشروعات والعمليات التنفيذية المرتبطة بالسياسة العامة ودراسة نتائجها، وما يترتب عنها من العوائد والفوائد.ويمكن أن يركز تقيم عمليات صنع القرار على مستوى السياسة العامة على قضايا إما إجرائية أو موضوعية.

1/ الناحية الإجرائية: إن جوهر معيار تقويم السياسة العامة من الناحية الإجرائية قائم على مجموعة من المعاير التقييمية التي يتم تطبيقها أو لا، وذلك من خلال معرفة الأبعاد التالية:

- هل القرارات تتوافق مع المعايير التقييمية ليتم تطبيقها أم لا[2]؟
- هل أتخذ القرار بطريقة ديمقراطية ؟
- هل صانع القرار درس جميع البدائل وقدر كلا منها ؟
- هل أهداف السياسة العامة موضوعة بشكل واضح ؟
- هل الأهداف دقيقة بما يكفي لتكون قابلة للقياس ؟
- هل السياسة العامة صممت على المدى القصير أم على المدى البعيد[3]؟

2/ الناحية الموضوعية: إن التقويم الموضوعي للسياسة العامة يقدم مقاييس يمكن بواسطتها قياس أداء الصانع والمنفذ، ونجيب عن السؤال الأكثر أهمية فيما يتعلق بمدى اقتراب البرامج من تحقيق أهداف السياسة العامة التي جرى وضعها، بمعنى هل كانت النتيجة صحيحة مقابل المعاير المناسبة من حيث النتائج والمعاير التي يمكن تبنيها في عملية التقويم عديدة ومتنوعة أخلاقية واقتصادية، وهل حققت أهداف

(1)احمد دسوقي محمدإسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص58.

(2) ستيفن دي تانسي، مرجع سابق الذكر، ص366.

(3) فهمي هويدي، مرجع سابق الذكر، ص105.

صانعي القرار وهل عزز القرار العدالة [1]وقد قدم إدوارد سوشمان معاير خمسة في تقويم نجاح أو فشل البرامج وهي الجهد، الانجاز، الكفاية، الكفاءة ، العملية، كما أن سبارو طرح معايير مماثلة في عملية تقويم السياسة العامة واشتملت على الفعالية والكفاءة والمسؤولية و الملاءمة.

3/ معايير التقويم: إن إدراك قيم صانع القرار ومعرفة أهدافه المحددة عملية تساعد على اختيار معاير تقويم السياسة العامة، وهى ذات صلة بأهداف وضع السياسات والتي من الممكن أن تثير أقل جدلا.

وتتجسد في مجموعة من المعايير الإدارية المتلازمة بما يضمن استيعابها كليا لعملية تقويم برامج السياسة العامة، وتتمثل في مفاهيم ثلاثة تشكل علاقة هرمية أساسها الواسع الفعالية فهي المفهوم الأشمل، فيما يكون الاقتصاد مفهوم أوسع وتكون الفعالية على رأس الهرم باعتبارها الأكثر محدودية:

- **الكفاءة**: ويقصد بها إنجاز المهام بطريقة سليمة.
- **الفعالية**: ويقصد بها القيام بالعمل المطلوب.
- **المقتضى الاقتصادي**: ويقصد به أن تكون المداخيل أكبر من التكاليف.

المطلب الثالث :مخرجات السياسة العامة وأثارها

إن الحكومة أو متخذ السياسة العامة فيها يواجهون قضايا مجتمعية كثيرة كثرة ذرات الرمل على الشاطئ، غير أن القضايا الصعبة والمختلف حولها والتي تشكل مطلبا حاسما، هي تلك التي تتصدر اهتمام المعنيين بحلها، حيث يحاولون فهم أسبابها ويشخصون الداء والعلاج، طرق علاجها وأساليب مواجهتها، وتقنيات تجزئتها تتباين من قضية إلى أخرى، كما تتعدد مخرجات حلها قد تأخذ شكل أفعال (قوانين ، رقابة ،تنفيذ)، أو شكل أقوال (نوايا، وعود)، وتترك السياسات العامة على المتلقين لها أثار .

أولا: المخرجات الواقعية

كل قضية يتم إدراجها ولو جزئيا في أجندة صانع القرار تمر بمرحلة الرسم والتطبيق والتقييم، يرافقها نص يأخذ تصريحا أو تلميحا أي يجب أن يعبر عن مخرجات هذه السياسة بصيغة التعبير جزئي أو ضمني، ففي حالة المخرجات الواقعية

(1) ستيفن دي تانسي، مرجع سابق الذكر، ص367.

يتضمن النص أجوبة عن المشكلة التي تمت معالجتها باتخاذ أشكال متباينة معبرة عن الواقع الملموس.

ويقصد بالمخرجات الواقعية مجموع المؤشرات الفعلية الناجمة عن السياسة العامة فهي رد فعل النظام للمطالب المتوقعة التي ترد إلى النظام من البيئة الداخلية والدولية، وهي دلالة على الديناميكية للجهاز السياسي، وتمثل المخرجات جزء من عملية صنع السياسة العامة التي عبرها تتحول المطالب والموارد والتأييد إلى قرارات وأفعال.[1]

إن درجة الاستجابة للمطالب تختلف من نظام سياسي إلى أخر باختلاف حجم الحاجات ومضمونها والموارد والطاقات ودرجة قوة تأثير الفواعل السياسية، وتعد استجابة النظام للحاجات الغير مشبعة وإلى القيم الغير مدركة عاملا مهما في إعطاء الشرعية لنظام ودعمه ومساندته.

وتظل مقدرة النظام علي الاستجابة للمطالب هي الضامن لاستمراره غير أن قلة الإمكانيات وعدم القدرة على الفعل أو عدم الرغبة في تلبية المطالب، ستجعل المساندة تنخفض إلى الحد الأدنى، مما يجعل رصيد التأيد لصالح النظام يتناقص، ومن ثم على النظام أن يعمل على إيجاد المساندة الضرورية لسيره وحركته من خلال نشاطات متعددة فعلية وقولية ورمزية، وعبر أبنية وهياكل تساهم في دعمه وبقائه واستمراره.

وتتضمن المخرجات أشكال عديدة كل شكل يؤدي وظيفة محددة في السياسة الحكومية ويكون بذلك جزء من عملية الحكم وهي كالأتي:

1- القوانين: "هي مجموعة القواعد المجردة والهامة التي تحكم –على وجه الإلزام – سلوك الأفراد في المجتمع وعلاقتهم فيما بينهم، والتي يكفل إلزامها جزاء ماديا توقعه السلطة العامة على المخالفة عند الاقتضاء"[2]وأنه من ذلك مخرج من مخرجات السياسة العامة وضرورة اجتماعية.

إن صانع القرار السياسي إذ يستشعر الضرورة التي تنشأ نتيجة مشكلة تفرز عوامل متعددة ومتنوعة، تقتضي حلا يتناسب وظروف المشكلة، حل يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وقد يسترشد به المجتمع، وهكذا تكون العوامل

---

(1) جعفري عبد الرزاق، **محاضرات في مقياس السياسة العامة** ، السنة الأولى ماستر ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ،2013/2012.

(2) محمد شكري سرور، **النظرية العامة للقانون** ، دار النهضة العربية، مصر، ط1، 2009، ص8 .

المتعددة والمتنوعة أفرزت المشكلة وكذا العوامل المتعددة التي أثرت في اختيار القرار المناسب لحل هذه المشكلة هي التي تقف جميعا وراء مخرجات السياسة العامة، أو بعبارة أخرى وراء مضمون القانون، والسلطة المختصة بتطبيق القانون في الدولة هي السلطة القضائية متمثلة فيما يعرف بالمحاكم.

2- التقييم: "هو عملية فحص وتشخيص قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها من تنفيذ سياسة ما، أي فحص البرامج والمشروعات، العمليات التنفيذية المرتبطة بالسياسة العامة ودراسة نتائجها،"[1] وما يترتب عنها من العوائد والفوائد.

ثانيا: المخرجات الخطابية

إن القضايا والمشاكل التي يعالجها صانع القرار السياسي قد يعبر عنها بصيغ قوليه، لا تنشأ التزامات قانونية، هذا السلوك والتصرف يندرج ضمن مخرجات السياسة العامة، فهو يعبر عن الوضع العام لشؤون الحكم وممارسته، وكل وضع يتألف من الأفراد النافذين والقادرين على بناء الفعل ونزاعاتهم وأوضاعهم والمصادر المالية ومحيطهم، ومفتاح المخرجات القولية هو تلين مواقف الناس بنهج ذو شعبتين العمل على كسب عواطفهم وإستغلال نقاط ضعفهم الفكرية[2].

يمكن تعريف المخرجات الخطابية من خلال استعراض عدد من الأفكار لبعض الكتاب المعنيين بالسياسة وبفن الخطابة والأخلاق، إنها تمثل تلك الوعود التي يطلقها صانع القرار والتي صممت لمعالجة أوضاع حالية وقائمة في المستقبل وقد لا تتحقق، وتترجم المخرجات القولية لصانع القرار في الخطب والتصريحات والوعود والتهديد والتنديد والترحيب والاستنكار فعلى سبيل المثال وفي كل دول العالم، صانع القرار يندد بارتكاب جرائم أو مجازر أو يهنئ صانع قرار في حكومة أخرى بمناسبة حادث سعيد.

وقد تتضمن النوايا(إصرار القلب على فعل الشيء) والوعود (الإخبار عن فعل أمر معيّن في المستقبل)، إرضاء للناس لجعلهم أداة للطموح السياسي، ذلك أن الأكثرية تتحمس لإيمانها بالنوايا والوعود التربوية التي لن تتحقق أبدا، وكما يقول ل دومور " السياسية هي فن تحقيق الفائدة من الناس بحملهم على الاعتقاد أن المرء يخدعهم"[3]

---

(1) فهمي هويدي، مرجع سابق الذكر، ص311.

(2) روبرت غرين، **القوة** ، مرجع سابق الذكر، ص605.

(3) جون باينس، **أسس التعامل والأخلاق للقرن الحادي والعشرين** ، ت ر : أحمد رمو: دار علاء الدين ، ط 2، 2006 ، ص224.

فهذه السياسة حقيقية موجودة في وجدان صانع القرار، فهي تشبه حالة الأديب الكاتب الذي لا يقتصر في كتابته على الحبكة أو الرواية أو المسرحية، وإنما يتعمق في نفسية البطل ويصف الحوافز الحقيقية، فإن لم يفعل فإن ما يكتبه مجرد سرد لتاريخ زمني الأحداث وليس عملا أدبيا.[1]

إن صانع القرار السياسي ومن خلال تقلدهم لموقعهم الرسمية في الحكومة، بإطلاق الوعود إرضاء لناخبيهم كما في كل الأنظمة الديمقراطية فيتوقعون انسياب التغذية المرتدة إليهم من ناخبيهم ويتعرفون على أرائهم إزاء برامج السياسة العامة، وقد تبقي هذه الالتزامات دون تنفيذ مع احتمالية التكرار المتواصل لبعض الرسائل حتى تتولد قناعة عند الناس بأن بعض الوعود فعالة وحقيقية، في حين يتبين بعد أنها مبالغ فيها والنتيجة المنطقية لهذه المخرجات الخطابية أنها تقدم الوعود تلوى الأخرى ويقبلها المواطنين فقط لأنها منهكة بتوابل سياسية.[2]

إن صانع القرار في الحكومة تناط به مسؤوليات معينة، مكانتهم تتيح لهم التحرك في إطار حدود المكان والبيئة والإمكانيات المتاحة، مما يجعلهم يصرحون بأنهم سيتصدون لمشكلة ما لكنهم لا يصرحون بأنهم سيحلون المشكلة، فصانع القرار يدرك صعوبة حل هذه المشكلة لأنها تتطلب جهود الجميع وتتطلب أيضا فترة زمنية لحلها(فترة عمل الحكومة)، ونتيجة فهم هذه المشكلة وما تتطلبه من جهود، فإنها تستمر في وضع هدف محاربة هذه المشكلة على برامج عملها دون أن تتمكن جهة ما من حلها.

ثالثا: أثار السياسة العامة والتغذية العكسية

إن تاريخ أي قرار إنساني جماعي، غاية في التعقيد، حتى بالنسبة إلى الحياة اليومية في أبسط صورها، ذلك أن له أثار تترتب عنه قد تكون إيجابية وقد تكون ذات أثر سلبي، هذه الآثار والترتيبات توفر لصانع القرار مجموعة من المعطيات المتعلقة بهذه السياسة العامة، تكون على شكل تغذية عكسية تمكنه من اتخاذ قرارات جديدة مبنية على معلومات مترابطة مع معطيات أخرى.

---

(1)عزت على بيجوفيتش ، **الاسلام بين شرق والغرب** ، ت: محمد يوسف عدس : بيروت ،مؤسسة العلم الحديث لطباعة والتوزيع ، ط1، 1994 ، ص187.

(2) جون باينس، مرجع سابق الذكر، ص265.

1- أثار السياسة العامة: إن صانع القرار السياسي في الحكومة لمعالجة قضية ما يدرجها في جدول الأعمال، تقتضي حلا يعكس الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، تنفذها وتقيمها جهات مختلفة، يترتب عنها مخرجات تمثل مجموعة قرارات المشكلة لسياسة العامة تحدث أثرا.

أثار السياسة العامة متنوعة ومتعددة فهي تعكس النتائج المحسوسة وغير المحسوسة الناجمة عن السياسة العامة، ويتم تحديد أثار السياسة العامة من خلال التغيير الذي تحدثه في البيئة أو النظام[1]، ففي حالة تلبية المطالب وتوفير الحاجيات، إدراك القيم تكون إيجابية مثلا على ذلك تحسين المستوى المعيشي أو الصحي وغيرها، أما في حالة الفشل في تلبية المطالب تكون سلبية مثل التضخم، وهنا تتولد مطالب جديدة والتي بدورها تحتاج إلى سياسات جديدة لمعالجة هذه العوائد وهكذا.

فمثلا الحق في تأسيس الأحزاب والجمعيات وممارسة النشاط الإعلامي، هي قضايا يعبر عنها مجموعة من الأفراد تأخذ شكل مطالب، توضع في أجندة صانع القرار يتعامل معها، ومن ثم يصدر بشأنها قرار، بعد جملة من المشاورات مع مختلف الفواعل من أحزاب سياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية، هذا القرار يكون على شكل قانون(قانون الجمعيات، قانون الأحزاب، قانون الإعلام)، تتأسس الأحزاب والجمعيات و النشريات الدورية.

صانع القرار يمارس عملية الضبط عن طريق السياسة العامة التنظيمية، الجهات المختصة تقوم بممارسة عملية الرقابة بصفة دائمة على عمل الأحزاب السياسية أو الجمعيات ووسائل الإعلام، وتحرص على مطابقة أعمالها بالقانون، وبهذا يكون دورها بمثابة الموجه والمؤطر والمراقب، وكترتيب لاحق لعملية الرقابة، فقد أملت القوانين عقوبات موجهة للهيئات كشخصية معنوية(الحل، التوقيف)، وأخرى موجهة الأشخاص الطبيعية القائمة عليها (الغرامة، السجن)،الآثار المترتبة عن حل الحزب، أو الجمعية هي أيلولة أملاكها المنقولة والعقارية طبقا لما جاء في القانون الأساسي.

2- التغذية العكسية : إن مفهوم التغذية العكسية بشكله الواضح لم يكن موجوداً قبل القرن الثامن عشر، وقد بدأ في الظهور أولاً في المجال العملي عندما استعمل " جيمس واط " منظمه لسرعة عمل آلته البخارية ثم انتقل إلى التقاليد الأمريكية في مجال العلوم

(1)عامر الكبيسي، مرجع سابق الذكر، ص193.

السياسية[1] مع دافيد إيستون، واقتراب النظم ويقصد بالتغذية العكسية في السياسة العامة، هي تلك العملية القائمة على تقييم السياسة العامة التي تنفذها الحكومة أو هي ردة فعل المواطنين اتجاه ما تؤديه الحكومة وتستخلصه من موارد بشرية ومادية أو ما توزعه من سلع وخدمات أو من خلال ممارسة التوجيه والرقابة والضبط أو ما تركز عليه من رموز سياسية ودينية واجتماعية من أجل تحسين جودة هذه القرارات لإشباع القيم والحاجات غير المدركة وتظهر التغذية العكسية بأشكال مختلفة منها الشفوية والمكتوبة أو على صفة معلومات إلكترونية مخزنة، والعنصر الأساسي للتغذية العكسية في النظام السياسي، هو الاتصالات التي تربط ما بين المدخلات والعمليات التحويلية وعناصر المخرجات، من جهة وبين إدارة السيطرة من جهة أخرى ويشكل الوصول إلى القرارات الثانوية أمرا سهل عكس القرارات الكبرى.[2]، وتعد التغذية العكسية من أهم العمليات التي تخزن المعلومات وتحللها، ذلك أن صانع القرار يحتاج إليها لتعرف على أداء الجهات المكلفة بالتنفيذ، وهو يقيم السياسة العامة ويهتم بمعرفة مدى نجاحها مقارنة بما هو مخطط له.

إن غياب قنوات التغذية العكسية لدي صانع القرار يقود إلى استخدام طرق أخرى لإشباع رغباته في المعرفة مثل الاستماع للشائعات أو التفسيرات والتخمينات الفردية لما يدور حوله، وقد يؤدي في النهاية إلى فشل السياسة العامة وهي على ثلاثة أنواع:

أ/ التغذية العكسية الحيادية: صانع القرار له المعلومات مع تفاصيلها فهو يعرفها ومطلع عليها أكثر من غيره من الفواعل المشاركة في عملية صنع وتنفيذ وتقويم السياسة العامة وهي التغذية التي تعكس أداء النظام ككل.

ب/ التغذية العكسية الإيجابية: هي التغذية التي تحمل داخلها عنصرا إيجابيا يعد معزز ومحفزا للتغذية الحيادية، وهي معزز لصانع القرار، فهي تدل علي نجاح السياسة العامة، وأثارها كانت إيجابية ولها عدة أشكال مثل تأيد النظام، إعادة الثقة في الحكومة، إعادة انتخاب صانع القرار، تعطي صانع القرار الشرعية إن بدأ الحكم بدونها.

ج/ التغذية العكسية السلبية: هي التغذية التي تتضمن في داخلها عنصرا نوعيا سلبيا أيضا، وتعد رافدا للتغذية العكسية الحيادية، والتغذية السلبية هي تصحيحية توصل

(1) احمد ديسوقي محمد إسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص150.

(2)ا الاتجاهات الحديثة لبحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق الذكر، ص 238.

رسالة لصانع القرار أن هناك خللا ما في عملية صنع القرار ككل، أو في بعض أجزائه وتركز التغذية العكسية السلبية على أن الأسلوب إنجاز المهام غير مقبول أو أن التنفيذ لم يحقق المطلوب ومن الضروري القيام بالعمل المطلوب.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للفقر

تعتبر ظاهرة الفقر ذات جذور عميقة وعوامل نشأتها ومسببات وأثارها مترابطة ومتداخلة وتتطلب مواجهة هذه الظاهرة والتخفيف منها جهود كبيرة بشكل علمي وبخطوات متعددة، وأول هذه الخطوات هي التعرف على الفقراء ومن ثم تقدير مدي عمق وشدة فقرهم ومعاناتهم بشكل دقيق وهذه الخطوة تعني تعريف الفقر والخطوة الثانية تعني بقياس الفقر الذي يعتمد على مجموعة من المؤشرات والمرحلة الثالثة تتمثل في تحديد سيمات الفقراء .

تتعدد التعريفات المعطاة لمفهوم الفقر، ذلك أنعبارة الفقر تعرف ذيوعا وانتشارا على أوسع نطاق حيث لقت هذه العبارة الكثير من الاهتمام وبصفة خاصة في الوقت الحالي، إلا أنه رغم ذلك لم يتم الاستقرار على ماهية الفقر من حيث مفهومه،فهناك اختلاف بين المفكرين حول تعريف هذا المفهوم والأسس النظرية وأساليب قياسه، رغم التأكيد على الجذور العميقة للمفهوم، وما بدا من بساطة في ظهوره، لم يلبث أن ظهرت مشكلات معقدة تكتنف تعريف مفهوم الفقر.

المطلب الأول :مفهوم الفقر

الفقر ظاهرة قديمة قدم الإنسان، فقد بدا معه، وعاش معه، عرف ألمه، وواكب تغيراته، حاول تجاوزه، وإدراك معانيه، ومعرفته خلفياته إنه مفهوم نسبي يشتق هذه الصفة من اختلاف وتباين الأطر الاجتماعية فهو يختلف من مجتمع لآخر وفي المجتمع الواحد، وأيضا من تباين الأطر الزمنية فهو يختلف من فترة زمنية لأخرى، وكذا الأطر المكانية فهو يختلف من منطقة لأخرى.

ونتيجة لشدة المعاناة وكثرة الاشتغال الفكري للتصدي لهذه الظاهرة واختلاف الأزمنة والآراء فقد إختلف بذلك مفهوم الفقر

والفقر من المفاهيم المجردة النسبية، ألانه يحاول وصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، وهو مفهوم يختلف بإختلاف المجتمعات والتغيرات التاريخية، وأدوات القياس، والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة أخري .

أولا: تعريف الفقر

توجد عدة تعارف يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام هي:

1- الفقر في اللغة

الفقر في اللغة ضد الغنى، والفقير على وزن فعيل بمعنى فاعل، وتجمع على فقراء، يقال " فقر"، ويقال" أغنى الله مفاقره أي وجوه فقره، وسد الله مفاقره، أي أغناه وسد وجوه فقرة، والفقير معناه المفقور، وهو الذي نزعت فقره من ظهره[(1)] فانقطع صلبه من شدة الفقر، أي كسرت وقد ورد الفقر بمعنى الإعارة فتقول" أفقرت فلانا ناقته" أي أعرته فقارتها، لكن المعنى المشهور هو المعنى الأول والمتمثل في قلة المال وشحه، أي أن كلمة الفقير تشير إلي من هو قليل المال[(2)] وقيل الفقير من لا يقدر على التغلب على

(1) حسين سليمان محمد احمد، **الفقر والتنمية الريفية**، رسالة دكتورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا الاقتصادية والاجتماعية، 2007، ص70.

(2) محمد احمد مقبل العذري، **الفقر في اليمن أسبابه وطرق معالجته**، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2008، ص8.

كسب عيشه[1] ويقصد به أيضا الفاقة الناتجة عن عجز طبيعي أو شيخوخة او مرض مزمن وكلها أسباب تمنع الإنسان من التغلب في الأرض لتحصيل المعاش[2]

2- الفقر والفقير عند علماء الشريعة

لقد تكررت كلمة الفقر في القرآن الكريم عدة مرات وجاءت بعدة معان، وسنركز في هذا المقام على الفقر الذي يقابله الغني، وباب الزكاة في فقه العبادات هو من نضر لهذه الظاهرة الاجتماعية، وقد حدد الله تعالى في كتابه الكريم ثمانية أصناف ممن تصرف لهم الزكاة:" **إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم**"[3]

إن تعريف الفقر شرعا عند علماء المسلمين يتوقف على آرائهم في موضوع الصدقات وتوزيعها على مستحقيها، ولقد اختلفت آراء الفقهاء في بيان حد الفقر فحسب رأي الحنفية الفقير هو من له أدنى شيء، أي دون نصاب، أو قدر نصاب غير تام مستغرق في الحاجة، فالفقير حسبهم هو من يملك أقل من نصاب الزكاة، أو قدر النصاب ولكنه مال ثابت لا يستقر أو ينمو.

أما رأي الشافعية فالفقير هو من لا مال له أصلا، ولا كسب من حلال، أو له مال أو كسب دون أن يكفيه من ذلك بان كان اقل من نصف الكفاية[4]، أما رأي الحنابلة فقالوا " الفقير هو الذي لا يجد ما يقع موقعا من كفايته"[5].

كما أن هناك اختلاف بين الفقهاء والعلماء وبين الفقهاء أنفسهم في التفريق بين مفهوم الفقير ومفهوم المسكين، هل الفقير أشد حاجة أم المسكين، وهل الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل، وقد رجح رأي ابن تيمية لاتفاقه مع مقاصد الشريعة فالفقير هو كل من ليس لديه ما يكفيه أو ليس له حد الكفاية، وهذا الحد يختلف باختلاف ظروف المجتمعات واختلاف الأزمات والمكان".[6] ويقول الامام الغزالي" اعلم

---

(1) أحمد محمد عبدو ، **دراسة حالة الفقر بولاية الخرطوم**، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2008، ص8.

(2) حسين سليمان محمد أحمد، مرجع سابق الذكر ص70.

(3) سورة التوبة، الآية 60.

(4) سورة التوبة، الآية 60.

(5)ابن رشد القرطبي، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، ج1، ص 276.

(6) كمال حطاب، دروس الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، ص 1304

أن الفقر عبارة عن فقدان ماهو محتاج ، أما فقر محاجة إليه فلا يسمي فقرا" [1] كما عرف أيضا بأنه " عدم القدرة على تحقيق مستوي معين من المعيشة المادية يمثل الخد الادني المعقول والمقبول في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة"[2] .

3- التعاريف المعاصرة

حاول علماء وباحثون في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، البحث عن تعاريف تصف الفقر وقدموا الكثير منها، هذه التعاريف تثري معرفتنا حول الفقر من خلال تركيز كل جوانب يتخصص فيها دون غيره.

فقد حدد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه" عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"[3]، كما يعرف الفقر وفق منهج الأمم المتحدة" عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية، المادية كالطعام، والسكن والملابس، والمياه النقية، ووسائل التعليم والصحة، وغير مادية مثل حق المشاركة، والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية." [4]

والفقر وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر في عام 1990، بأنه انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشة لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات والآخرين،[5] فالفقر يتمثل في انعدام الفرص بسبب عدم كفاية التعليم والتغذية، وضعف الحالة الصحية أو بسبب عدم القدرة على العثور على عمل، والضعف أمام الصدمات الاقتصادية المفاجئة.

---

www.kamalhattab.infoblogwp-contentuploads2007 12eco6 pdf

(1)محمود أحمد الأطرش، **حكمة الابتلاء بالفقر**، دار الإيمان للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2003، ص9.

(2) عبد الله ناصح علوان، **أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة**، دار الإسلام للطباعة والنشر، ط1، 1983، ص28.

(3) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الفقر، البنك الدولي ، واشنطن، 1990، ص 41.

(4) مجموعة من الباحثين (دليل مؤشرات التنمية البشرية) ، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، 2001، ص 83.

(5)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكواش**، محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 11.

وقد يعني الفقر انعدام القدرة على تجنيد القوى الاقتصادية والاجتماعية، التي تعمل على بقاء حالة الضعف أمام الصدمات،[1]وحسب قراوهيل يعني الفقر"حالة النقص المادي الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي، الذي يبقي دائما أقل من مستوى حد الفقر".[2]

وقد اتجهت الدراسات العربية إلى المنحي نفسه، فقد عرفه على وهب بأنه"يعني الحرمان على أشده، بحيث لا يمكن الحصول على الحاجات الأساسية للعيش إلا نادرا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على الحياة"،[3]ويذكر فليب عطية أن تعريف الفقر يدور حول ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها علي نحوى غير عادل.[4]

يرى عبد الرزاق الفارس أن للفقر مكونان هما"مستوي المعيشة، والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، ومستوى المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك لسلع محددة، أما الحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل".[5]

كما يمكن تعريفه على أنه حالة من الحرمان من المزايا والركائز الاقتصادية، والاجتماعية والبشرية، بحيث تشمل الأصول الاقتصادية، والمادية مثل الأرض، والماشية، والسكن، والمهارات والصحة الجيدة.

إن تعريفات الفقر كثيرة، إلا أنها جميعا تلتقي على ثلاث محاور أساسية وهي كالأتي[6]:

1-المحور المادي: هو الماديات فهي تلك الأشياء التي نعتبر نقصها فقرا، وهذا النقص أو الحرمان أو الفقدان له طابعان إما وجودي غير مادي، أو غير وجودي مادي، حيث

---

(1) عبد الله ناصح علوان، **أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة**، دار الإسلام للطباعة والنشر، ط1، 1983، ص28.

(2) صحراوي نادية، **تحليل وقياس الفقر** ، رسالة ماجستير، جامعةمنتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009/2008 ، ص4

(3) علي وهب ،**خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، دار الفكر اللبناني، 1996، ص140

(4) فليب عطية ، **أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث**، ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،1992 بدون طبعة ، ص10.

(5) الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 2001، ص22.

(6) مجموعة من الخبراء، التنمية الريفية والمحلية: **وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص ص 76-77.

تنتمي للفقر الوجودي المادي التفرقة، وعدم المساواة والتحيز والجهل، وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة، كما تحددها ثقافة المرء، والجوع وسوء التغذية والتشرد، وضعف الصحة...إلخ.

2-المحور النفسي: هو إدراك الإنسان لحالته فالمرء يعد فقيرا عندما يحس بوجود النقص في إحدى تلك الماديات أو كلها، إن تلك الماديات لا تكتسب قيمها كبعد معرفي في المفهوم، إلا مع إدراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر، عادة يدفع هذا البعد الذاتي الفقير إلى تخطي فقره، وتغيير موازين القوى التي أدت إليه، وقد ينزع إلى عقد روابط تبعته مع جماعات، أو أفراد، أو عقائد أقوى، تعطيه إحساسا زائفا بالأمان، وأحيانا يصل إلى وهم القوة.

3-المحور القيمي: قد يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين، ويترتب على هذا الإدراك رد فعل الآخر اتجاه الفقير، وثمة نوعان من أنواع رد الفعل اتجاه الفقير، التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة، أو المساعدة أو التربية، أو القهر، وتتأثر تلك الأبعاد الثلاثة بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية، والثقافية المتواجدة فينا.

ثانيا: أنواع الفقر

في هذا الصدد توجد العديد من الأنواع المختلفة للفقر نذكر من أهمها ما يلي:

1-الفقر البيولوجي وفقر الاستحقاق: حيث يعطي الأول حدا معينا من الحاجات البيولوجية

(المأكل، الملبس، المسكن)، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا افتقدت إلى وسائل العيش، العوز، الحاجة[1]، كما يقصد به عدم القدرة على استقبال الحد الأدنى من الضروريات للحفاظ على الإنسان،[2]وهناك فقر في التربة، فقر في الدم، فقر في الأفكار.

إن فقر الاستحقاق يشير إلى عدم قدرة الإنسان على توفير الغذاء من خلال الوسائل القانونية المتاحة للمجتمع، ويؤكد على أهمية السيطرة على المواد الغذائية، من خلال التركيز على وسائل الغذاء، استخدام إمكانيات الإنتاج، الفرص التجارية،

(1) Snodgrass, D-R. , Inequality and economic devloppement in Malysia, Oxford, university press, London, (1980), P 80.

(2) Sen, poverty and famines : Essays on entitlement and deprivation, oxford clatrendon Press, London, 1981, P76.

وهو حسب ميلتون فريدمان أنه:" كان من الممكن أن يختفي منذ زمن طويل، إذا كانت الاعتمادات الاجتماعية توجه حقا إلى من يحتاجونها بالفعل، بدلا من بعثرتها على خدمات اجتماعية لا تتسم بالكفاءة وباهظة التكاليف"[1].

2-فقر الاحتياجات الأساسية وفقر القدرة:الأوليشمل الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية(صحة، تعليم، فرص عمل) [2]، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الاحتياجات الاجتماعية، وكذا دخل الفرد.

ويقصد **بفقر القدرة** هو عدم وجود بعض القدرات الأساسية على الأداء، وتتراوح صور الأداء بين الأشياء ذات الطبيعة المادية مثل الحصول على الغذاء الجيد، والكساء والمأوى الملائمين، وتجنب المرض الذي يعني الوقاية منه، بالإضافة إلى الأشياء الغير المادية مثل المشاركة في المجتمع المحلي[3].

3-الفقر المطلق والفقر النسبي: ويشير الفقر المطلق إلى القدرة على تلبية الاحتياجات التي هي مطلقة، وتنشأ داخل الفرد نفسه، حيث أن الوفاء بهذه الاحتياجات ضروري لبقاء الإنسان وتحقيق الرفاهية[4]كما أنه يعتبر الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان في ظل دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية، أو الإنفاق على مجموع السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية، والمتمثلة في(الغذاء، المسكن، الملبس، التعليم، الصحة، النقل) [5]،بالإضافة إلى المعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد، أو مجموعة من الأفراد.

---

(1)Milton Friedman , social security : universal or selective, washington, American Enterprise Institute of public reaserch, 1972, P300.

(2) – Discon and macarov, poverty :A persistent global reality Routledge, London, 1998, P30

(3)William J Baunal, Economics principals and policy, sixth edition, London, 2003, P 276.

(4)Mohammed Aslam, Hanef Ahmed, KamelMeera, poverty with many faces : a case study with Malaysia International Islamic university Malaysia. Edition 1, 2008, P 1.

(5) محمد كاظم المهاجر، **الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج**، الأمم المتحدة، الإسكوا، نيويورك، 1996، ص 26.

الفقر النسبي يعكس الحاجات التي هي نسبية في الطبيعة، وتشمل جميع السلع والخدمات اللازمة كتحسين الرفاه* العام للفرد، كما أن تكنولوجيا السائدة في المناطق الحضرية تؤثر على فئات الدخل المختلفة، والتي تعيش مع بعضها في نفس المنطقة، أو في مناطق أخرى بشكل إيجابي[2].

المطلب الثاني: أساليب قياس الفقر

تتعدد المناهج والطرق التي تتعرض لقياس الفقر في الأدبيات الدولية، وفقا لطبيعة البشرية التي تفرز أنماط تفكير وسلوك تعبر به عن هذه الظاهرة وهناك العديد من المؤشرات مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء، أو نصيب الفرد من الدخل القومي، والتي تستعمل لتحديد وقياس الفقر المطلق، وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية ينبغي ألا تخفي حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري، ولما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك في جميع تعريفات الفقر، فإن من الطبيعي أن تتجه الجهود إلى قياس مستوى المعيشة بشكل أولى في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر.

أولا: طرق قياس الفقر

تتعد الأساليب التي يعتمدها العاملون في الدراسات السياسية والاقتصادية لقياس الفقر بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات[3]، هذه المؤشرات تتعدد بتعدد الاختصاصات التي تتشكل منها فرق البحث العاملة في هذا المجال والطبيعة المعيارية لظاهرة البحث التي تعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجات الأساسية خلال فترة زمنية محددة يمكن قياسها من خلال ثلاث مناهج لقياس الفقر وهي:

---

(1) رفاهية هي الحالة التي تميل إليها كل مجموعة بشرية توفر لها ما مزيد على حاجتها العادية، ولا يحصل هدا الزائد في نظر ابن خلدون إلا بشرطين أولهما الاستقرار التام، وثانيهما التعاون، للمزيد انظر(عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون: أسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية اجتماعية، منشورات المدرسة الوطنية لاتصال النشر والإشهار، 2002،ص)278

(2) MohaAsri Abdullah, Urbain poverty : a case study of Malaysia, First edition, UMM press , international Islamicuniversity Malaysia 2009, p11.

(3) نوال فرح الطيب، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقليل الفقر في السودان** ، رسالة دكتورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد، 2008، ص75.

1- قياس الفقر من منظور الدخل: هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الفقر تنصب في الآتي:

-الدخل الفردي أو العائلي: نعني بمفهوم الفقر من منظور الدخل الذي يعني ذلك المستوى من الدخل، أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية، أو الحد الأدنى للعيش، أو البقاء، وعلى أساس ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق يمكن قياس خط الفقر[1]، ولما كان المقصود بالفقر بمفهومه العام المبسط هو انخفاض مستوى المعيشة فإن أولى المحاولات التي جرت لقياس الفقر، قد اعتمدت على مؤشرات قياس مستوى المعيشة[2]، ويأتي دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات، باعتباره يعبر عن القدرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة[3]، وكان هذا المؤشر وحتى وقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة، باعتبار أن حصة الفرد من الدخل القومي تعكس مستوى معيشته، ولهذا المؤشر نقاط قوة متعددة هي[4]:

- يسهل الاستنتاجات المتعلقة بظروف الفقر وتطوره على الصعيد الوطني.
- اختبار الفرضيات المتعلقة بالأثر المحتمل للإجراءات التداخلية في مجال السياسات.

-الإنفاق الاستهلاكي: استحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمة عن دخل الأسرة، ولكونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة، وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة، التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر، ولقد اعتمد مؤشر الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بديلا عن الدخل العائلي وذلك لأنه يعتبر الأكثر ارتباطا بمستوى معيشتها هذا من جهة،

---

(1) بدر صالح عبيدة محمد، **النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع عشر ، القاهرة، 1996، ص 53.

(2) محمد الصقور وآخرون، **دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية**، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، 1996، ص 30.

(3).محمد حسن باقر، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص 3.

(4) طارق فاروق الحضري، **الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر**، بدون ناشر، 2003، ص 252.

ومن جهة أخرى إمكانية تقدير ذلك الإنفاق بدرجة مقبولة من الدقة، من خلال مسوحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات من الأسرة[1].

-**الإنفاق على المواد الغذائية:** يستخدم هذا المؤشر وفقا لوجهة النظر التي ترى أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية، انخفضت النسبة التي توجها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية، وهذا ما يعني انخفاض مستوى معيشتها[2].

-**حصة الفرد من السعرات أو البروتين:** هو من المؤشرات التغذوية الذي يمكن استخدامه للتمييز بين الفقراء، وغير الفقراء وفقا لما يحتاجه الفرد من السعرات الحرارية، والبروتين، وباعتبار أن نقص التغذية.

2- قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية: لا شك أن المؤشرات السالفة الذكر لقياس مستوى المعيشة، وبالتالي لقياس الفقر، تتضمن نقطة ضعف مشتركة، وذلك لأنها تأخذ في الحسبان ما تحصل عليه الأسرة من دخل، أو استهلاك مباشر فقط، وتهمل الدخل أو الاستهلاك الذي تحصل عليه بشكل غير مباشر، ويساهم في مستوى معيشتها، ويقصد بذلك ما قد تحصل عليه الأسرة من خدمات صحية، وتعليمية، ودعم في الأسعار، ومساهمات أخرى تقدمها الدولة، والتي لا يمكن إهمال دورها في رفع معيشة الأسرة[3]، وتتمثل الحاجات الأساسية في القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه، من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، وتشكل الحد الأدنى الاجتماعي (خط الفقر)، وبالتالي فإن فئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن حدود الفقراء،[4] وتنقسم الاحتياجات الأساسية ضمن هذا الإطار إلى نوعين[5]:

- **الاحتياجات الأساسية الغذائية:** حيث تعتمد هنا حاجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية، إضافة إلى عناصر التغذية الأخرى (البروتين مثلا)، كمعيار لتحديد هذه الاحتياجات، وتحدد هذه الحاجة من قبل منظمات دولية متخصصة.

---

(1) عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، مرجع سابق، ص 45.

(2) محمد على موسى المعموري، **تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية: العراق حالة دراسية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2000، ص 38-39.

(3) محمد حسن باقر، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص 3.

(4) عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، مرجع سابق الذكر ، ص 45.

(5) محمد على موسى المعموري، مرجع سابق، ص 100-101.

- **الاحتياجات الأساسية غير الغذائية:** يمكن حصر الاحتياجات ضمن هذا المفهوم في خمس حاجات هي: السكن، الملبس، خدمات التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأولية، الحاجة إلى النقل، ويتضمن مفهوم الاحتياجات الأساسية غير الغذائية إلى مؤشرات أخرى مثل نوعية الخدمات الصحية، والتعليمية، ومدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الخالية من التلوث، وحرية الإنسان[1].

3- قياس الفقر من منظور الدخل والاحتياجات الأساسية: إن قياس الفقر الذي يعتمد على خطوط الفقر، والمؤشرات الأخرى المشتقة منه هو دلالة لمفهوم الفقر من منظور الدخل، والاحتياجات الأساسية على حد سواء.

ثانيا: خطوط الفقر

يقصد بها مستوي الدخل أو الإنفاق النقدي اللازم للفرد أو الأسرة المعيشية لتلبية الحاجات الأساسية وهو خط الدخل أو الإنفاق النقدي الذي يفصل الفقراء من غير الفقراء[2]،ويشير تحديدا إلي الدخل المحدد مسبقا والذي يفصل بين الفقراء وغير الفقراء، هذا الدخل يطلق عليه خط الفقر وهو الحاسم بين الدخل والاستهلاك، الذي يعتبر الفرد أو الأسرة التي تقع تحته فقراء، والتي تتضمن الحاجات الأساسية، أي بعبارة أخرى أن الدخل الضروري الذي يغطي الحد الأدنى اللازم للمعيشة، ويعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر، وأشارت بعض الدراسات إلى أن الفرد يصبح فقيرا أو يصنف كفقير، إذا انخفض مستوى دخله أو إنفاقه عن مستوى الحد الأدنى المطلوب للحياة المعيشية[3]، أما بعض الدراسات فتحدد خط الفقر بواسطة تقدير الاحتياجات الغذائية عن طريق السعرات، والفيتامينات، والمعادن الموجودة في الغذاء الضرورية للفرد، وأهم الطرق لقياس خط الفقر هي:

1- طريقة استهلاك الطاقة الغذائية[4]: وفقا لهذه الطريقة يتحدد حد الفقر على أساس تكلفة الغذاء لفئات العمر الأساسية، والجنس، ومجموعات الأنشطة، بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى الأساسية غير الغذاء، ويتم حساب تكلفة الغذاء

---

(1) عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، مرجع سابق الذكر، ص46

(2)مراد جابر مصطفي الأغا، مرجع سابق الذكر ص 76.

(3)world Bank, staff working:The Measurement of sptialdifferences in poverty, The case of Peru, New Y ork, 1978, p54.

(4) شيرين بشرى غالي، **ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير، 2006، ص 8.

الأساسي باستخدام أقل أنواع الغذاء أسعارا، ووفقا للكمية اللازمة لتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية.

2 - **طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية**: وتحدد هذه الطريقة خط الفقر على أساس تكلفة النظام الغذائي الأساسي للفئات الرئيسية، حسب العمر، ونوع الجنس، والنشاط، بالإضافة إلى المواد الأساسية غير الغذائية، وهذه الطريقة بادر إليها (راونتري) 1901 حيث عرف الاحتياجات الأساسية على أنها تلك الاحتياجات اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي[1].

3- الأنواع المختلفة لخطوط الفقر

تهتم عملية قياس الفقر بالبحث عن أفضل الوسائل لفهم وتفسير الظاهرة من خلال تسليط الضوء على الجوانب المختلفة في مشكلة الفقر، ويقسم خط الفقر إلى أربعة أنواع رئيسية وهي:

أ-خط الفقر المطلق: يفترض في هذا النوع أنه لا يتغير بتغير الزمان والمكان، إنما يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك، لسد الاحتياجات الأساسية، والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية[2]من مواد غذائية، وملابس، ومسكن، وتعليم وصحة، والاحتياجات الأساسية الأخرى،[3]بمعنى أن هذا التعريف يستند على أساس الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، وهو ما نجده في تعريف الاسكوا بأنه: "تلك النفقات في حدها الأدنى المطلوبة من الأسر لمواجهة احتياجاتها من السلع الغذائية، وغير الغذائية"[4]،إضافة لما تقدم يعتمد حاليا مفهوم الفقر المطلق كتعريف قابل للقياس، وبما من شأنه تسهيل المقارنات الدولية ومثالا عن ذلك اعتماد دولار واحد أو دولارين للفرد في اليوم لتعيين خط الفقر المطلق[5].

---

(1) مرجع نفسه، ص 79.

(2) عدنان داود محمد العذاري، هدى زوبير مخلف الدعمي، مرجع سابق، ص 47.

(3)Lorenzo giovanniBellu, Paolo liberti, Impact des politiques de la pauvreté, définition de la pauvreté , Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, 2007, p 04.

(4) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا، محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، مرجع سابق، ص 5

(5) أحمد ابريهي العلي، **في سبيل إزالة الفقر، "مفاهيم وآراء"** ورقة مقدمة بمناسبة الأسبوع العالمي للتخفيف من الفقر، بغداد، 1988، ص3.

وهناك طريقة أخرى يتم بها حساب خط الفقر المطلق وهي طريقة النمط الغذائي الفعلي،حيث تقوم هذه الطريقة على حساب متوسط الفرد الإجمالية من السعرات للفئات الداخلية المختلفة ويتم اختيار الفئة الداخلية التي يكون ذلك المتوسط لها هو الأقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من السعرات[1].

ب-خط الفقر النسبي: يتم النظر للفقر من هذا المنظور على أنه نسبي إذ يشير إلى موقع الأسرة أو الفرد، بالمقارنة مع متوسط الدخل في المجتمع المعني،[2] فهو معيار نسبي يحدد عادة بجزء من متوسط الدخل القومي،[3]وطبقا لهذا يتحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط، أو بالحد الأعلى لدخل(10%) من السكان الأدنى دخلا، وهذا يعني أن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر،[4]ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن الأول يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة، بينما الثاني هو قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معين،[5]ويقترح Ravillon أنه لأغراض السياسات ينبغي استخدام المفهوم المطلق لخط الفقر، المعرف على دالة الرفاه، إلا أن ذلك لا يعني بقاء خط الفقر ثابتا بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي:" فتحديد مستوى مرجعي لدالة المنفعة مع الزمان والمكان، لا يعني ثباته بالنسبة للقوة الشرائية، إذ أن ذلك يعتمد على محددات الرفاه[6]."

ج-خط الفقر المدقع: ينظر للفقر وفق هذا الخط على أنه الحالة التي لا يستطيع الفرد بواسطة دخله الوصول إلى حالة إشباع الحاجة الغذائية، المتمثلة في عدد معين من السعرات الحرارية، التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة،[7]ووفقا لهذا التعريف يحسب خط الفقر المدقع بطريقة كلفة السعرات الحرارية التي تعتبر أفضل

---

(1) محمد على موسى المعموري، مرجع سابق، ص 108-109.

(2) مرجع نفسه، ص 6.

(3) محمد الصقور وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 4.

(4) عدنان داود العذاري، هدى زوبير مخلف الدعمي، مرجع سابق الذكر، ص 49.

(5) علي عبد القادر علي، مرجع سابق الذكر، ص 4.

(6) DattGaurav Martin: has India economic Growth become More pro-poor in the wake of economic reforms? Policy research, working paper 5103, the world bank, development research group, October 2009, P 5.

(7) محمد كاظم المهاجر، **الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 26.

طريقة لقياس الفقر المدقع، إذ تحتسب قيمة تكلفة السعرة الواحدة وذلك بالاستناد إلى تقديرات الأمم المتحدة للسعرات الحرارية للفرد في اليوم.

د-خط الفقر الاجتهادي: يعتبر الفقر وفق هذا الخط محصلة عملية اجتهادية بين أفراد المجتمع، حيث تستند هذه الطريقة على أن تحديد خط الفقر تعتمد على ما يجتهد به الأفراد في مجتمع ما، من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعد مقبولا اجتماعيا ضمن ذلك المجتمع، وبذلك فإن خط الفقر الاجتهادي لا يتغير بتغير المكان والزمان فحسب، ولكن يختلف أيضا باختلاف الأفراد ضمن المجتمع نفسه وفي الزمان نفسه فيلاحظ أن تقدير الأفراد لمقدار الحد الأدنى المقبول لمعيشة يميل إلى الارتفاع عادة بارتفاع دخولهم[1].

ثالثا: مؤشرات قياس الفقر

خط الفقر نتائجه جزئية يصلح لتميز الفقراء وغير الفقراء في المجتمع، ويتم تحديده بالاعتماد على العملة المحلية وبالأسعار الجارية، لا يعطي دلالات على مدى عمق ظاهرة الفقر وخصائص الفقراء، ولا يصلح لأغراض المقارنة المباشرة بين الدول المختلفة، وذلك لاختلاف العملات المحلية ولتباين الأسعار فيها، وقياس الفقر يرشد صانع القرار على مؤشرات التي تحدد معاير جودة السياسات العامة ومن أهم هذه المؤشرات:

1- مؤشرات نسبة الفقر: وهو أبسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعا، ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر، وهذا المؤشر يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر،[2]ويقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفقر أو نطاق الفقر، ويقاس بعدد السكان الذين يعيشون بدخل تحت خط الفقر كنسبة من مجموع السكان.

2- مؤشر فجوة الفقر: وتعبر فجوة الفقر عن مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد(المطلق أو المدقع أو غيرها...)، [3]وهذا المؤشر

(1) محمد حسين باقر، مرجع سابق الذكر، ص 7.

(2) عصام الطاهر، **قياس وتحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999، ص105

(3) محمد كاظم المهاجر، مرجع سابق الذكر، ص 43.

يقيس الفرق بين إجمالي دخل أو إنفاق الفقراء، والدخل الكلي لأولئك الفقراء لو أن كلا منهم حصل على دخل يساوي دخل خط الفقر.

3- مؤشر شدة الفقر: ويعكس هذا المؤشر إضافة إلى فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، ويعكس قياس شدة الفقر باعتبارها الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة[1].

4- مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل[2]:بالإضافة إلى معامل جيني أو مؤشر جيني الذي هو مقياس لعدم المساواة في التوزيع، هناك معايير أخرى تتمثل في:

-منحنى لورنز: من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد والأسر من خلال رسم منحنى بياني، المحور السيني فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد، والمحور التصاعدي، يمثل المجموع التراكمي لنسب دخل الأفراد أو الأسر، وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الأسرة(عدد أفرادها، دخلها، متوسط دخل الفرد بها) تصاعديا، نسبة إلى دخل الأسرة أو دخل الفرد، وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع، ويعد توزيع الدخل متساويا بين جميع أفراد المجتمع.

-معامل ثيل: إن مؤشر ثيل للتفاوت في توزيع الدخل، هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل، حيث أن هذا المؤشر يساوي متوسط الدخل، واللوغاريتم التابع له، والميزة الأساسية لهذا المؤشر تكمن في قدرته التفسيرية، فتفسير هذا المؤشر يناسب تقدير المساهمة التي تقدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي للدخل، مثل دخل مجموعة من السكان وفقا للتوزيع التعليمي و العمري، وجبريا.

رابعا: إشكاليات قياس الفقر

توجد العديد من المعوقات والصعوبات المتعلقة بقواعد، وبيانات قياس الفقر بمختلف الأساليب وهي:

- بيانات الفقر المتوفرة بشكل عام لا تتضمن معلومات كافية، عن بعض شرائح المجتمع، كشريحة الأغنياء التي يكون لسلوكياتها آثارا مباشرة بالنسبة للفقراء والفقر.

---

(1) حمد على موسى المعموري، مرجع سابق، ص 113-114.

(2) ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ت: محمود حسن حسين، محمود حامد محمد، ، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص ص 205-208.

- فقدان البيانات اللازمة لحساب بعض المؤشرات، مما يؤدي إلى اللجوء لأساليب التقدير، أو إلى تنفيذ مسوح صغيرة لتوفير البيانات المطلوبة.
- صعوبة التعبير الكمي عن العديد من المفاهيم النوعية المتداخلة، والمتنوعة، وهي مهمة صعبة من الناحية الفنية، قد لا يجدي في النهوض بها الاعتماد على مؤشر واحد أو صيغة بسيطة[1].
- عدم توفر بيانات تفصيلية على مستوى الوحدات التحليلية، فمثلا في مسح نفقات ودخل الأسرة، لا نستطيع الحصول على بيانات عن الإنفاق على مستوى الأفراد، كون الوحدة الإحصائية في المسح هي الأسرة.
- تطرح عملية قياس الفقر مشكلة أخرى هي : ما هي وحدة القياس المستعملة؟ وهل هي العائلة، أم أن العائلة قد تتكون من فرد واحد، أو عدة أفراد؟
- شح البيانات عن الفئات الأشد فقرا، فغالبا ما تكون هذه الفئات محرومة من الخدمات العامة، وبالتالي ليست مشمولة ضمن سجلات الخدمات، كما أن أوضاعها غير المستقرة، تؤدي إلى عدم شمولها ضمن المسموحات.
- فقدان البيانات اللازمة لحساب بعض المؤشرات، مما يؤدي إلى اللجوء لأساليب التقدير، أو إلى تنفيذ مسوح صغيرة لتوفير البيانات المطلوبة[2].
- عدم الاتجاه لعمليات المسح النوعية بشكل رسمي.

المطلب الثاني :الحد من الفقر كصيرورة سياسية تاريخية

لقد شهد تاريخ البشرية كثيرا من مظاهر الفقر أدت إلي حدوث إختلالات داخل المجتمعات وأثرت على مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالنسبة للدول والأسر ومشكلة الفقر تظهر أثارها في الدول الصناعية والدول النامية على حد السواء، وتنتشر جيوب الفقر في مختلف المناطق في العالم، وإن كانت مظاهره تختلف من حيث شدتها ونوعيتها ويعود تاريخ مكافحة الفقر كظاهرة

(1) ابراهيم العيسوي، **مناهج قياس التنمية**، مذكرة خارجية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1997، ص ص 1-16.

(2) نادية جبر عبد الله حسن، **الفقر وقياسه، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة**، دار فرحة للتوزيع والنشر ، مصر، 2004، ص 181.

مميزة إلى العصور الأولى، حيث كان محور اهتمام الشرائع (اليهودية، المسيحية، الإسلام)، والحركات (الحركة الفلسفية لأفلاطون، والحركة المزدكية، والصوفية، والهندية، والمنوية والفارسية، والرهبانية)، والطوائف(القدريون، الطائفة التي تزعمها قارون في قوم موسى عليه السلام)، التي أرادت إنقاذ الناس من الجوع وهناك من تقبل الفقر، ومن اعتبره قضاء من السماء وابتلاء لا ينفع معه الطب أو الدواء، وهناك من رأى أن الفقر مشكله وشر من شرور الحياة، وقد ركزا على أهمية الزراعة والغذاء في القضاء على الفقر،[1] وهناك من حمل الفقير مسؤولية عوزه على الغني،[2]حيث كانت الحضارات القديمة والوسطى قد تناولت الفقر بشكل عارض ضمن الأفكار الدينية والأخلاقية وزاد الاهتمام بهذه المشكلة مع نشأة الدولة الحديثة في القرن السادس عشر.

اعتبر التجاريون أن الفقر ظاهرة تنطوي على مضمون سياسي وأخر اقتصادي، حيث اعتمدوا على مبدأ " أن قوة الدولة تعتمد على ما تملك من ذهب وفضة"، أي أن ما تكسبه دولة تفقده الأخرى وأن ثراء الدولة مرتبط بفقر دولة أخرى كما تبنوا خيارات تعمل على إبقاء الفقراء على فقرهم، وذلك لاعتبارات مسلم بها، وهي إذا لم يكن الفقراء فقراء، فلن يكون بالإمكان الاعتماد عليهم في أداء العمل اليومي، دون أن يطالبوا بأجور عالية،[3]ذلك أنهم لم يهتموا بطبقة الفقيرة كونهم جزء كبير من الطبقة العقيمة[4]. بل إهتموا بتكوين الثروات المالية عن طريق نشر أساليب السوق وقيمه، وتضاعفت المدن وتوسعت وازدهرت وسيطرت على الريف بشكل يكاد يكون كليا، خاصة بعد ظهور حركة الاختراعات والاكتشافات الجغرافية والحروب الدينية.

وظهرت طبقة غنية تتشكل من التجار ورجال البنوك وأصحاب الحرف والصناعات وحدث اختلال بينهم وبين طبقة النبلاء والطبقة البرجوازية والطبقات المحرومة من عمال وفقراء، وتحولت الكفة لصالح الطبقة الجيدة التي ملكت المال

---

(1) خالفي علي، **علاقة التنمية البشرية بجهود محاربة الفقر لدى المنظمات الدولية**، أبحاث ندوة، تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، الجزائر ما بين 1-3- جويلية2007، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 29

(2) جون بانيس مرجع سابق الذكر، ص 162.

(3) روبرت هيلبرونر، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها**، ت: دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، كندا، 1994، ص 40.

(4)اعمر بوزيد امحمد، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر:حالة خميس مليانة**، رسالة دكتورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012/2011، ص36.

والقوة والقدرة على حساب الطبقات الاخري وزاد عدد المحتاجين والفقراء، ومع بداية تشكيل الرأسمالية الصناعية التي أحدثت ثروة في وسائل وتقنيات العمل مما وفر الجهد والوقت على الطبقة الجديدة وتحول الإنسان الأوروبي من الزراعة إلي الصناعة، وهو مأوجد فروقا شاسعة بين طبقات المجتمع الواحد وأثر على الطبقة العاملة والفقيرة وزاد عدد الفقراء والمحتاجين وأصبحت الأكثرية فقيرة والأقلية غنية.

أما آدم سميث فكان على النقيض من ذلك حين قال" لا يمكن لأي مجتمع أن يكون مزدهرا وسعيدا إذا كان القسم الأكبر من أفراده فقيرا أو بائسا" وقد عكست نظريته الاقتصادية "دعه يمر دعه يعمل"، قدرته على تفكيك مشكلة الفقر والحد منه من خلال استيعابها داخل نسيج المجتمع ومن ثم تكريس مصالح الطبقة الفقيرة.

ومن هذا المنطلق تكون الدولة قوية من خلال سعيها إلى حماية مصالح الفقراء، وأن الاهتمام بالفقر والفقراء عند ادم سميث يسبق الاهتمام بتطوير الدولة وازدهارها، ومن ثم فإن الدولة القوية لا تقوم إلا بتخلص الفقراء من فقرهم، وهذا هو تصوره للعلاقة بين الفقر والدولة، وهو الفكر الذي تأثرت به السياسات الاقتصادية الغربية إلي اليوم، ويعتبر فكره الركن الأساسي للنظام الرأسمالي .

ولقد كان لهوجان تشارلز سيسموندي أكبر إسهامات في مكافحة الفقر من خلال الاعتراف بوجود طبقات اجتماعية متباينة وكل طبقة لها سمات مميزة وهذه الطبقات هي الأغنياء والفقراء، والرأسماليين والعمال، ويرون أن مصالح احدهما في تعارض دائم مع مصالح الأخر"[1]، وكل طبقة تعمل لحساب مصلحتها الشخصية وان الدولة لاتتدخل إلى في الحالات التي يصعب على هذه الطبقات حل هذه المشاكل كالدفاع عن الحدود وأمن الدولة وتوفير الآمن والعدالة.

وقد أوضح مالتوس وريكاردو العلاقة بين الأغنياء والفقراء أن صاحب العمل وصاحب الأرض أفضل حالا بكثير من الرجل الذي يكدح، فبؤس العمال، وانزلاقهم الذي لا مفر منه، هو من فعل أيديهم نتيجة لممارستهم غريزتهم الإنجابية، هذه الغريزة غير المنضبطة تجلب لهم الجوع والبطالة والفقر والأمراض و الشقاء وتزيد من انتشار الرذيلة وتفسد الأخلاق وتزيد من عدد المحتاجين والفقراء، كما أن نظام المصنع الآخذ في النمو يخلق مجموعة من الشرور الاجتماعية.

---

(1) جون كينثجالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**: الماضي صورة الحاضر، ت: احمد فؤاد، بلبع سلسلة عالم المعرفة، سبتمبر 2000، ص100.

وللحد من ظاهرة الفقر كان يدعو صانع القرار السياسي إلي نشر الوعي والثقافية الجنسية وتوجيه الفقراء على الالتزام بهذه التوجهات والنصائح مع توعيتهم بأهمية التوقف عن الإنجاب، وإبراز أثارها السلبية على الفقراء وعلى المجتمع، وقد عارض السياسات العامة التي تنتهجها الدولة في تقديم المساعدات والإعانات للفقراء والمحتاجين بذريعة أن هذا الدعم يشجع الفقراء على إشباع حاجتهم ويتزوجون مبكرا ويكثر النسل، وتعد هذه الأفكار المرجع الرئيسي للحد من الفقر في الرؤية الليبرالية وتم تطبيقها على نطاق واسع وأدت إلى كوارث إنسانية (الإبادة الجماعية، التعقيم الطوعي والقصري).

أما جون ستيوارت في كتابه" مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي نشر أول مرة في عام 1848 ذكر أن فقر العمال يرجع من ناحية إلى قانون مادي لا فرار منه، وهو تناقص عائد العمل عندما يضاف مزيدا من العمال على الجهاز الإنتاجي، ويرجع من ناحية أخرى إلى الدافع الإنجابي المسيطر بين الجماهير وقال " إننا لا نستطيع أن نتوقع غير تحسين ضئيل، من ارتفاع معدلات الوفيات إلى أن تصبح نظرتنا إلى وجود اسر كبيرة بالمشاعر، نفسها التي يتلقاها أي إفراط بدني آخر"، غير أن ماركس يقول" إن كل مجتمع يبنى على قاعدة اقتصادية ويؤكد في النهاية حقيقة البشر القوية، الذين نظموا نواحي نشاطهم بقصد توفير الملبس والمأكل[1]، وقد بدا تأثر برودونبأفكار جون ستيوارت ففي كتابه "فلسفة الفقر" تحدث عن تصنيف الناس حسب الطبقات، كما تحدث عن الإنتاج، ودافع عن الطبقة الغنية.

أوضح ماركس في رد ه على برودون من خلال دراسته الشهيرة " فقر الفلسفة" أعاد مرة أخرى مناقشة الأسئلة الكلاسيكية الشائعة وخاصة تلك التي تبحث في القوانين التي تحكم توزيع الدخل، وكيف يؤثر في النمو الاقتصادي في الزمن الطويل، كما أن ماركس زعم أن النظام الرأسمالي سوف يقضي على نفسه[2]، لذلك لم يسبق أن وجه اتهاما أخلاقيا أعمق من ذلك الذي يقول إن تمني بقاء نظام هو موت الذين يعيشون في داخله، فالمكاسب التي تحققت في المجتمعات الرأسمالية خلال المنظور التاريخي لها من(ضمان اجتماعي، الحد الأدنى للأجور...إلخ) لم تكن على الإطلاق تقدما عفويا من جانب النظام الرأسمالي، وإنما هي نتاج الصراع الاجتماعي وانعكاساتها

(1)روبرت هيلبرونر، مرجع سابق، ص .39

(2) أعمر بوزيد امحمد ، مرجع سابق الذكر، ص42.

الاجتماعية والعقائدية، في مواجهة التحول الكبير للمجتمعات نحو الاشتراكية، أخفق هذا النموذج[1]

لقد انتشرت الأفكار المتعلقة بشأن الفقر انتشارا واسعا منذ ظهورها وحتى مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر إلى غاية العشرينات من القرن العشرين، فبعد أن كان ينظر للقفر على انه يعني الحرمان المادي فقط، وكان التفكير التقليدي لمكافحة الفقر يعتمد على النمو الاقتصادي سوف يؤدي تلقائيا للقضاء على الفقر ثم بدأ الفهم العام للفقر يتجه نحوي نظرة أكثر شمولية تعتبر أن الحرمان المادي هو فقط أحد عناصر الفقر وتعترف بوجود مظاهر أخري للفقر تنبع من عدم إمكانية وصول الفرد لموارد أو مصادر معينة سواء كانت صحية أو تعليمية أو معرفة بالحقوق والواجبات[2]

كما ظهرت العديد من الدراسات لظاهرة الفقر التي استندت في تحليلها على المنفعة*والتي سعت إلى تفسير ظاهرة الفقر ولاسيما بعد فشل أفكار أدم سميث وريكاردو وماركس التي لم تعد تملك القدرة التفسيرية، من خلال نظرية " النمو مع إعادة التوزيع" التي نظرت للفقر علي انه فقر مادي ودعت إلى صياغة سياسة تساعد الفقراء، ثم ظهرت إستراتجية الحاجيات الأساسية التي سعت إلى تعويض الفقراء عن الإجحاف الذي يصيبهم في حالات متعددة، وفى الثمانينيات ركزت توجهات مكافحة الفقر على إعادة الهيكلة والإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحوى القطاع الخاص وتقليص الدور الحكومي وبالذات أنظمة الدعم الاجتماعي التي تكون موجهة عادة على الفقر وفي عقد التسعينيات ترسخ مفهوم جديد للفقر يعتبر الفقر ماهو إلى نقيض التنمية البشرية[4].أي أن ظاهرة الفقر تطورت مع تطور الدولة وتطور السياسة العامة وظهرت بشكل كبير مع زيادة تدخل الدولة وانتقالها من الدولة الملك إلى دولة الرفاه*[5] التي صادف ظهورها ظهور سياسات التوزيع، بهذه السياسات ترجمة انتقال ظاهرة

(1)UNDP.HDR, New York ,Oxford university Press, 1997, P 8.

(2)مراد جابر مصطفي الأغا، **أسباب الفقر والبطالة في فلسطين**، رسالة دكتورة، جامعة النيلين، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2011، ص4.

* نعرف المنفعة بأنها مقدار من الإشباع أو الرضا او للذة المحققة جراء استغلال منتج معين .

(4)محمد احمد مقبل العذري، مرجع سابق الذكر، 46.

* يعتمد مفهوم الرفاهية علي المتعة وهي ترتبط بالأسس المادية للحياة كسعادة الإنسان ،رغد العيش والحجات غير المشبعة

الفقر من تصور فردي للمسؤولية إلى تصور جماعي تجسد في إنشاء منظومات التأمين الاجتماعي، ثم كان أن صارت دولة الرفاه محل طعن وإنكار ونقد نتيجة، ظهور أشكال جديدة للعوز والحرمان والفاقة تم الانتقال إلى نموذج اجتماعي للحر.

الفصل الثاني

الأطروحات النظرية حول تفسير ظاهرة الفقر

الفصل الثاني: الأطروحات النظرية حول تفسير ظاهرة الفقر

إن الحديث عن دور السياسة العامة في مكافحة الفقر ومحاولة تفسيره من الناحية النظرية يتطلب تناول النقاشات التي تفسر ظاهرة الفقر، وهذا بين مختلف التيارات والمدارس، حيث يعتبر الإطار النظري المفتاح الرئيسي لتناول الموضوع وفهمه وتفكيك عناصره والاطلاع على حيثياته من خلال التطور التاريخي كنظام اقتصادي وكنظريات تحاول وصف ظاهرة الفقر (تحديد خصائصها وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك العناصر، سواء كانت علاقات طردية أوعكسية)، وتفسيرها (بجعل ماهو غامض مفهوما، وجعلها مدركة من جانب عقل، وكشف العوامل المؤثرة، والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر)والتنبؤ بها، باعتبار النظرية مجموعة من الافتراضات المجردة والعلاقات المنطقية التي تحاول شرح وتفسير كيفية حدوث ظاهرة معينة.

ظاهرة الفقر تناولها العديد من المفكرين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، ونظروا لها العديد من النظريات التي يعزون إليها حالات الفقر والتخلف، محاولين فهمها وإدراك جوانبها بهدف إحداث تنمية في العالم عبر ملاحظة التغيرات التي طرأت وتطرأ عليها وفهم أسبابها بإقامة الأدلة والبراهين عليها من خلال توظيف مختلف الإثباتات المنطقية، وبالتالي إمكانية تقديم حلول علمية عملية قائمة على المعرفة الدقيقة بهدف صنع سياسات عامة خاصة بالفقر، تمكن صانع القرار من الحد منه أولا والقضاء عليه ثانيا، ولفهم هذه النقاشات الفكرية والإلمام بمختلف جوانبها تم تقسيم هذا الفصل إلي ثلاثة مباحث كالأتي:

- المبحث الأول: الأطروحة الليبرالية في تفسير ظاهرة الفقر.
- المبحث الثاني: الأطروحة الماركسية حول تفسير الفقر
- المبحث الثالث:ا أطروحة الحكم الراشد في تفسير ظاهرة الفقر

المبحث الأول: الأطروحة الليبرالية في تفسير ظاهرة الفقر

احتل الحديث عن ظاهرة الفقر مواضع الصدارة في الأدبيات الليبرالية خلال القرون الثلاثة الأخيرة. وقد انطلق الفكر الليبرالي من النقد القديم لتأسيس طرح معرفي جديد، ومع اتساق متطلبات تقدم البشرية مع صعود الطبقة البرجوازية في

عصر التنوير، انتشرت الأفكار الليبرالية في مختلف دول القارة الأوربية، فالليبرالية كانت متناقضة مع الإيديولوجية الإقطاعية التي عمقت الفوارق الطبقية وتضاعف فيها انعدام المساواة وتسارع الفقر والبطالة، وشهدت أوروبا الملايين من الجائعين والعراة واللاجئين وساكني الكهوف بالإضافة للأمراض المستجدة والمستعصية وزاد عدد الفقراء وتعمق الإفقار المطلق، أيأن الأفكار الليبرالية كانت ضد الميتافيزيقية حين أكدت على العقلانية باعتبارها ضمان لحرية الحياة ومفتاح التطور لجميع الشعوب في المناطق الفقيرة، حيث تتقلص المجالات الغامضة والمبهمة وتثبت المعقول وتستبعد اللامعقول[1] لذلك تم استبعاد الدين، الخرافة، الجنون الأسطورة وكل ما يعطي تفسيرا خياليا لظاهرة الفقر، كما أكدت على العلم والالتزام بالبرهان في حل مشكلة الفقر، وهي ضد الاستبداد حين أكدت على الحرية، فالحرية تفجر الطاقات الكامنة في النفوس البشرية وتعطي دفعا قويا للفرد للتخلص من الحياة الصعبة وتحقيق حد الكفاف وهي ضد سحق الفرص وامتصاصه في المجموع العام حين أكدت على أولوية الفرد في التملك والإنتاج الذي بواسطته يزيد من الثروة المالية بمتتالية حسابية في حدها الأدنى وبمتتالية هندسية في حدها الأعلى وبصورة مذهلة.

وهكذا فإن الأفكار الليبرالية هذه شكلت منظومة لآيديولوجيا متكاملة المعالم عبرت عن مرحلة الرأسمالية الوليدة والصاعدة، وقد ارتدت هذه الأفكار طابع فتوح دائم للبشرية رست في أسس المجتمعات الحديثة.

تقوم الأفكار الليبرالية على ثلاثة ركائز أساسية تميزه عن غيره من المذاهب وهي[2]:

- الملكية الخاصة: تمتد إلى كل المجالات وميادين الثروة المتنوعة وعناصر الإنتاج (أرض، الآلات، المباني، المعادن...) ويتكفل القانون بحمايتها.
- فتح المجال أمام الأفراد لاستغلال مواردهم المالية وقدراتهمالفكرية وإمكانياتهم التقنية وتنميتها بمختلف الوسائل والأساليب المشروعة.
- ضمان حرية الاستهلاك والاستغلال، فلكل فرد الحرية في الإنفاق على حاجاته ورغباته ونوع السلعة التي يجب استهلاكها وتحقق له الإشباع والسعادة.

(1) توفيق المدني، **التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ط1 ، ص 7.

(2) محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 1991، ص240

هذه الركائز قد وجدت جذورها في عالم غير هذا العالم الذي نعيش فيه[1]، وهي محور الأفكار التي نادت بها الرأسمالية وهي حرية الإنسان في الحقل الاقتصادي بمختلف مجالاته، وتنبثق منها كل الحقوق والقيم المذهبية التي تنادي بها الرأسمالية.

إن فكرة الحرية هي الجوهر والمحتوى الأساسي لنظام الرأسمالي وبواسطتها يتمكن الأفراد من تحقيق التقدم والغني والتخلص من التخلف والفقر، وهي مرتبطة بعدة قيم تستمد منها وجودها كضرورة إنسانية للكيان البشري ومرتبطة بثلاثة أفكار أساسية هي[2]:

- **وسيلة لتحقيق الصالح العام**: تشكل الدوافع الذاتية للأفراد العامل الأساسي لتحقيق النجاح المادي وتحسين ظروف المعيشة والتخليص من الفقر وذلك بتركيز الجهود وحشد القوي، فالأفراد من خلال الرغبة في تحسين شروط عيشهم، يتنافسون ويتدافعون لتحقيق النجاح وزيادة النجاح، ويسعوا إلى العمل على تحقيق التوافق بين مصالحهم وأهدافهم ومصالح الكيان العام الذي يستهدف ضمان الصالح العام، حيث أن الحرية الفردية وفسح المجال الإرادات الذاتية لتحقيق مصالحها الخاصة منها إشباع الحاجيات الأساسية من غذاء وكساء وبالتالي يتمكنون ضمان الحد الأدني من المعيشة ومن التخلص من الفقر، كما تقود إلى تحقيق الصالح العام و تقضي على العوز وتحل مشاكل الفقراء، فالحرية أداة لتوفير المصالح العامة وضمان الغني والتخلص من العوز والحاجة والفقر، فالفقراء يتخلصون من فقرهم بإرادتهم الحرة التي تمنحهم القدرة على فرض خيارتهم والقوة التي تمكنهم من تقدير مواقفهم وقوانين النظام الرأسمالي تحمي إرادتهم ويعملون بدافع الحرية حتى يحسنوا من مستوى عيشهم أولا ثم يتخلصون من فقرهم ثانيا، يساهمون ثالثا في رفاه المجتمع وأخيرا تتطور الدولة وينمو الاقتصاد ويعم الرخاء، كما أن الحرية الفردية تفتح التنافس بين مختلف المشاريع، وصاحب المشروع يكون دائما حذرا وخائفا من تفوق مشروع على أخر على

(1) هنري كيسنجر، **محاضرات ومقالات مختارة**، ت:خالد عيسى،أحمد غسان سبانو، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1988، ص132.

(2) محمد باقر الصدر، مرجع سابق الذكر، ص 257.

مشروعه والانتفاع من كفأته، حتى يتمكن من الدخول في مشاريع مستقبلية مع مشاريع أخري مع إدخال تحسينات مستمرة على الإنتاج ويزيد من إتقان السلع وجودتها، مما يتيح له النجاح، أما في حالة البقاء ساكنا وعدم التحرك فالمنافسة الحرة لا ترحم الضعيف والمهمل والمتكاسل، فالبقاء يكون للأصلح وهذه المنافسة تحقق الصالح العام وتشبع الحاجات غير المدركة بأقل نفقة ممكنة.

- **الحرية سبب لتنمية الإنتاج والثروة العامة**: الحرية الاقتصادية تمكن المنتجين من زيادة إنتاجهم ورفع طاقاتهم الإنتاجية مما يسمح بتوفير الحاجات وتقديم الخدمات بأسعار تناسب الجميع بما فيهم الفقراء لأنفسهم أي أن الحرية الرأسمالية تؤدي إلى وفرة الإنتاج وتنميته كما ونوعا، وان التنافس الحر يستمر في ظل الرأسمالية، ويحقق إنتاج السلعة بأقل نفقة ممكنة فيزيد الإنتاج وتزداد معه فرص التوظيف وبالتالي يزداد الاستهلاك وتدور العجلة الاقتصادية وينخفض عدد البطالين، كما أنها تفتح المجال للعقل البشري بابتكار الحلول والإبداع في فهم المشاكل التي يتعرض لها الناس وبالتالي يزداد ثراء الدولة ويتحقق الرخاء ويتخلص الفقراء من فقرهم
- **الحرية هي حق إنساني** وتعبير عن الكرامة البشرية وهي تحقق الإنسان إنسانيته ووجوده الطبيعي.

وعلى هذا الأساس وضعت الرأسمالية مفهومها السياسي عن الحكومة وعن دور صانع القرار السياسي، ومختلف السلطات الاجتماعية. فهي لا تري مبررا لتدخل هذه السلطات في حرية الأفراد، إلا بالقدر الذي يتطلبه الحفاظ عليها، وصيانتها من الفوضى والاصطدام[1].

يعود تاريخ النظام الرأسمالي إلى القرن السادس عشر والسابع عشر، وأفكار حركة التنوير بمختلف تياراتها الفكرية وإلى الثورتين الأمريكية والفرنسية اللتين أكدتا مبدأ الحقوق الطبيعية.

النظام الرأسمالي كان يعتمد في بداية تشكله على الآتي:

(1) محمد باقر الصدر، مرجع سابق الذكر، ص 271.

- التراكم المعرفي.
- التراكم الرأسمالي.
- احتلال واستغلال أكبر جزء ممكن من الأراضي.

وقد عرف النظام الرأسمالي تطورات عبر التاريخ بداية بالرأسمالية التجارية ثم الصناعية التنافسية ثم الامبريالية، وأخيرا الكوكبية. ويعتبر ادم سميث من مؤسسي علم الاقتصاد السياسي وتركزت كتابته (نظرية العواطف الأخلاقية، وثراء الأمم) حول سبل تحقيق الازدهار العام[1] وذلك بمهاجمة المركنتيلية التي كانت تشجع صانع القرار على ممارسة العمل التجاري وخاصة التجارة بين الدول.

على أن المركنتلية كانت مثالا عن العلاقة بين نظام الحكم والاقتصاد، وكانت تعتبر التجارة العامل المحوري والرئيسي في تحقيق الغني الخاص أولا ثم الرخاء العام ثانيا والدولة تكون غنية وتملك المال والقوة والقدرة حينما يكون أفرادها أقوياء ويملكون الذهب والعكس من ذلك فالدول الضعيفة والفقيرة هي دولة لا تملك الذهب ولا المال نتيجة ضعف مواطنين وفقرهم فأفراد الدولة لا يمارسون الأعمال التجارية وبالتالي فهم فقراء ولا يمكنهم التخلص من الفقر دون ممارسة التجارة وخاصة التجارة الخارجية التي تجلب المال والذهب حيث بدأتا لمركنتيلية بالظهور والتطور نتيجة الأسباب التالية:

- انتشار قيم السوق وأساليبه
- تضاعف المدن واتساعها وسيطرتها على الريف بشكل يكاد يكون بالكامل ومستمر.
- ظهور الاختراعات والكشوف الجغرافية، والحروب الدينية.
- اكتشاف فنون الترف والفنون التجارية.

---

(1)بييرمانيية، **مدينة الإنسان**، ت: فاطمة الحبوشى، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية السورية، دمشق، ط1، 2000، ص128.

- ظهور قانون "الماغنا كارتا"[1] الذي أتاح حرية التنقل للشعب الانجليزي بين المدن والأرياف.
- بروز ظاهرة التفوق الأوربي في صناعة البارود والسفن.

وظهرت طبقة برجوازية من التجار ورجال المال وأصحاب الحرف والصناعات، دعم هذه الطبقة ملوك أوربا وفتحوا الحدود التجارية وحاربوا النبلاء بجيوش وطنية ووضعوا أساسات للاقتصاد والصناعة المحلية والوطنية، وبدأ النظام الرأسمالي بالتشكل من خلال ابتكار مجموعة جديدة من المؤسسات والأفكار القانونية والاجتماعية والسياسية لمجتمع السوق والنظام الرأسمالي[2]وبداية تشكل الرأسمالية الصناعية أحدثت ثورة في وسائل الإنتاج وأحدثت تغيرات كبيرة في المجتمع وتحول الإنسان الأوربي من الزراعة إلى الصناعة وحدثت هوة شاسعة بين الملاك الجدد والعمال وظهرت طبقة العمال الفقيرة ا.

كانت الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية مهتمة بتحرير التجارة من سيطرة المركنتيلية، وقد جادل الليبراليون الكلاسيكيون (أدم سميت، ريكاردو) أن من شأن رخاء الجميع أن تتعزز من جراء تحرر التجارة من الأنظمة غير الراشدة[3]، فالأسواق الحرة والتجارة الحرة لم تحفز المنتجين فقط بل أفادت المستهلكين أيضا، أي أن محاسن التجارة وحرية المنافسة تحقق للأغنياء الثراء وزيادة المال، كما تحقق للفقراء غايتهم الاستهلاكية وتوفر حاجياتهم من خلال رفع الإنتاج وتوفير مناصب شغل لهم وتوفر السلع والخدمات بأسعار تنافسية ومناسبة.

وكان الليبراليون مهتمون بكسر أغلال مجتمع متكلف وعالم فني تحكمه قواعد كلاسيكية، وقد أعطى "فلفريدو باريتو" و"وليم ستناليجيفنز" و"كارل منجر"و"روسو" وغيرهم صفة مثالية عن الفكر الرأسمالي ورددوا نفس الأطروحات الفلسفية في الجانب الاقتصادي التي سبقهم إليها منظمو الرأسمالية والمدرسة الكلاسيكية ، وفي الجانب السياسي رفضوا تخل صانع القرار السياسي في صنع سياسات عامة توزيعية والاكتفاء

(1) زايدي عبد العزيز، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها علي أداء النظام الجزائري2008/ 2014**، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014، ص 67.

(2) زايدي عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص67.

(3)فرانك بيلي، **معجم بلا كويل للعلوم السياسية**، ت: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص375.

بصنع سياسة عامة تشجيعية وتنظيمية، ففي الجانب الاقتصادي اعتبروا النظام الرأسمالي نظام مثالي طبيعي يحتكم علي قوانين ثابتة لا تخطأ ما لم يتدخل فيها الإنسان وهي أساسا متعلقة بحرية السوق وعدم تدخل الدولة[1]والنقاشات الليبرالية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية لم تجتهد كثيرا في محاولة تفسير ظاهرة الفقر في النظام الرأسمالي إلى غاية القرن العشرين.

الأزمة الاقتصادية لعام 1929م أفقرت الطبقة الوسطى وعدد الفقراء زاد وعرفت البشرية أسوأ أزمة أصابت العالم وهي عبارة عن فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي السابق، لا بل حتى انخفاض في مستوى الإنتاج في فترة يكونفيها مستوى النمو الفعلي أدنى عن النمو الاحتمالي[2] " وقد أعطى "فريديريكانجلز" وصف لهذه الأزمة الاقتصادية إذ قال " تتوقف التجارة والأسواق وتتراكم البضائع بكميات هائلة لا طريق لبيعها ويختفي النقد السائل (السيولةا لنقدية) كما يختفي الائتمان ثم تتوقف المصانع ويفقد العمال وسائل عيشها لمجرد أنهما كانت قد أنتجت الكثير من هذه الوسائل، بعد هذا يتتالى الإفلاس، كما تتالى عمليات البيع ألقسري ويستمر هذا الانسداد القاسي إلى سنوات طويلة، فتدمر القوى المنتجة والمنتجات إجمالا حتى الوقت الذي يستعيد فيه الإنتاج والتبادل مسيرتها بالتدريج"[3]وهي مرحلة من المراحل الحرجة التي تواجه المنظومة الاجتماعية وما ينتج عنها من خلل وتوقف للوظائف الحيوية لهذه المنظومة مع تطور سريع في الأحداث التي تؤدي إلى عدم استقرار في النظام السياسي، ويتحرك صانع القرار بسرعة محاولا إعادة التوازن لهذا النظام. عموما يمكن اعتبار الأزمة كظاهرة وهي بهذا المعنى تعرف بنتائجها أو مظاهرها: انهيار البورصة، مضاربات نقدية كبيرة ومتفرقة أو دائمة بطالة وغيرها[4].

تعود أصول الأزمة العالمية إلى أحداث سوق المضاربة المالية في بورصة ، بالإضافة إلى الوثبة الكبيرة في نيويورك عندما انخفضت أسعار الأسهم بشكل أثار الهلع وتكدست المنتجات الصناعية والزراعية في المخازن وبكميات هائلة فانخفضت

(1) زايدي عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص67.

(2)دانييلارلوند، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم:** ت عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 ، بيروت، لبنان، ص12.

(3) طالبي صالح، **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية الأزمة الحالية وتداعياتها**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير العلوم التجارية ، 2009 ،2010 ،ص02.

(4)دانييلارلوند، مرجع سابق الذكر، ص166.

أسعارها بصورة لم يسبق لها مثيل، فقد إنخفض معدل الإنتاج الصناعي في مجال الحديد والصلب وقطاع السيارات وأغلقت معامل ومصانع وإنخفاض أسعار المنتوجات الصناعية وزاد عدد المصارف التي أشهرت الإفلاس، وأدى إنخفاض القدرة الشرائية وإلى تضرر المزارعين والصناعيين وقد تأثر الفلاحين بدرجة كبيرة وترك معظم الفلاحين العمل في الزراعة وأصبحوا عاطلين عن العمل وقد أجبروا على بيع بيوتهم بالمزايدة وأصبحت الأوضاع حرجة وتراجعت نسبة الصادرات العالمية وانتشرت البطالة والفقر[1] ورافق هذه البطالة إنخفاظ في أجور العمال وهذه الأزمة أدت إلي فقدان ذلك الرخاء لأكثر الدول الرأسمالية.

وتكاد تكون أفكار "جون مينارد كينز"(المتسمة أكثر بتدخل الدولة) أهم الأفكار التي عالجت الأزمات الاقتصادية وانتقد معاهدة فرساي في مؤلفه "العواقب الاقتصادية للسلام " وتنبأ بأنها **ستفقر** أوروبا، وفي كتابه " النظرية العامة للاقتصاد" قدم تحليلاته الاقتصادية (الشغل، الدخل القومي، هيكلة الاقتصاد، حركة الأسواق ووظائفها، دور الدولة في تحليل الاقتصاد).وقد فكر بأسباب الركود الذي طرأ بين الحربيين العالميتين، وتوصل إلى النتيجة القائلة "إن السبب يعود إلى فشل الطلب الاجتماعي، أما في كتابه "نظرية عامة في العمالة والفائدة والمال" طرح هذا الرأي مبينا أن إنخفاظ إنفاق الجمهور على البضائع الاستهلاكية وإنخفاظ إنفاق المنتجين والحكومات علي البضائع والاستثمار وهو مادي إلى ذلك القدر من البطالة والفقر أي أن الفقر والبطالة كانتا نتيجة تقلص مشتريات المواد الأساسية في الصناعة الرأسمالية كالسيارات والعقارات، لذلك فإن العلاج يكمن في تشبع الإنفاق.وهي عبارة عن إيضاحات لدورة الأعمال والبطالة التي شرحها جون هوبسون في كتابه العمل والثروة والتي استقى منها كينز نظرياته.

ويمكن لصانع القرار أن يفعل ذلك بإتباع سياسات عامة مالية (خفض معدل الفائدة، والضرائب)،وهذا من شأنه أن يؤدي مؤقتا إلى آلات عجز في الميزانية، لكن بإمكانها أيضا زيادة العمالة والإنفاق على الاستثمار من خلال تنفيذ سياسات عامة إستخراجية تعتمد عل الاستثمار العام بواسطة برامج للأشغال العامة وبذلك يزداد

---

(1)الداوي الشيخ: مداخلة تحت عنوان **الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها في إطار الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي الإسلامي**، جامعة الجنان طرابلس 13، 14 مارس 2009 ص33-34.

تداول المال في الاقتصاد وعندها يزداد الطلب الاجتماعي ويعود التوازن الاقتصادي ويتحرك الاستثمار ويتم توفير مناصب الشغل لعريضة واسعة من أفراد المجتمع ومنهم الفقراء.

لقد أثرت الأفكار الكنزية في كل من النظرية الاقتصادية والسياسية، وأيد تدخل صانع القرار في صنع سياسات عامة استثمارية، وهاجم الاقتصاد الحر والميزانية المتوازنة في عقول الذين يرسمون السياسة العامة وخلفيتهم الإدراكية، بحيث أنه بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك تصميم لدي صناع القرار في الدول المنتصرة في الحرب على العمل على تجنب الركود الذي سبق الحرب وذلك بالاعتماد على وصفات كينز وأفكاره تعتمد على العوامل التالية[1]:

- الاستهلاك يتعلق بالدخل الصافي أكثر منه من الدخل الإجمالي.
- التغيرات غير المتوقعة في قيم رأس المال والتي يتأثر استهلاك الطبقة البرجوازية بها.
- معدلات الاندثار وكذا التحولات في معدلات الفائدة تحدث تبادلات عميقة في العادات الاجتماعية وفي الإنفاق.
- التوقعات الخاصة بالعلاقة بين الدخول الحالية والمستقبلية والتي تميل لأن تعوض بعضها البعض في المحصلة النهائية.

إن كينز انتصر لليبرالية فقد كان يؤمن بالعلاجات المؤسسية من خلال إضفاء الطابع الوظيفي لصانع القرار الذي كان قبل الأزمة الاقتصادية لعام 1929م مجرد صانع لسياسات عامة تنظيمية أي أن دوره كان توفير الحماية وجمع الضرائب حفاظا على التوازن الاقتصادي الضروري للاستمرار النظام الرأسمالي، كما أنه لم يهمل التوازن الخارجي في صنع سياسات عامة فقد كان أحد مهندسي اتفاقية "بريتونوودز " التى حققت استقرار العملات الدولية وأدت إلى إنشاء المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للأعمار والتنمية) وقد وفرت هذه المؤسسات المالية مناخا اقتصاديا عالميا أمكن فيه توسيع التجارة والاستثمار الدوليين.

---

(1) زايدي عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص74.

وقد كتب النجاح للأفكار كينز في إخراج الدول من براثين الفقر والأزمات والإفلاس على أكثر من مستوى وفي أكثر من دولة، واعتمد معظم صناع القرار على المستوى العالمي على الأفكار الكنزية وتقبلوا أن يكون لهم تأثير في النشاط الاقتصادي في حدود النطاقات اللازمة ، بل ظهر من تبني التعديلات المخططة ونفذ سياسة التدخل في المؤسسات، وأطلق سياسات الاقتصاد الكلي باستمرار، وأسس نظام رفاهية المجتمع عالي المستوى،وللدلالة على فعالية الخيار الكنزي وقدرته على تحقيق التوازن الكلي للاقتصاد في دول العالم، وقد أعلن الرئيس الأمريكي" نيكسو" قائلا "نحن جميعا كينزيون" ، وجسد هذا النموذج في "الصفقة الجديدة" في الولايات المتحدة الأمريكية المتسمة بالاستثمارات الضخمة، وسياسات الاقتصاد الكلي في فرنسا و جميع الدول الغربية.

وفي الجانب السياسي هيمن على مدار السنين التي أعقبت الحربين العالميتين في الغرب الليبرالي ضرورة صنع سياسات عامة رمزية تعمل على إعادة ضم المجموعة الوطنية إلي بعضها البعض حتي تكمل سلامتها مع بعضها البعض فنتج من ذلك توسيع منظومات الحماية الاجتماعية، فكان المقصود قيام الدولة بقضاء دين عليها نحو السكان الذين تحملوا مباشرة وغير مباشرة آثار الحرب العالمية الأولي والثانية أي تحقيق المساواة في الحقوق الاجتماعية بعد التساوي في المعاناة والمصائب أيام الحرب[(1)]

ولكن ومع عقد السبعينات من القرن العشرين شكلا لوضع الاقتصادي إشكالا صعبا لصناع القرار في مختلف الدول الليبرالية تلازمت فيه البطالة مع التضخم نتيجة التوزيع غير العادل لثروة وتميزه بالسكون والجمود وتركيزه على النقود والمبالغة من أهميتها من خلال الإنتاج والاستخدام وتجاهله التقدم التكنولوجي السريع. كان الوضع صعبا وزاد عدد الفقراء ولم يكن يوجد في الكنزية كعلاج له وانتقد واعتبر الخيار الكنزي سببه الرئيسي والمباشر، حيث زاد خطر التقلبات الاقتصادية (ركود اقتصادي، تضخم مالي، إخفاق في التخطيط، إخفاق السوق، صعوبة استمرار سياسة الرفاهية عالية المستوى)، كما أنه لا يلغي الفقر بمختلف أشكاله[(2)].أي أن السياسات العامة وخاصة سياسات التوزيع صارت محل قدح وذم فأدى ذلك إلي تطور متزايد للسياسات

---

(1) صالح بالحاج، مرجع سابق الذكر، ص17.

(2) تساي فانغ، **أسرار التنمية الاقتصادية الصينية**، ت: آية عبد الله، منشورات ضفاف، بيروت، 2017، ص 280.

الإجرائية وللسياسات التشجيعية ويكون تدخل صانع القرار غير مباشر، يكلف بالفعل أكثر مما يفعل ودوره الإشراف والقيادة أكثر من الإنتاج والتسيير المباشر، والسياسة العامة وفي منحى الحياة وخاصة قضية الفقر والفقراء أصبحت تبني جماعيا، يشارك في صنعها فواعل متعددة منها صانع القرار والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والشركات العابرة للقارات والمؤسسات الدولية والمنظمات العالمية بعدما كان الدور الأول في صنع سياسة عامة موجهة للفقراء شأن صانع القرار كليا.

أما في الربع الأخير من القرن العشرين فقد تميز بالعودة إلى السياسات النقدية التقليدية وإلى الميزانيات المتوازنة وأصبح البعض يقبلون البطالة على نطاق واسع بأسف بينما قبلها آخرون على أنها طريقة مفيدة لكبح طلبات الأجور.

وفي المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية فقد شهدت انبثاق الاقتصاد المعولم، وفقد صانع القرار كل قدرة على التأثير على التطورات الاقتصادية واختلت موازين وانتهكت تقاليد وأعراف الحكم السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى نمط التفكير وقد ارتبط ذلك بمفاهيم الليبرالية الجديدة والأسواق المفتوحة والتفاوت الطبقي، والخطر الذي يهدد الرعاية الاجتماعية والدعم المادي للفقراء وتخريب البيئية وتلوثها، وكسبت سوقا واسعة.

(الثراء، الابتكارات، الإبداعات الاجتماعية، التنوعات الثقافية، الحرية المتزايدة، منتوجات أقل غلاء وأكثر تنوعا) هي عناوين الليبرالية الجديدة وهي تمثل الرأسمالية الجديدة تختلف في تقنياتها وأساليبها ووسائلها وتنظيمها وفي أهدافها وغاياتها وحتى في طرحها النظري لظاهرة الفقر وانتشار الفقر عن الرأسمالية القديمة، إنها ليبرالية تعمل على أساس الخصوصية فالذي يعبئ صيرورة الإنتاج هو الخاص، وهذا النمط من الإنتاج غير العلاقة بين الفردي والجماعي ونتج عنه مزيد من التحرر وأشكالا جديدة من الاستغلال وهي خاصية الليبرالية الجديدة[1].

الخطاب السياسي العالمي يروج وينشر ويبشر بالليبرالية الجديدة أو النيو ليبرالية القادرة على القضاء على الفقر وإخراج الفقراء من فقرهم وتوفير سلع وخدمات بأقل الأسعار مع ضمان الجودة والوفرة في المكان المناسب وفي الوقت المناسب والسلعة المناسبة، وتحقيق الرفاه للجميع، مع العمل على تهميش دور صانع القرار. لأن زمان

(1)توفيق المدني ، مرجع سابق الذكر ،ص 20.

الدولة القومية قد ذهب مع رجالته ومفكريه وأن التحكم علي المستوى القومي أصبح عديم الفائدة بوجه صنع قرارات تتميز بالجودة والكفأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن السياسات والخيارات السياسية القومية قد نحيت جانبا وبناء على هذا الطرح النظري فإن النظم القومية التي كانت تضمن وتكفل حقوق واسعة للفقراء وتضمن لهم الحماية الاجتماعية صارت قديمة النهج وقليلة الفائدة.

إن العقيدة النيوليبرالية ترى أن القضاء على الفقر يتحقق عن طريق تحقيق النمو. وزيادة النمو مرتبط بتحرير الاقتصاد من القيود السياسية، وأن الواقع العملي يدعم هذا الخيار وأن التجارة الحرة والشركات العابرة للقارات، وأسواق المال العالمية قد حررت من الكوابح السياسية، وهذا التحرر مكن فقراء العالم من الخروج من فقرهم المدقع بتوفير الحاجات والمنتوجات بأرخص الأسعار وبنوعية ذات جودة، حيث شهد مستوى المعيشة لسكان الكورة الأرضية تطورا وانخفضت معدلات وفيات الأطفال إلى النصف في البلدان الفقيرة ، وتراجعت معدلات سوء التغذية ومعه تراجعت نسبة الأطفال الذين هم في سن التمدرس ولم يلتحقوا بالمدارس إلى النصف، وتم إنقاذ الملاين من الفلاحين الفقراء من الفقر المدقع، وقدمت فوائد كبيرة على المستوى الاقتصادي والإنساني أيضا فقبل بضعة قرون قليلة كان الفقر المدقع، والحرمان، والجوع واليأس والحياة الصعبة يسيطران على العالم، باستثناء بعض الجيوب التي كانت تنعم ببعض الرفاهية، فمن خلال الفكر النيو ليبرالي تمكن العالم من قلب المعادلة(1)

إن استمرار وجود النظام الرأسمالي يعود إلى قدرة صناع القرار الرأسماليين على صنع سياسات عامة تضفي الصبغة الاجتماعية على تكافلهم من خلال توفير العديد من المنافع المادية للفقراء، من ممارسة التضامن على مستوى الجموع الوطني، وإشراف صانع القرار على ضمان وتنفيذ التشريعات المتعلقة بالفقراء وصارت عادة التأمين الاجتماعي، والمعونة الاجتماعية، والتحويلات الاجتماعية والتحويلات المالية بين الجماعات الاجتماعية بعدا أساسيا من أبعاد الليبرالية.

ويجمع محللو السياسات العامة على أن قضية الفقر والفقراء في الطرح الليبرالي مرتبطة بتطور الرأسمالية التي تقاوم الصدمات الاقتصادية كالبطالة والإفلاس ومختلف المخاطر الطبيعية، فهي تساعد الفقراء على الوقاية من نقاط الضعف

(1)توفيق المدني، مرجع سابق الذكر، ص24.

المختلفة التي قد تخفض مستوى رفاهيتهم، كما أن النظام الرأسمالي يوفر الخدمات العامة الأساسية(توفير سبل التعليم لطلابه، وتوفير الأجور للعاملين، وتوفير العلاج للمرضي)، ليتمتع بها جميع أفراد المجتمع بمستوى معيشي جيد، وهذا النظام يجدد نفسها باستمرار، بوصفها نظاما قائما على التغير المستمر والتكيف مع المستجدات الحديثة بسرعة، وهو تغير كيفي أكبر من مجرد تغير هيكلي ينجم عن عملية تراكم في هذا المجال أو ذلك. وقد ظهرت نقاشات عديدة حول ظاهرة الفقرة سواء قبل أو بعد الطرح الكنزي منها مايلي:

1: النظريات السياسية

اختلاف علماء السياسة حول أصل الفقر، وما هي أسباب ظهوره؟ وما هي مظاهره؟ ويتفق غالبية علماء السياسة على أن النظريات المفسرة لظاهرة الفقر هي:

أ: نظرية المؤسسات[1]

للمؤسسات السياسية أثر كبير في نشوء الفقر، ففي ظ النظام الديمقراطي يعمل صانع القرار على توفير الحاجات الأساسية للمواطنين أولا، ثم يعمل على توفير الرخاء والازدهار؛ ثانيا ذلك أن المقترحات التي تطرح للقضاء على الفقر يتم النظر فيها وتمحيصها من قبل لجان متخصصة تابعة لهيئات تشريعية، وكذلك من خلال جهات تنفيذية وإدارية يكون أعضائها بصورة عامة من ذوي الكفاءة والمهارات العالية مما يساعد على خلق شروط الإقلاع الاقتصادي وتحديث بنيات المجتمع، فالنظام الديمقراطي يؤدي إلى العدالة الاجتماعية وإلى ضمان حقوق الفيئات الفقيرة وخلق حالة من الاستقرار تمهد الانطلاق الاقتصادي.

لقد أظهرت حالة معاصرة أن الديمقراطية نمط فعال من التنظيم يكفل الوصول إلى قرارات سياسية تشريعية وإدارية ذات فعالية تخدم الفقراء وتحد من درجة الفقر. والعكس في النظم الاستبدادية صانع القرار يعمل على تركيز السلطة لديه ويوفر الحاجات للأفراد المحيطين به ويهمل الأغلبية الساحقة، فهو يقتل مواهب المتفوقين ولا يسند الأمور المهمة ومنها مكافحة الفقر للكفأة المتخصصة، كما أن نظام التعددية الحزبية، أو نظام الحزبين، أو الحزب الواحد لهما أثر على درجة الفقر.

---

(1) موريس دوفرجيه، **مدخل الي علم السياسة**، ت : جمال الأتاسي وساعد الدروبي، مؤسسة محمد بن راشد أل مكتوم والمركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط1، 2009، ص99.

ب- النظرية العرقية[1]: فهي تنقل الأفكار من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي، فالفروق في المقدرة بين الأفراد أقل من الفروق في المقدرة بين العروق، فبعض العروق أقدر من بعضها البعض على تحقيق الرفاه، وقد خلق بعضها غنيا، وخلق بعضها فقيرا، والعرق الأبيض متفوق على العروق الملونة، فالعرق الأبيض هم الأغنى والعرق الأسود هم الفقراء. ومن أكثر التصنيفات العرقية التي عرفها العالم هو تصنيف الزعيم الألماني أو لدف هتلر الذي صنف الجنس الآري أولا فهو الجنس النقي المميز بميزات القدرة على الانجاز والكفاة في تحقيق المطلوب وفي الزمن المحدد والسيطرة على مناحي الحياة والغني المادي والتقني والثقافي والحضاري أما الأجناس الأخرى فهي درجات وكل جنس له درجة، وكل الأجناس هي في خدمة الجنس الآري.

ج- نظرية المناخ[2]: تؤكد أن للمناخ تأثير على سلوك البشر، ذلك أن الحرارة الشديدة تثير الأعصاب، فتضعف قوة الرجال وشجاعتهم فيقل الكسب ويزيد الفقر، أما المناخ البرد فيقوي الجسم ويدفع البشر للعمل والكسب ويزيد عدد الأغنياء، فالأغنياء موجد ونفي الدول الأوربية الباردة أما الفقراء فمكانهم الصحراء الكبرى في إفريقيا وأسيا وأفقر الفقراء موجدون في الصحارى كما يؤثر المناخ عن طريق الموارد النباتية أو الحيوانية، فهو عنصر من عناصر الغني الطبيعي أو الفقر الطبيعي شأنه شأن التربة وشكل الأرض ووجود المناجم والبترول والغاز أو عدم وجودها، كما أن المناطق التي يتبعثر سكانها أميل إلى الفقر والمناطق التي يتجمع فيها سكانها أميل إلى الثراء، حيث أن السكان في المناطق الأولى منعزلون ومنغلقون على أنفسهم وأما في المناطق الثانية فإنهم اجتماعيون ومنفتحون على غيرهم وتربطهم روابط متعددة ومتنوعة وتوجد بينهم اتصالات كثيرة، وبالتسهيلات التي تهيئها المدينة لممارسة أنشطتهم يسمح بانتشار الغني انتشارا أسهل وأسرع.

2:النظريات الاقتصادية

ركزت هذه النظريات علي العوامل الاقتصادية وما تحدثه من أثار على الفقر، لقد اعتمدت على تفسير الفقر بالبعد الاقتصادي ومن بين هذه النظريات ما يلي:

أ- نظرية الحلقة المفرغة: ذكر الاقتصاديون العديد من النظريات التي يعزون إليها حالات التخلف الاقتصادي في العالم الثالث، محاولين إحداث تنمية في هذا

(1) موريس دوفرجيه،، مرجع سابق الذكر، ص27.

(2) المرجع نفسه، ص65.

العالم عبر تطوير الاقتصاد[1] . هذه النظرية تفترض أن يستمر الفقر في حد ذاته من خلال تعزيز حلقات مفرغة في جانب العرض والطلب على حد سواء،[2] وتأخذ هذه النظرية بمنطق السببية الدائري في الربط بين أسباب التخلف، وهي تعني أن هناك مجموعة من القوى أو العوامل التي تتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية، من شأنها إبقاء الدول المتخلفة في حالة تخلف مستمر، لا يمكن الخروج منها تعتمد هذه النظرية على نقص رأس المال، والمساعدة التكنولوجية والتي منشؤها البلدان المتقدمة[3] .غير أن هذه النظرية عجزت عن تحديد بداية الحلقة.

ب- نظرية رأس المال البشري: (غاري باكر، مارك بلوك، وآخرون) تؤكد هذه النظرية أن التعليم يخلق المهارات، والتي تؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى في الإنتاجية للذين يملكون هذه المهارات، مقارنة بالذين لا يملكون هذه المهارات، وهي غير مكلفة مقارنة بالتكاليف الأخرى، وهي تجلب الفوائد على المدى البعيد كما تؤكد هذه النظرية على وجود علاقة إيجابية في جميع المجتمعات بين الأجور والرواتب، ومستوى التعليم الذي تلقوه بافتراض أن سوق السلع والخدمات، وسوق العمل يسوده المنافسة التامة، وأكدت هذه النظرية أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض الفقر في المجتمعات[4].

ج- نظرية العوز لمالتوس: ترى هذه النظرية أن عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية 2، 4، 8، 16، 32،....إلخ بينما كمية الإنتاج تتزايد بمتتالية حسابية 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، ....إلخ، وبالتالي بعد 25 سنة سيتفوق عدد السكان على كمية الإنتاج، و بالتالي سوف تحدث مجاعات وأوبئة ، وفي مرحلة متقدمة تؤول الموارد إلى التناقص وفق قانون تناقص الغلة، وهكذاينتشر الفقر والبؤس في العالم، واقتراح وضع العوائق

---

(1)Tadaro 1977,mydral 1965. Economicdevelopment : A introduction to problems and policies in global perspective, E,wlow, P 22.

(2)Nafzinger, the economies of developing countries (2ndedition) prentice Hall, London, 1990, P20.

(3)leibenstein 1957, Rostow 1960, EconomicBackward and economicgrowthschool of economic and social studies. New york, PP139-192.

(4)Toeoscaal, Agenderanalysis: Report prepared for the genderequality unit, swedish International developmentcooperation Agency (sida) ,Institute of developmentstudies, university of Sussex ,June 1997, P4.

أمام الزواج المبكر لخفض نسبة المواليد، كما اعتبر المجاعات، والأمراض، والحروب رحمة بالبشر، لأنها تقوم بدورها في تقليل عدد السكان[1].

3-النظريات الاجتماعية

تدخل في هذا الاتجاه مجموعة من النظريات التي تعاملت مع الفقر باعتباره ناتج عن عوامل اجتماعية ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

ا- **نظرية الأمزجة:** تفسر الغنى والفقر باستعدادات فردية يحملها الأفراد في أنفسهم حين يولدون، فبعض نماذج الناس مندفعون بميولهم الشخصية إلى العمل والكسب، ومن الناس من تدفعهم ميولهم الشخصية إلى الموقف المناقض أي الكسل وحب البقاء فقراء[2]، فالأفراد الأغنياء مندفعون للعمل والكسب بقوة وإصرار لتحقيق الغني، يملكون قوة وشعور داخلي يدفعهم إلي إشباع حاجتهم المادية ورغباتهم المعيشية يتعلمون ويتدربون ويكتسبون مهارات وخبرات في المجالات التي توفر لهم المال، ويحسون بعزة النفس والاطمئنان في مواجهة الصعاب والتحديات ويتوقعون الخير في المستقبل وهم متفائلون، بينما لا يتوفر الحماس والاندفاع عند الفقراء، فهم حاملو الهموم يعيشون في الألم والعذاب واليأس والحرمان والقنوط والضجر وينظرون لحالهم وحياتهم بمنظار التشاؤم ويفتقدون إلي الأمل ويعشون السوء ويفشلون في تحقيق نقلة كمية ونوعية فى حياتهم ويشعرون بالفشل، كما أن همهم ضعيفة وخبراتهم قليلة وقدراتهم محدودة ولا يملكون أهدافا واضحة وأفكارهم متداخلة، وفي المحصلة هم فاشلون والفقر والبطالة شكل من أشكال الفشل.

ب- النظرية الفردية:في القرن التاسع عشر العالم الاجتماعي هيربرت سبانسر (Herbert spencer) فسر ظاهرة الفقر على أنها ظاهرة فردية، وأن أسبابها ذاتية تعود إلى الأفراد الفقراء أنفسهم بسبب الكسل، وعدم العمل، وعدم الرغبة في حسين مستواهم المعيشي، والرضي على الوضع القائم بدون السعي إلي تغير نظرتهم إلي الحياة وتغير حياتهم وبالتالي هم المسئولين عن فقرهم وعن حياتهم ، وليس المجتمع وصاغ عبارة "البقاء للأصلح"، وترى هذه النظرية أن القضاء على الفقر يتأتى عن طريق

---

(1)Anupama M. Hsya, population pressure on resource and population Resource Regions, The Association for geographicalstudies, shaheedBhagatsinghcollege, university of Delhi, 2007,P45.

(2) موريس دوفرجيه، مرجع سابق الذكر، ص46.

الاهتمام بالفرد، وتحسين قدراته ومكانته، أي الاهتمام بالمورد البشري ذاته، فالمورد البشري هو العنصر الأساسي الذي بواسطته يتمكن الجميع من التعاون في بناء مجتمع ميسور الحال ومعيشة مضمونة للجميع وبالتالي القضاء على ظاهرة الفقر.

إن النجاح في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر يعود بالدرجة الأولي إليشخصية الإنسان الطموح،الواعي بأطر التغير والقادرة على استيعاب التغيرات المتسارعة والمتداخلة، والمدرب على التحكم في أدق التفاصيل، والمؤهل لشغل مختلف المناصب والمتعلم، والقادر على مواصلة وديمومة النشاط الإنساني تدفعهم باتجاه الغني المادي، وقد كان لهذه النظرية دورا كبيرا في إنجاز الأعمال وتحقيق الغني وذلك بالعمل على تطوير طموحات الإنسان ودفعهم إلي الإبداع والابتكار في كل المجالات العمل واستثمار نقاط التميز في العنصر البشري للقضاء على الجوع والفقر والبطالة.

ج- **النظرية الطبقية:** ترى هذه النظرية أن المجتمع من خلال هيكله الطبقي وعلاقاته، وتوزيع القوى والتمكين الاجتماعي، تجعل من فرد ما غنيا أو فقيرا داخل مجتمعه، وأن المسئول عن الفقر هو المجتمع مما فيه من خلل، وتحيز في فعاليته، وأنشطته التنموية، والسياسية والاجتماعية، وترى هذه النظرية أن استراتيجيات القضاء على الفقر تتم من خلال التأثير في بنية المجتمع ومكوناته، وترتيب مسار الاستثمار العام الذي يولي الأولوية لمعيشة الفقراء وتفعيل الأنشطة المختلفة فيه لصالح الفقراء[1] ودفع البناء الاجتماعي والبناء السياسي ليحل قضية الفقر من جذوره، مع ضمان توفير الحد الأدنى من المعيشة للفقراء وقطع النقطة الطبقية الحرجة لتطور ظاهرة الفقر.

المبحث الثاني : الأطروحة الماركسية حول تفسير الفقر

تاريخ البشرية مملؤ بالأطروحات التي نادت بتطبيق النظام الاشتراكي وفي صنع قرارات تقدم مصلحة المجتمع والجماعة على مصلحة الفرد ودعمت تدخل صانع القرار السياسي في فرض الحماية على الصالح العام وخدمة الأفراد والجماعات، وعدم السماح أو فتح المجال للإفراد بالعمل على استغلال بعضهم البعض، وأن القضاء على الفقر وتحقيق الرفاه والغني لا يتحقق إلي بصنع سياسات عامة تشمل جميع مناحي

(1) محمد الصقور، **السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية**، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996، ص 91

الحياة، ولذلك دعي المفكرون والعلماء عبر تاريخ الإنسانية إلي إقامة نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يعتمد على الركائز الأساسية التالية:

- تحقيق المساواة لجميع أفراد المجتمع من فرص للعمل.
- الملكية الكلية أو الجزئية لوسائل الإنتاج تكون من نصيب الدولة.
- صانع القرار هو الذي يدير العملية الاقتصادية .

ومن أجل القضاء على الفقر وتحسين ظروف معيشة السكان وزيادة الدخل وتوزيع العادل للثروة وتحقيق الرفاهية تكون وظيفة صانع القرار متجسدة فيما يلي:

- رسم السياسات العامة في كل مجالات الحياة لمنع استغلال القطاع الخاص لطبقات الفقيرة .
- السياسات العامة والقرارات تستهدف توفير الحاجيات الضرورية للجميع من معيشة وتعليم وصحة، ماء وكهرباء....
- توفير الأمن والأمان الداخلي والخارجي بواسطة جهاز عسكري مستقل عن الأفراد والجماعات المحدودة.

إن الأفكار الداعية إلى بناء نظام اشتراكي تتباين من مفكر إلي أخر، هذا الاختلاف في الرؤى نتج عنه تنوع في الاشتراكية، فهناك الاشتراكية المثالية التي دعي إليها "أفلاطون" (مشاعة المال، والجنس) باعتبار أن الصراع البشري مصدره الأساسي الملكية والجنس، كما أن "توماس مور" تناول في كتابته فكرة المدينة الخيالية 1515م محددا عدد سكانها ومساحتها من دون ملكية خاصة يدير شأنهم العام مواطنون منتخبون، هدفهم الكفاف في حده الأدنى وإبعاد عنهم الفقر والحرمان ومن حق أي فرد من أفراد المجتمع المثالي أن يأخذ من الثروة ما يسد حاجته ويبعد عنه الحاجة، والعمل في المجال الزراعي هو الأساس باعتباره مقوم الحياة الاقتصادية وعلى الجميع التشارك في إنجاز العمل.

أما اشتراكية " روبرت اوين "فقد قامت على عنصر العدالة في التوزيع وبعيدا عن مساوئ النظام الرأسمالي وتحقيق مصلحة الجماعة بدل المصلحة الفردية، والعمل

على توفير الوظائف للمجتمع، واشتراكية "سان سيمون" قامت على مجموعة من الأفكار طرحها في كتابه "المسيحية الجديدة" تحدث عن استغلال الأغنياء للفقراء والمحتاجين والرأسماليين للعمال، والمكانة الخاصة لرجال الصناعة والمال ودعي إلي تبني خيار الاشتراكية الإنتاجية لتحقيق حقوق الجماعة وإسعاد الناس وتفادي الصراعات والأزمات والحد من الصراع بين الطبقات الأرسوقراطية المكونة من النبلاء والطبقة البرجوازية المشكلة من الصناعيين والتجار وبين أصحاب الأعمال الكبرى والمتوسطين.

ومع هيمنة الفكر الاشتراكي على الحقل السياسي لدولة نظر"فرنسوابايف" إشتراكية تقترب من إشتراكية "سان سيمون" تشمل مجموعة من القيم التي أنتجتها الثورة الفرنسية (المساواة، الإخاء، العدالة، الحرية)، هذه القيم تدعم بالماديات الملموسة من خلال الآتي[1]:

- مصادرة الملكية الخاصة.
- إلغاء حق الميراث.
- تحقيق الملكية الجماعية والالتزام بها.

هذا التعدد الطوباوي الخصب في محاولاته الفكرية لبناء مجتمع ميسور الحال ويتمتع بمستوي معيشي مقبول، وفي سعيه للإقامة نظام اقتصادي ساعد على تطور الفكر السياسي الاشتراكي، كما كان مثالي بعيدا عن الواقع مما مهدا لظهور للفكر الماركسي أو ما عرف بالاشتراكية العلمية مقابل للاشتراكية المثالية الطوباوية.

ويعتبر "كارل ماركس" و"فريدريك انجلز" من أهم المنظرين الاشتراكية العلمية، وكلاهما تأثرا بكتابات "لويس مورجان" في وصف العشائر القديمة والمتميزة بالخصائص التالية[2]:

(1) سليمان الحمداني قحطان احمد، **الأساس في العلوم السياسية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ص248.

(2)علي عزت بيجو فيتش، **الإسلام في الشرق والغرب**،مؤسسة الصادق لطباعة والنشر، طهران، ط1، 1994، ص،ص219، 220.

- تختار العشيرة رئيسها وتخلعه عن الرئاسة، ويصبح الرئيس بعد خلعه عضوا في العشيرة، وهكذا يعود شخصا عاديا مثل غيره من الناس.
- تبادل المساعدات والحماية فيما بين أعضاء العشيرة، لدرجة تصل إلى حد التضحية بالنفس.
- جميع أعضاء العشيرة أحرار متساوون في الحقوق والواجبات ومرتبطون معا بروابط الأخوة.

وقد أعجب "انجلر" بهذه الخصائص التي تجعل من العشيرة تركيبة متجانسة حيث كتب "... لا يمكن أن يوجد فقير أو محتاج طالما كان أبناء العشيرة مدركين لمسؤولياتهم اتجاه المسنين والمرضي والمعاقين والجميع متساوون بما فيهم النساء...ولا مكان هنالك للعبيد ".

انعكست كتابات "مورجان" على أنجل وماركس، كما تأثر ماركس بمنهج " الدياليتك" وبأفكار الثورة الفرنسية، مبتعد عن الفلسفة والميتافزقيا، مطلعا على الأفكار والأدبيات الكلاسيكية للاقتصاد السياسي.

كان ماركس متأثر بالأوضاع الصعبة التي لمسها في حياة الفلاحين والعمال الفقراء وسوء استغلال النظام الرأسمالي والطبقة البرجوازية لهم وتعرف على مواضع الداء، قلة تملك كل شيء وأكثرية لا تملك وتنتج كل شيء، الأولى تتحكم في الاقتصاد وفي العجلة الاقتصادية والثاني هي العجلة، وفائض القيمة يوزع توزيعا غير عادل هذا الوضع اعتبره ظالم.

ووفقا لطرحه فقيام النظام الاشتراكي يعتمد على تطور قوي الإنتاج، فالثروة الاجتماعية تظهر عندما يفوق نمو التطورات التقنية وجيوش العمال الصناعيين العلاقات القائمة إلي درجة يتغير فيها التوازن ويتحقق الانتقال من الفقر إلي الغني ومن الرأسمالية إلى الاشتراكية وصولا إلي الشيوعية، وكان يعتقد أن أفكار الإنسان ومعتقداته تعكس وضعه الاجتماعي وان العبودية لم يقضي عليها الإنسان للأسباب أخلاقية، إنه المنطق الماركسي الذي يفترض أن سبب فقر العمال والفلاحين هو النظام الرأسمالي وللقضاء على الفقر الفقراء وتطور المجتمع من الضروري سلب الملكية من

سالبي الملكية[1] ووفقا لهذا المنطق فالعمال والفلاحين الفقراء يدخلون في علاقات ضرورية مع غيرهم وهي علاقة مستقلة عن إرادتهم، أي أن علاقات الإنتاج تتوازي مع درجة تطور قوي الإنتاج المادي وشمولية هذه العلاقة تصنع البنية الاقتصادية الاجتماعية التي تتوازي معها أنواع مختلفة من الوعي الاجتماعي[2]

التطور عند ماركس تدريجي ولكنه حتمي، وان الفقر مرتبط بأسلوب إنتاج النظام الرأسمالي وتعود أسباب الفقر لطبيعة الكامنة داخل هذا النظام وتكون وفقا للقوانين والتنظيمات المميزة لهيمن خصائص الفقر مايلي:

- الفقر حالة طبيعية حتمية لا يمكن تجاوزه أو تجاهله أو الفرار منه وطبيعة النظام الرأسمالي وعلاقات الإنتاج تؤدي إلي زيادة عدد الفقراء.
- الفقر ظاهرة سياسية واجتماعية بقدر ما هي اقتصادية ومغير للبنية أولا ثم مزيلة لنظام ثانيا.
- اختناق الأسواق وحدوث الإفلاس وتسريح العمال تؤدي إلي الفقر.

إن الخصائص المميزة لنظرية التناقضات تتكرر في نظام الإنتاج الرأسمالي بشكل دوري ومستمر وتسمي الفترة بين مرحلة وأخرى بالدورة الصناعية ويرجع انتشار الفقر وفق الطرح الماركسي إلي احتدام التناقضات التالية:

- زيادة الصراع بين دول المركز(الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، اليابان) ودول الأطراف (إفريقيا، آسيا ، أمريكا)

- التناقضات والنزاعات الاجتماعية والاقتصادية تزيد من درجة وحدة السباق نحوى التسلح فيحدث التضخم المالي وتتدهور المعيشة في أوساط الكادحين وينتشر الفقر ويزداد عدد الفقراء.

- الفقر حسب النظرية الماركسية هو نتاج مجموعة من التناقضات المعبر عنها بين الاحتياجات الضرورية وتنمية الدولة وبين أشكال الرأسمالية الحديثة للعلاقات المالية.

- يرجع الفقر إلي شدة التناقضات بين الدول الامبريالية من جهة وبين الدول المتخلفة من جهة أخري، إذ أن ميزانيات الدول النامية قليلة المداخل كما أنها شديدة

(1) زايدي عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، 87.

(2)علي عزت بيجو فيتش ، مرجع سابق الذكر، ص355.

التدهور وتعتمد على مصدر واحد لدخل مما يزيد من معاناة الفقراء ويزيد عددهم بازدياد مساوئ النظام الرأسمالي وهو ما يكلف الدول الفقيرة الكثير نتيجة تراجع القدرات المالية من العملة الصعبة(الدولار، اليورو)

وعلى العموم الفقر في الفكر الماركسي هو نتاج الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج، وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، فيزداد الأغنياء غنا والفقراء فقرا، وهكذا فإن الأمن المادي والغني والثراء الفردي يعتمد بصورة رئيسية على الانتماء الطبقي، وبتعبير آخر أكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج، ففي العمل أو خارجه نجد أن حياة الناس تكتسب على شكلها(غني، فقير)، نتيجة لهذه العلاقة والتي تخلق كثيرا من التفاوت في المجتمع، ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه[1].

ضمن أفق الانتقادات التي تناولت الطرح الماركسي انطلاقا من عجزه عن عدم قدرته على فهم واستيعاب وإدراك الظاهرة الاستعمارية بصفة عامة إذ كان ينضر إلى التوسع الرأسمالي على أنه عامل إيجابي لتخليص فقراء العالم من فقرهم ذلك أن التدرج في إدخال الإنتاج الرأسمالي يفقد دول الفقيرة خصائصها كأسواق خارجية وبعد مدة زمنية يكتمل التراكم ويحدث النمو ويتم الحد من الفقر، وقد تحدد هذا المنهج النظري فيما أصبح يسمي بنظرية التبعية التي انتقدت أصحاب التحليلات الماركسية وأعاب عليهم المآخذ التالية:

- استبعدوا من إدراكهم سلبيات وعيوب التقسيم الدولي للعمل وهو ما جعل عدد الفقراء في العالم يزايد.
- افتقارهم لتعريف واضح ودقيق لمفهوم الفقر.
- عدم مراعاتهم لمضامين وأثار التحديث.

انطلقت تصورات مدرسة التبعية حول ظاهرة الفقر ضمن الإطار العام لمشكلة التخلف حيث أن الفقر لم يكن موجود في دول العالم الثالث قبل خضوعها للاستعمار، بل أن الفقر والحرمان نشأ وتطور مع زيادة غني الدول الرأسمالية أي أن

(1) فرانك بيلي، مرجع سابق الذكر، ص568.

الفقر والغني في علاقة تكاملية فحين تجد أغنياء فهناك حتما فقراء في المقابل والدليل على صحة هذا الافتراض الحجج التالية:

- إستعمار الدول العالم كان عنيف قائم على السلب والنهب المباشر والغير مباشر للثروة ونقلهما بمختلف الطرق والأساليب سواء القانونية أو الغير قانونية إلى البلدان المهيمنة مما مكنها من مراكمة الثروة على حساب الدول المستعمرة وزاد من فقرها.
- التقسيم الدولي للعمل كان ومازال قائم على مبدأ اللامساواة مما ساهم على تحطيم الهيكل الاقتصادي للعالم التابع وأصبحت احتياجاتهم لا يمكن إشباعها إلى عن طريق دول المركز الغنية.
- دعم التحالف الطبقي الإقطاعي لدول المحيط مع أطراف الإمبريالية في دول المركز.
- عقلنه المعرفة الإنسانية في جميع ميادين التربية خاصة الرسمية وتوجيهها على نحو يخدم أساسا وعلى المدى المتوسط والبعيد أهداف دول المركز.
- طمس معالم الشخصية القومية والوطنية وذلك بالمساس بالمقومات التاريخية، الدينية والقومية لدول المحيط وإضعاف درجة انتمائها إلي الهوية الأصلية المتميزة ومن ثم درجة المقاومة(1)

إلى جانب هذه الحجج التي استند إليها تيار التبعية في تأكيد إفتراضاتهم حول ظاهرة الفقر عمد هؤلاء إلي إثبات صحة هذا الافتراضات وواقعيتها، ومن أبرز مفكري مدرسة التبعية" موريس دوب، رؤولبربياش بول باران، بول سوبزي، غاندي فرانك، دوس سانتوس، سانكل، سلسوفيرتادو، فرانا دوكردوسو ، سمير أمين، فوزي منصور، حمزة علوي".

عرض "موريس دوب" الافتراضات الأساسية لوجهة النظر الماركسية وتسأل لماذ يتعثر النمو في الدول الفقيرة ؟ يوجد الجواب في اعتقاده في إحدى جمله "الفقر سببه

(1) نادية عشور، **الصراع الاجتماعي بين النظرية والممارسة**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة، ط1، 2008، ص138.

الاستعمار" حيث حول الدول الفقيرة إلى مصدر للمواد الخام ومستهلكة لسلع والخدمات في ظل التكامل اللامتكافئ[1] وتقسيم العمل الدولي، أما استمرار وضع التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي فإنه يرجع إلى استمرار نفوذ وسيطرة الدول الغربية الاستعمارية عبر أشكال تنظيمية وسياسية وإدارية واقتصادية وثقافية معينة تابعة وخادمة في نفس الوقت للطرف الاستعماري والمراكز الرأسمالية الغربية .

وقد لعبت الاحتكارات الرأسمالية دورا كبيرا في تعطيل بل ومنع البلدان النامية من تحقيق النمو الاقتصادي بالأسلوب الذي تحقق عليه في الدول الصناعية وذلك بتوجيه الرأسمال والاستثمارات إلى القطاعات التي تخدم الصناعة في البلدان الأصلية صاحبة هذه الاستثمارات.

على نقيض موريس دوبن يميز "راؤول بريبش" بين رأسمالية المركز ورأسمالية المحيط في كتابه "التطور الاقتصادي لامريكا اللاتينية ومشاكلها الرئيسية" وكان منطلقه الرئيسي أن التقدم التقني وزيادة الدخل العالمي قد أفضيا إلي جعل البلدان المحيطة غير المتطورة تريد المزيد من السلع الصناعية، في حين أن البلدان المركزية المتطورة أصبحت تحتاج إلى سلع أولية أقل كنسبة من إجمالي دخولها.وهكذا فسر الهوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء ويكمن خلاصهم من هذه الدائرة المفرغة في التصنيع وقدم مقارنة دقيقة من خلال النقاط التالية:

- رأسمالية المركز مدخرة أما رأسمالية الأطراف فهي مستهلكة.
- رأسمالية المركز حاملة فكر وحضارة وعلم وثقافة، أما رأسمالية الأطراف فناقلة نقلا حضاري
- بنت رأسمالية المركز قوتها الاقتصادية، ثم اعتمدتها في الاستيلاء على سلطة الدولة، أما رأسمالية الأطراف استولت على سلطة الدولة أولا لتستخدمها في بناء قوتها الاقتصادية.
- رأسمالية المركز مبدعة ومجردة في حين رأسمالية الأطراف محاكية.
- رأسمالية المركز تقوم بالفعل، أما رأسمالية الأطراف تقوم برد الفعل.

---

(1) موريس دوب، **التنمية الاقتصادية والدول النامية**، ت: صلاح الدين نامق، دار النهضة العربية، القاهرة، ب ت، ص 66.

وفي كتابه "نحوى سياسة إنمائية ديناميكية لأمريكا اللاتينية"، دعا إلي الإصلاح الزراعي وإلي سياسات إعادة التوزيع على الصعيد الداخلي[1].

يقتبس "بول باران" مفهوم التبعية من فكرة الثنائية الاقتصادية والرأسمالية الاحتكارية. وهو يعني أن البلدان الفقيرة اقتصادها ثنائي مركب من قطاع زراعي حجمه كبير وإنتاجه قليل لا يلبي حاجات المواطنين وقطاع صناعي صغير بإنتاجية عمل مرتفعة، فضلا عن أن مصلحة الطبقات الرأسمالية في العالم الأول إبقاء الأوضاع على حالها مع العمل على إدامة حالة الفقر في الدول الفقيرة وذلك باستنزاف القيمة المضافة في تلك البلدان وتوجيهها إلي خدمة مصالحها المشتركة مع الطبقات المسيطرة على الحكم على تلك الدول، مع السعي إلي توقيف التصنيع والحد من تطوره والسماح لها بالتحكم بالتكنولوجية التي تطور اقتصادها.

يكشف "شارل بتلهايم " جوهر التخلف والفقر الذي أصاب دول العالم الثالث هو دور التطور التاريخي الذي فرض على البلدان التي استعمرت في تخلفها ويطرح فكرة أن اختلاف تجربتها التاريخية عن البلدان الغنية المتقدمة يوم كانت تبدأ ثورتها الصناعية يعوق كليا تكرار نموذج النمو الرأسمالي التقليدي كما تزعم بعض نظريات التنمية الرأسمالية .

بهذا الصدد وفي معرض تناوله لقضية الفقر وبقاء الفقراء ركز "ايمانويل أرغير" على مسار التجارة الخارجية لدول الفقيرة وحدد أهم الأسباب الكامنة وراء هذا الفقر أوجزها فيما يلي:

- الدول الغنية تستطيع شراء السلع بأسعار أقل من تكلفة إنتاج مثيلاتها بسبب انخفاض الأجور في البلدان المحيطة.
- نهب الفائض الاقتصادي من الدول التابعة والفقيرة من خلال إحتكار التجارة الخارجية.

يقول "جيوفريكاي" الفائض الاقتصادي تستفيد منه في كل الأحوال الطبقة البرجوازية" ذلك أن التبادل اللامتكافئ هو الوسيلة المثلي للاستفادة الطبقة البرجوازية التجارية ما قبل الرأسمالية من تشوهات الأسعار لا من فائض القيمة الناتج عن

(1) فرانك بيلي، مرجع سابق الذكر ، ص748.

العمل ، وعلية فبناء رأسمالية صناعية في البلدان الفقيرة سيمهد الطريق لنمو برجوازية رأسمالية عادلة تحقق لدول الفقيرة نوع من التطور والرقي وبالتالي تتخلص من فقرها.

"عمانويل" -: كان عمانويل أول من وصل إلى الحد الاقصي في إعطاء الأولوية المطلقة في التعليل، في تفسيره لعلاقات التبعية والتخلف، إلى دائرة التبادل والتجارة على حساب دائرة الإنتاج وتطور قواها وعلاقاتها الاجتماعية. وعلى حساب عملية التراكم الرأسمالي نفسها.

وأضاف"لأندريه جندر فرنك" وصف رأسمالية الأطراف بأن وصفها "بالرأسمالية الرثة"، و بورجوازيتها"بالبورجوازية الرثة"، كما نعت تنميتها بـ"التنمية الرثة" وهذا النعت يبقي محصور في دائرة التبادل والتوزيع والسطح والمظهر ولا تتعداها أبدا وبصورة جدية إلى الإنتاج ويكمن سر هذا النعت عند لأندريه جندر فرنك" في أنها تبقى محصورة في دائرة التبادل والتوزيع والسطح والمظهر ولا تتعداها أبدا وبصورة جدية إلى الإنتاج .

وقد اتجهت الدراسات العربية إلي نفس المنحني، وقدم سمير أمين فكرة مؤداها أن فهم واستيعاب مفهومي المركز والأطراف يتم من خلال استخدام لمفهوم التراكم البدائي لرأس المال حيث يقول: "في المركز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية في تراكم رأس المال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم مفهومي المركز والأطراف"(1). وقدم تفصيل أكثر لنموذج المركز والأطراف وقد ميز بين نموذجين اجتماعيين هما:

- الاقتصاد المتمركز حول ذاته له القدرة والاستطاعة على تجديد نفسه اجتماعيا كونه واعي الذات ومعتمد عليها ويرتبط بشكل دائم بنشاطاته التطبيقية من خلال امتلاكه قطاعا صناعيا يوفر السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، ويفترض التفاعل المتبادل مع العالم الخارجي.
- الاقتصاد التابع معتمد على السوق الدولية وعلى الارتباط إنتاجيا ورأسماليا بالمركز الرأسمالي يهيمن عليه قطاع تصدير متقدم وصناعة استهلاكية دون

---

(1)عميرات عبد الحكيم، **التنمية ومشروع التغريب**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، 2004/2003، ص139.

صناعة للسلع الإنتاجية توفر شروط تجددها محليا، مما يجعله اقتصاد ريعي غير معتمد على ذاته.

ولفك الارتباط مع دول المركز الرأسمالية والتخلص من التخلف والفقر، فإن الحل عند سمير أمينهو"اللحاق"أي ان يعاد في الإطراف إنتاج ماتم إنتاجه في المركز وكأننا نلتمس من سمير أمين الدعوة إلي محاكاة دول المركز المنتجة في إنتاجها لتحقق دول الأطراف التطور وقد إقترح الآليات التالية لفك الارتباط والمتمثلة في[1]:

- تزاوج بين أهداف تطوير القوي المنتجة في أطراف النظام وأهداف تجاوز منطق الإدارة الرأسمالية للمجتمع بصورة أكثر قوة وحزما.
- المشاركة النشيطة والمتكاملة للشعوب في كل مناطق العلم .
- رفض الانغلاق في بعد واحد هو اقتصادي والانفتاح على الاقتصاد السياسي.
- الانسحاب من تقسيم العمل الدولي والاعتماد على الموارد الداخلية المحلية المتاحة.
- وضع إستراتيجية تنمية تتمحور حول التعاون الإقليمي بين البلدان النامية باتجاه تنمية ذات توجه اشتراكي لمواجهة الهيمنة الرأسمالية.
- إحداث قطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي وعدم الاعتماد كليا على الآليات الخارجية التي تربط دوما ربطا إشتراطيا بين التنمية في العالم الثالث (الأطراف) والنمو والتراكم داخل بلدان المركز الرأسمالي بمعنى التنمية "كعملية تقليد للغرب دون بناء القوة الإبداعية، وتضخيم لنوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي، دون تنمية القوى الإنتاجية والعملية التكنولوجية

إن سمير أمين يركز في تفسيره وتحليله لظاهرة الفقر والتخلف على ديناميكية التحول الاجتماعي وطور أطروحة "تحدي التخلف" لفك الارتباط مع دول المركز وهو المفهوم الذي من خلاله صور ورسم عملية تجسيد "التنمية المتمركزة على الذات " كقطيعة إبستمولوجية مع أطروحات اقتصاد التنمية الذي هو من فروع الاقتصاد

(1) سمير امين، **الاقتصاد السياسي للتنمية**، ت: فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت لبنان، ط1، 2002، ص،ص11،12.

السياسي الأكاديمي.التنمية المتمركزة على الذات" من خلال فك الارتباط تقوم على المتطلبات التالية:

- الاعتماد على الذات عبر التوجه إلى الداخل إنتاجا واستهلاكا وحضارة .
- الوفاء بالحاجات الأساسية المحلية للسكان عن طريق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع الأساسية .
- تحرير الموارد الاقتصادية وكذا القرار السياسي من السيطرة الخارجية والقوى الرأسمالية.

ثم ينتقل سمير أمين إلى دراسة المهمة التاريخية، فيبين كيف أنها لم تتجاوز التخلف وأصبحت مهمتها مزدوجة الأهداف والتحديات، باعتبار أن التخلف بات مؤكدا أنه ناتج عضويا عن الاستقطاب الملازم للتوسع الرأسمالي، وبالتالي فإن تجاوزه بات هو أيضا مقرونا بإزالة آليات الاستقطاب .وهذه المهمة بالذات لن تتم إلا من خلال تعبئة شاملة وتكريس جهد منظم يسخره المجتمع للإيجاد قدرات ذاتية، تمكنه من العطاء.وذلك ضمن الطلب الضروري الآخر المحدد في إلزامية تحقيق[1]

ولنجاح سياسة الانسحاب من نظام تقسيم العمل وسوق التبادل اللامتكافئ من الضروري التكامل الاقتصادي بين دول الأطراف، ذلك أن قوة أي دولة من دول الأطراف ومهما بلغت إمكانياتهم المادية والتقنية والبشرية، فهي لا تملك القدر لوحدها وأن تفي بحاجاتها وتحقق الأهداف التنموية المطلوبة. يتم عبر هذا التكامل الإستراتيجي بين الأطراف وخلق سوق محلية تكاملية من شأنها أن تقلص من تكاليف الإنتاج والتسويق وتوفير فرص الربح في ظل تبادل الخبرات والمعارف العلمية والتقنية وتطوير سياسات البحث العلمي والتقني ضمن شروط التضامن الاجتماعي وأجواء التبادل الثقافي .

وإذا كان الحال هكذا فإن الأمر يتعلق بدرجة أولى بالمضي في مسعى التغيير الشامل للنظام العالمي. الأمر الذي لن يتم بين عشية وضحاها ولا بضربة خاطفة وإنما بالتدرج المتصاعد عن طريق انسلاخ كتل واسعة عن شبكة علاقات النظام، أي التملص عن وعي من القوانين التي تحكم نمط الإنتاج الرأسمالي وخلق على المستوى

---

(1)عميرات عبد الحكيم ، مرجع سابق الذكر، ص144.

الاقتصادي مجالا أو حيزا لا تكون فيه العلاقات بين الأسعار والقيم المحددة لتخصيص الموارد مفروضة من قبل مقتضيات التراكم الخارجي ولكن من قبل مقتضيات تراكم ونمط مستقل وهكذا يمكن فهم "فك الارتباط"،كما يمكن فهم فك الارتباط على أنه إقامة منظومة من المعايير لقياس عقلنه الخيارات الاقتصادية، تعتمد على مفهوم لقانون القيمة يقوم على أسس وطنية ويكون له مضمون شعبي، بحيث تكون هذه المنظومة مستقلة عن منظومة معايير قياس العقلنة الاقتصادية الناتجة عن هيمنة قانون القيمة الرأسمالي الفاعل على صعيد عالمي. وهو الفهم القاعدي المتضمن فيما أسماه أمين "بالبديل الوطني الشعبي الديمقراطي". بديل فك الارتباط كنموذج مثالي يطرحه صاحبه لوضع استراتيجيات تنموية للعالم الثالث[1]

وعلى العموم مدرسة التبعية حاولت تفسير الفقر والتخلف من خلال ربطهما بعمل النظام الرأسمالي وتتبع صيرورته التاريخية ومراحل تطوره بالتركيز على دول العالم الثالث ولها رؤية مفادها أن النظام الرأسمالي يعرف مشاكل هيكلية خاصة إذا تعلق بعملية استغلال المركز للمحيط وهو ما يتسبب في وجود الفقراء في دول المحيط نتيجة تراكم الثروة في قطب وزياد عدد الفقراء في قطب ثاني ويتكون حالة الفقر التي تسود دول العالم الثالث مصحوبة بتوترات سياسية و تحركات اجتماعية، مع تأكيد استحالة كسر الحاجز بينهما . بمعنى آخر أرادت نظرية التبعية أن تثبت أن الفقر في الدول الفقيرة سيبقى نتيجة بقاء التوسع الإمبريالي للمركز على الدوام وهو توسعا تبادليا أفقيا وتجاريا واستخراجا، ولا يمكنه تجاوز ذلك إلى نوع آخر جديد من التوسع كالذي يشهده العالم اليوم في عصر العولمة.

المبحث الثالث: أطروحة الحكم الراشد في تفسير ظاهرة الفقر

تأسس علم السياسة على فكرة الدولة، والدولة قدمت حل لمشكلة التنافس الإقليمي (حلت النزاعات)، كما قدمت حل لمشكلة التنمية والقضاء على الفقر(داخل الدولة)، لكن بعض الدول لم تتمكن من بناء نظام اقتصادي فعال يحقق التطور ويقضي على الفقر والفقراء، ولتحقيق التنمية في الدول المتخلفة نظرا علماء السياسة مجموعة من النظريات التي سعت إلى تحقيق التنمية وبناء مجتمع غني، فشلت هذه النظريات في إحداث نقلة نوعية في حياة الفقراء والمحتاجين في كثير من دول العالم والمعسكر الاشتراكي، وبدأت بوادر هذا الإشكال بالظهور في الساحة السياسية بالتدرج،

(1)عميرات عبد الحكيم، مرجع سابق الذكر ، ص145.

خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبدأ التشكيك في قدرة نظريات التنمية على القضاء على الفقر وظهور دراسات سياسية واقتصادية ومالية مدعومة بأرقام وبيانات وإحصائيات من مراكز البحث(معهد بروكنجز، معهد إنتربرايز....)، والجامعات والمؤسسات الدولية(البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) والدول المتطورة (الولايات المتحدة ، أوربا الغربية)، وسيادة قطب واحد هو الفكر الليبرالي على كل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، تقوده الديمقراطية الأمريكية وبداية تحول الدول إلى نمط الإنتاج الغربي والبحث عن الغاية المثلي للنظام الليبرالي الجديد وهو عالم موحد بلا حدود.

وفي ظل هذا الوضع الجديد وزيادة الفقر في العالم وتحول الكتلة الشرقية نحوى اقتصاد السوق والتوجه نحوي الليبرالية الجديدة التي بدأت مراحل تشكلها في مرحلة حكم "ريغن" بالولايات المتحدة الأمريكية، و"تاتشر" في بريطانيا حيت دعيا صناع القرار في العالم إلى تحديد دور صانع القرار بشكل كبير، وتقديس اقتصاد السوق الحر، حيث تعطي للسوق وآلياته مسؤولية تنظيم علاقات التبادل التجاري والعلاقات الاجتماعية والثقافية وإخضاعها لمقتضياته المباشرة تحت إشراف حكومي يضمن عدم غلو السوق وإضرار المصلحة العامة، أي يبقى دور صانع القرار دور تنظيمي ورقابي.

وهكذا علا صوت الآراء النافية لدور صانع القرار السياسي، وبدا الدور الأكبر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إعداد سياسات مالية ونقدية وظهور مصطلح المشروطية الاقتصادية التي طبقت على الدول التي أرادت القضاء على الفقر وإحداث تطور في كل مناحي الحياة وحتى أن فترة النمو السريع التي سادت في السبعينات من القرن العشرين عرفت التضخم والمديونية وزاد عدد الفقراء في دول العالم نتيجة العوامل التالية[1]:

- نهاية الغطاء الدولي على الدول الفقيرة.
- نهاية الحرب الباردة.
- بروز دور جديد للمنظمات الدولية
- إعلان فشل السياسات والمقاربات المعتمدة في القضاء على الفقر.

---

(1) ملاح محمد، **محاضرات في مقياس الحكم الراشد**، السنة الأولى ماستر، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ،2013/2012.

- تفكيك الأنظمة التسلطية داخليا وخارجيا.
- فشل صناع القرار في بناء دولة متطورة.

هذا الوضع الذي ساد العالم من خمسينيات القرن العشرين إلى غاية التسعينيات فكك أنظمة تسلطية ورسخت الديمقراطية، لكن حدث استثناء في بعض الدول، فانتعش علم الاقتصاد الليبرالي الجديد والكلاسيكي المتعلق بمهام صانع القرار ليحتل مكانة مهيمن، وهنا خرج مفهوم الحكم الراشد إلى الوجود كآلية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية، أي أن الوضع الملتبس والمعقد والعجز المتزايد وفشل صانع القرار في تشخيص ومعالجة ظاهرة الفقر وفشل السياسات العامة التنموية وهيمنة التوجه الليبرالي فرض مقاربة للتنمية السياسية والاقتصادية واعتبر شرط الديمقراطية شرط مسبق لترسيخ ونجاح التنمية والقضاء على الفقر لان تفعيل عنصر الديمقراطية ومحاربة الفساد وزيادة الشفافية في تسير الشأن العام وتطبيق المساءلة وفتح مجال الحرية واحترام حقوق الإنسان يزيد من فرص الاستثمار وتتحرك العجلة الاقتصادية ويزداد النمو وتقل البطالة وينخفض الفقر.

إن هذا التحول في فهم إشكالية الفقر في العالم رافقه نقد الفصل بين التنمية والسياسة إلى الربط بينهما، لذلك حدث انتقال من مشروطية اقتصادية إلى مشروطية سياسية وهذا ما جاء في تقرير البك الدولي لعام 1999 أن الحكومة الجيدة تعني نهضة سياسية أي إعادة ترتيب العلاقات السببية التي دافعت عنها مختلف النظريات .

إن مقاربة الحكم الراشد تعيد النظر في الأطر التقليدية لصنع القرار وفي الفواعل المنخرطة في إدارة الفعل العمومي بمعني إعادة النظر في العمليات الكلاسيكية لصنع القرار السياسي وعلى صانع القرار أن يأخذ بعين الاعتبار تعدد الفواعل وأنماط الاعتماد المتبادل المعقدة سواء داخل المؤسسات الدولة الوطنية أو النظام الدولي.

هذا التحول كان مسنود بقناعات مركزية مضمونها التشكيك في قدرة أنماط الحكم الكلاسيكية على القضاء على الفقر وتحقيق الغني والرفاه لذلك وجب على صانع القرار التخلي عن التحليل الكلاسيكي للعلاقات البيروقراطية وتبني مقاربة تعددية الفاعلين وهم:

- القطاع الخاص: يساهم بشكل كبير في القضاء على الفقر حيث يعتبر صدرا رئيسيا للنمو، من خلال توليده للثروة والدخل، وخلق مناصب الشغل، وبالتالي المساهمة في التخفيف من الفقر وهو ذلك الجزء غير خاضع للسيطرة الحكومة ويدار وفقا للاعتبارات الربحية المالية[1] كما يعرف بأنه القطاع المملوك للخواص وتتولي آليات السوق توجيهه ويسعي بالتالي إلي تحقيق أقصي ربح ممكن[2]. هذا السعي إلي تحقيق الربح يدفع بالاقتصاد إلي النمو وهو ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله فهو يستطيع أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعملية القضاء على الفقر بالشراكة مع صانع القرار المحلي وأجهزة الدولة، كما يستطيع أن يؤمن الشفافية في القطاعات المكلفة والمهتمة بظاهرة الفقر لقدرته على توفير المعلومات ونشرها وإصدارها في دوريات بالإضافة إلى مساهمته في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة ومكافحة الفقر وكل هذه الدندنة تصب في إطار الحكم الراشد.
- المجتمع المدني:يطلق هذا المصطلح على تجمعات وهيئات منظمة أخري تحتل مركز وسطا بين الدولة والأسرة، وهو قوة اجتماعية لها القوة والقدرة على رسم سياسات تساهم في القضاء على الفقر وتقلل من عدد الفقراء وكانت في زمن مونتسكيوMontesquieu مكون من كبار النبلاء الانجليز وفى فرنسا من القضاة، وقد أشاد بها هيقلHegel كثيرا في كتباته واعتبرها مرحلة من مراحل تطور باتجاه الدولة الناضجة، وقد أصبحت في أكثر شيوعا في العهد القريب، وفى وقتنا الحاضر« هي تلك المجموعات التي تجمع بينها المصالح والعواطف والتي تتشكل عفويا في المجتمع »[3].

(1) مراد محفوظ، **عملية التحول من القطاع العام إلي القطاع الخاص** ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،2002/2001، ص14.

(2) محمد عبده، فاضل الربيعي، **الخصخصة وأثارها على التنمية بالدول النامية**، مكتبة المدبولي، القاهرة، ط1، 2004، ص49.

(3)برتراند وجوقنيل، **فى السلطة التاريخ الطبعي لنموها** ، ت : محمد عرب صاصيلا : منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، 1999 ، ص436.

وللمجتمع دور كبير في تقديم المساهمات المالية والمساعدات للفقراء والمحتاجين، كما يعمل على توفير الدعم المعنوي للفقراء ومساعدتهم بمختلف الطرق والأساليب، بالإضافة إلي قدرته على معرفة الفقراء نظرا لقربه من الفقراء والمحتاجين مما يساعد صانع القرار على رسم سياسات عامة تكون أكثر دقة وتحقق المطلوب وتكون أثارها إيجابية على الفقراء.

هذه الفواعل لتفعيلها وربطها بمفهوم الحكم الراشد، تستوجب إجراءات جديدة في اتخاذ القرار وإعادة تعريف العلاقة بين الفواعل الثلاثة، وفي هذه المرحلة بدأ الحديث عن مفهوم الحكم الراشد كمشروطية سياسية اقتصادية بدلالات مختلفة، ففي الدول المتطورة الغنية حدث تطور تحليلي يسعي للحفاظ على التقدم والغني وزيادة المزيد من الغني بالتركيز على ما يلي:

- تطبيق السياسات الاقتصادية مرتكزة على اقتصاد السوق
- التسيير الجيد للخدمات (الرشاد الاقتصادية)
- إقامة حكومة ديمقراطية منتخبة(دولة القانون)

أما في الدول المتخلفة الفقيرة وفشل برامج التحديث سواء الذاتية أو المفروضة من طرف المؤسسات الدولية، أعاد طرح إشكالية علاقة الديمقراطية بالتنمية واعتبر نموذج الحكم الراشد الحل لمعضلة الفقر والفقراء.

إن مفهوم الحكم الراشد عرفه الجميع دون أن يتحسسوا الغموض الموجود في هذا المصطلح، هل يعني ترجمة لنموذج حكم ناجح أم هو مجرد شعار إيديولوجي أم هو فعلا مفهوم جديد يعبر عن التحسن المستمر في فهم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى أنه هناك تباين في تاريخ ومكان ظهور هذا المصطلح[1]، وكما تم أيضا المزج بين مصطلح الحكم الراشد والحكومة حيث استخدم كمرادف للحكومة لدي البعض، والذي ربما ينطوي على انعكاسات سلبية ومغلوطة.

هذا المصطلح استعمل تاريخيا في القرن الثالث عشر في فرنسا كمرادف لحكومة (تسير شؤون الدولة)، ثم استعمل للمرة الثانية في القرن السابع عشر لدلالة على إدارة

(1) محمد عبد الغني حسن هيلال، **مقاومة ومواجهة الفساد، القضاء على أسباب الفساد**، مركز تطوير الأداء، القاهرة، 2007، ص75.

بعض المدن الشمالية في فرنسا والتي كانت خاضعة لسيادة الهولندية، ثم دخل قاموس النسيان بعد أن تم تجاهله تاريخيا لدرجة أن أصبح وكأنه ذو أصل أنجلو سكسوني بعد أن تم توظيفه في الأدبيات الانجلوسكسونية وانتشر كمفهوم قانوني عام 1978 م ليستعمل بعد ذلك على نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير.

وفي بداية الثمانينات أعيد إحيائه من جديد في الأدبيات الأمريكية وخاصة في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية و استخدم في والوثائق الدولية للأمم المتحدة و المنظمات المالية الدولية وخاصة من قبل البنك الدولي الذي أعطاه مدلول إيديولوجي ومؤسساتي جديد في تعامله مع معضلة الفقر في الدول المتخلفة الفقيرة للان الخبراء توصلوا إلى نتيجة مفادها أن ظاهرة الفقر في دول العالم هي نتاج أزمة حكم.

وبهذا أصبح مفهوم الحكم الراشد يمثل بعدا مؤسساتي وسياسي في إستراتجيات القضاء على الفقر، ثم أضاف له صندوق النقد الدولي توصيف جديد هو الحكم الراشد، وترجم للغة العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها الحكم الراشد أو الرشيد أو الصالح، أو الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن التعبير الأكثر شيوعا هو الحكم الراشد الذي تبنته المبادرة العربية 2002. أما في كتابات البنك الدولي وصندوق التنمية واليونسكو يفضلون مصطلح الحكم الديمقراطي .كما أخذ به تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن الأمم المتحدة، حيث عرف الحكم الراشد بأنه الذي" ..يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.

وقد عرف البنك الدولي الحكم الراشد سنة 1989 على انه ""ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدول"[1] ثم عرفه سنة 1992 بأنه لطريقة المثلي التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول ويجب أن يتضمن التالي:

- أمن المواطنين واحترام حقوقهم.

---

(1) راوية توفيق، **الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا**، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 2005، ص27.

- استقلالية القضاء.
- المؤسسات العمومية تسيير النفقات بعقلانية ورشادة.
- صانع القرار وفي كل المستويات يجب أن يتحمل مسؤوليتة أعمالهم.
- المعلومة تصل للجميع.

وأهم ما يميز رؤية البنك الدولي هو اقتصار مضمون الحكم الراشد على الجانب الإداري الفني واعتبر مساو للإدارة الناجحة للعملية التنموية، وحدد البنك أربعة مجالات للحكم الراشد تخص البنك بحكم وظيفته: إدارة القطاع العام، المساءلة، الإطار القانوني للتنمية، المعلومات والشفافية.

وقد قدر البنك الدولي من خلال خبراءه أن هناك سمات عامة للحكم الراشد ربط بعضها بالأبعاد السياسية لأسلوب الحكم، حيث يتسم بالفشل في وضع فصل واضح بين العام والخاص لوجود اتجاه لاستغلال الموارد العامة لتحقيق المنافع الخاصة، والفشل في وضع إطار قانوني يدعم عملية القضاء علي الفقر، وكثرة القواعد والتنظيمات البيروقراطية التي تؤثر سلبا على عمل قوى السوق، ووضع أولويات لا تتوافق مع القضاء على الفقر وتؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وعدم تحقيق المشاركة أو الشفافية في عملية رسم السياسات العامة ثم طور البنك الدولي مفهوم الحكم الراشد وحدد له ست مجموعات من المؤشرات لقياسه،منها المشاركة والمسألة وحرية الإعلام، الاستقرار السياسي،الفساد ، حكم القانون.

بداية من عام 1994 عرفت مقاربة الحكم انتقادات كبيرة خاصة بعد حدوث خلل خطير في العلاقات بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي مست (المكسيك، روسيا، تيلند، كوريا الجنوبية، تركيا، الارجنتين) لأنها اعتبرت نتيجة "إجماع واشنطن" الذي يجمع بين النظريات والسياسات، وصدرته للدول النامية ودول الاقتصاد المتحول، ومع ذلك زاد استعماله يقوه في السياسات العالمية وفي مخابر البحوث وتم تطبيق مبادئ الحكم الراشد في الدول الفقيرة نتيجة العوامل التالية:

- إفلاس برامج إعادة الهيكلة التي فرضت نموذج السوق على الدول الفقيرة بدون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدول والمجتمعات الفقيرة.

- فشل المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف في الحد من الفقر في الدول الفقيرة، وكان هذا راجع إلي ضعف القدرات الإدارية لصانع القرار في هذه البلدان.
- فشل الطرح الليبرالي في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول الفقيرة واستمرار الفقر وعدم المساواة وبقيت مشاكل الدول الفقيرة في تأزم متصاعد حتى في الفترات التي تم فيها تسجيل معدلات نمو اقتصادية جيدة[1]
- زيادة العجز في ميزانية الدولة المتقدمة الغنية والنامية الفقيرة، وقد كانت أكثر حدة على الدول الفقيرة مما أدي إلى عدم استقرارها الاقتصادي وكان سبب في زيادة الفقر بها[2].
- انبثاق النظريات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تعارض تدخل الحكومة وتقدس اقتصاد السوق الحر.

هذه العوامل مجتمعة ساهمت في إعادة التفكير في العلاقة السببية بين برامج الهيكلية وزيادة الفقر وهشاشة الظروف الاجتماعية، والعجز عن تحقيق نتائج جيدة للتنمية الاقتصادية، أي أن برامج إعادة الهيكلة أدت إلي زعزعت الاستقرار السياسي وحسب علماء السياسة والاقتصاد فإن سياسة إعادة الهيكلة أثارت مجموعة من الأزمات أهمها أزمة الشرعية، وهنا كان الربط بين الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات السياسية والمؤسساتية في برامج المؤسسات الدولية أي تبني ضرورة إضافية في إطار سياسي مؤسستي لموضوع الفقر.

هذا التعامل مع موضوع الفقر في دول العالم الثالث كان هو عنوان البداية لعودة الحكم الراشد للواجهة السياسية والاقتصادية، واستعملته الدول الغنية لقدرته على تقديم نتائج جيدة في حالة ضعف الطابع التراكمي لسلطة خاصة في ضل تعدد الشركاء والفواعل سواء في الحياة المحلية أو الغير وطنية، وظهور من يدافع عن

(1) إبراهيم فريد عاكوم، **إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية**، دراسات إستراتجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، العدد 117، 2006، ص11.

(2) زهير عبد الكريم الكابد، **الحكمانيةقضايا وتطبيقات**، بحوث ودراسات، المنضمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص7.

قدرة هذه المقاربة على تقديم الحلول لمشكلة الشرعية (شرعية الانجازات) ومشكلة الفعالية التي تعرفها الديمقراطيات الحديثة ومشكلة عدم القابلية للحكم.

إن المفهوم التقليدي للحكومة وترتيبها وثقل بيروقراطيتها وبطء أجهزتها الإدارية أصبحت غير متلائمة مع بيئة (اقتصادية واجتماعية، وثقافية) تحمل تحولات سريعة أي أن العمل الإداري ا لبطيء لاينسجم مع بيئة اقتصادية تعرف تطور مستمر وسريع الحركة وكثير التغير، تأثر وتتأثر بشدة، وأهم ما يميز هذه البيئة الجديدة مايلي:

- تكرر الأزمات الاقتصادية بمختلف أشكالها دوريا
- التعقيد في المشاكل والتباين في الحلول وتشابك الغايات والتنافس في الأهداف وزيادة المخاطر.
- فجائية الأحداث والتداخل ما بينما هو وطني وما هو عالمي ومابين الديني والمدني.
- زيادة الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة وبروز دور المجتمع المدني.
- ارتفاع سقف مطالب المواطنين.
- علاء صوت الآراء النافية لدور صانع القرار الإيجابي.

نتيجة هذه الأوضاع في الدول الغنية المتطورة أصبحت أنضمه الحكم تستعمل مناهج الحكم الراشد لزيادة شرعيتها وفعاليتها، وصانع القرار ولرسم سياسات عامة يأخذ في الحسبان التفاعلات الحاصلة بينه وبين عالم الشركات ومؤسسات المجتمع والإدارة العامة والقطاع الخاص، ويكتسب شرعية الانجاز عن طريق اكتساب الفعالية في صنع قرارات عامة تقلل من الإنفاق العام ومن عدد الموظفين في القطاع الإداري العمومي، وهذا ما يزيد من الكفأة وهو ما حدث في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حيث أعد تقرير مستوحي من مقاربة الحكم الراشد.

إن مقاربة الحكم الراشد تضمن القضاء على الفقر، فلا يمكن تصور دولة تتخلص من الفقر بدون وجود إدارة حكم جيدة وتشير مسوح وبحوث أجريت حول الترابط بين الحكم الراشد والقضاء على الفقر إلي وجود علاقة تكاملية بين متغير الحكم الراشد والفقر ومنها دراسة للبنك الدولي توصلت إلي أن حدوث تحسن بمقدار

واحد من عشرة في قياس أساسي من قياس الفقر مثل حكم القانون، ينجم عنها ازدياد دخل الفرد إلى ما يتراوح بين ضعفين إلى أربعة أضعاف، كما ينجم عنه انخفاض الفقر وفيات الرضع بنفس المقدار، وارتفاع مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة تتراوح بين 15 %و25%.

الحكم الراشد يعزز الشفافية والكفاءة والفعالية ويسمح بالإدارة الفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية من اجل القضاء على الفقر، وعلاوة على ذلك فانه في ظل الحكم الراشد هناك إجراءات واضحة في صنع القرارات على مستوى صانع القرار وتوفر القدرة على إنفاذ الحقوق والالتزامات من خلال آليات قانونية، ومشاركة للفاعلين من منظمات مجتمع مدني وقطاع خاص في جهود توفير الزيادة المستمرة في السلع الحياتية الأساسية، ورفع القيم الثقافية وكرامة الإنسان عن طريق زيادة فرص التوظيف والتعليم وتوسيع نطاق الخيار الاجتماعي،وفي عمليات صنع السياسات العامة التي تمكن للفقراء من التخلص من فقرهم الخاصة، ذلك ان ظاهرة الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الإبعاد تحتاج في مواجهتها إلي شراكة بين الأفراد هذه الأخيرة إذا لم تنفذ بالشراكة مع الأفراد والجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في صنع السياسات العامة الخاصة بالفقر بشقيها الرسم والتنفيذ تعد القاعدة الأساسية للقضاء علي الفقر في المستقبل والحكم الراشد والفقر يلتقيان في أربع عمليات والتي تدعى دورة إدارة الحكم وهي:

- عملية تخصيص الكفء للموارد المالية والبشرية والتقنية المتاحة.
- عملية بلورة السياسات والبرامج التي ينبغي أن تبتعد عن كل أشكال الفساد وعدم الكفأة لقدرتهم على إضعاف الجهود الهادفة للقضاء على الفقر.
- عملية تنفيذ السياسات التي تتطلب القدرة على تحويل مدخلات السياسات العامة إلي مخرجات واقعية ملموسة.
- التوزيع العادل لمخرجات السياسات وذلك بضمان حقوق الطبقات الفقيرة وتوفير حاجياتهم الأساسية وتحقيق الاستقرار والنمو والابتعاد عن أشكال الإسراف والتبذير.

إن الحكم الراشد يعمل على إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في القضاء على الفقر من جهة، ومن جهة ثانية يوفر له البيئة المناسبة للاستثمار من خلال زيادة الشفافية والتحسين من إجراءات التنبؤ، والترويج لمعايير أفضل لتقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى توفير الأمن والاستقرار والإطار القانوني المحفز للاستثمار كالإجراءات الإدارية المبسطة، ومحاربة الفساد والبيروقراطية في الإدارات العمومية، وإقامة نظم قانونية وقضائية ومحاسبية فعالة،كل هذه الإجراءات سوف تساعد على تسريع وتحفيز القطاع الخاص بالقيام باستثماراته بما يمكن من القضاء على الفقر، كما يسعي الحكم الراشد لتحقيق كفأة مؤسسات الدولة ويمكن لها سياسيا وقانونيا واقتصاديا لتخليص الفقراء من فقرهم وتحسين أداء الخدمة العمومية وذلك بالاستغلال السليم والعقلاني للموارد المادية والبشرية والتقنية وحسن تدبيرها والتشجيع على استخدامها بشكل أفضل.

كما أن الحكم الراشد يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويهتم بفئات الأكثر فقرا من خلال فتح المجال للجميع الضعفاء بما فيهم الفقراء للمساهمة في اتخاذ القرارات التي تمس مصالحهم وتمكينهم من المساهمة في تحقيق رفاهيتهم، عن طريق اللامركزية والحكم المحلي الراشد الذي يتيح لهم فرص المشاركة، ويعزز بناء قدرتهم المادية والمعنوية بتوفير الخدمات الأساسية لهم (عن طريق السياسات العامة التوزيعية في الصحة والتعليم وغيرها) وإتاحة لهم الفرص التي تمكنهم من تحسين مستويات معيشتهم بالاعتماد على أنفسهم.

الفصل الثالث
الفقرفي الجزائر

الفصل الثالث: الفقر في الجزائر

'العالم اليوم جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء" قول أطلقه الرئيس الإفريقي" ثابومبيكي" دلالة على استفحال ظاهرة الفقر على المستوى العالمي واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، حيث يعيش نحوي أكثر من 900 مليون في العالم تحت درجة الفقر في الألفية الجديدة.

تعاني الجزائر من تعقد وتزايد مشكلة الفقر التي لها أوجه مختلفة، وترتب عنها مشاكل تستدعي المعالجة، الأمر الذي دفع بصانع القرار في إلى الاهتمام بها، وقد مضى أكثر من خمسين سنة منذ بدأت التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقضاء على الفقر.

رغم ما تمتع به صانع القرار من شرعية ومشروعية وسلطات واسعة مكنته من وضع وتنفيذ السياسات العامة بقوة القانون للقضاء على الفقر، وبالرغم مما أتاحته هذه السياسات المتنوعة والمتباينة والمتداخلة من تحسن في بعض المؤشرات منها التعليم، الصحة، والسكن، تحسن مستوي العيش والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أن سرعة ارتفاع مستوي معيشة المواطن في الحضر والريف متفاوتة، والتفاوت في درجات تحسن الحماية الاجتماعية ، وهو ما يتمثل في اتساع الفجوة في دخول المواطنين وعدم المساواة في الحصول على الخدمات العامة، مما يشكل تحديات سياسية لا يمكن تجنبها، كما أنها مازالت قاصرة عن الارتقاء بالغالبية العظمى من أفراد المجتمع الجزائري إلى مصاف الفرد بالدول المتقدمة، ويرجع هذا القصور لمجموعة من المعوقات التي ما تزال قائمة بالمجتمع الجزائري .وعليه سوف تتم دراسة هذا الفصل ضمن ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: الأوجه المختلفة للفقر في الجزائر .
- المبحث الثاني: تطور الفقر في الجزائر.
- المبحث الثالث: فلسفة مكافحة الفقر في الجزائر.

المبحث الأول: الأوجه المختلفة للفقر في الجزائر

إن الخيارات التي رسمها ونفذها صانع القرار الجزائري خلال الفترات السابقة ساهمت وبشكل كبير في تدهور الوضعية الاجتماعية للجزائريين، وزادت من انتشار الفقر واتساع رقعته، ليشمل الطبقة الوسطى من الشعب وهو ما يتضح من خلال المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما تلك المتعلقة مباشرة بظاهرة الفقر، والتي قدرت نسبة الفقر في الجزائر حوالي 13% في عام 2013.

إن الأرقام والإحصائيات الخاصة بقضية الفقر في الجزائر ، وعند متابعتها ودراستها وتفكيكها، من خلال وصفها، وتصنيفها، وتحليلها نجدها مختلفة، ومتباينة تباين كبير بين مختلف التصريحات والتقارير الرسمية وغير الرسمية، ومراكز البحث العلمية والهيئات المحلية والدولية، مما يبرز الأوجه المختلفة للظاهرة المدروسة، وأسبابها ومحدداتها ومؤشراتها وقياسها.

المطلب الأول: تشخيص الفقر في الجزائر

شكل موضوع تشخيص الفقر في الجزائر إشكالا بين معطيات صانع القرار السياسي، والمعطيات المعتمدة لدى الهيئات الدولية، عن تلك المتداولة لدى الهيئات الوطنية فيما بينها، نتيجة تغير موقع القضية على بنود الأجندة فيتغير تعريف مشكلة الفقر.

إن تعبير الحكومة عن مشكلة الفقر قد يختلف جذريا عن الطريقة التي يرى بها المواطن والهيئات قضية الفقر، كما يختلف تعريف الفقر والتعبير عنه من حكومة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر ومن تصريح إلى آخر، وفي التصريح الواحد و كآخر دراسة تم إجراءاها في الجزائر، هي الدراسة التي أجراها المركز الوطني للدراسات الخاصة بالسكان والتنمية حول مستوى المعيشة للعائلات الجزائرية" LSMS**2005** ".

أولا: تعريف الفقر في الجزائر

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائر الفقر " كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا"[(1)].

وعرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر **2000**، على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملبس)، على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي، فإنه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية.

وهناك تعريف لوزارة العمل والتضامن الوطنية للفقراء على أنهم الفئة التي ليس لها دخل نقدي، (مثل فئة المعوقين **100**%)، والأشخاص الذين ليس لهم عمل(ليس لهم عمل أو بطالين)، لكن بقي هذا التعريف ناقصا[(2)]

إلا أن التعريف الشامل للفقر يعتمد على تعريف البنك الدولي وعلى تعريف UNDP* الذي يعتمد على الفقر النقدي(الإيرادات، الدخل)، والتي يجب أن تأخذ الحد الأدنى للسعرات الحرارية، التي يحصل عليها الفرد، لكن UNDP لا يأخذ فقط انخفاض الدخل في تعريف الفقر بل يضيف احتياجات أخرى مثل العلاج والخدمات الأخرى (التعليم، العمل، الملبس، الكهرباء، الغاز، الماء، الإيجار..الخ) [(3)].

إن الملاحظ على تعريف الفقر في الجزائر أنه يفتقد إلى الدقة، وهو م أكد عليه صانع القرار السياسي بمناسبة إحياء الجزائر لليوم العالمي للأسرة المنعقد يوم 17ماي

---

(1)Conseil National économique et social, la maitrise de la globalisation: une nécessité pour les plus faibles, session plénière,Algérie, mai 2001, P107.

(2)Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière, population et développement en Algérie: pauvreté, journée Mondiale de la population, bibliothèque EL HAMA, 12 juillet 2002, Alger.

*– برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

(3)HENNI Saïda(2006), pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, paupérisation des société Maghrébines, volume 4, CREAD, P156.

2017، حيث اعترف بعد امتلاك الجزائر لتعريف علمي لمن هو فقير، وعدم توفر مصالح وزارة التضامن الوطني على قائمة بالعدد الحقيقي للفقراء.

ثانيا: أسباب الفقر في الجزائر

إن إدراج مشكلة الفقر في بند من بنود أجندة صانع القرار السياسي ،لا يتم بصورة تلقائية أو عفوية، بل هي أمر محسوب بشكل عقلاني، وبالتالي تصبح مشكلة أمر من الأمور التي تهتم بها الحكومة، وتحدد جوانبها ذلك أن انتشار الفقر واتساع نطاقه في الجزائر والصين تقف خلفه جملة من الأسباب، والتي تفاعلت فيما بينها مع مرور الوقت لتشكل آلية متجددة ومركبة لإنتاج ظاهرة الفقر، والتي تشكل الرأي العام بشكل كبير لدرجة تستدعي تدخل من قبل صانع القرار ومن أهم مظاهرها اتساع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر، ومن بين الأسباب التي أدت إلى ظهور و تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر هي كالآتي:

- **حجم الأسرة:** إن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب أسرة متقاعد بنسبة **27.9** %، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة **16.70** %، وفي المرتبة الثالثة العامل اليدوي بـ **14.52** %، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سوى **10.76** %، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من مداخله الشهرية للنفقات الغذائية، والتي تفوق ميزانيتها **58** %، في حين تقسم نسبة **41** % من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، والنقل، ، والصحة(1).

- **التضخم:** يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح

---

(1) تقرير المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية، الجزائر، 2005.

ضمن تعداد الفقراء، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر في بداية التسعينيات بأكثر من 17%.

- **برامج التصحيح الهيكلي:** أدى إلى تنامي الفقر، وإفقار الطبقات الوسطى، وازدياد معدلاته ، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية أدى إلى تسريح ما يقارب **500.000**عامل سنة **1995**، وغلق أكثر من **503** مؤسسة تضم **96000** عامل، وبدأت ظاهرة البطالة تطفو على السطح مشكلة العنصر الأساسي في الفقر(1).

- **الفساد والبيروقراطية:** تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، وصنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة**2010** (CPI) الجزائر في المركز **105** من أصل **178** دولة شملها التقرير، ورغم تسجيل الجزائر تحسنًا نسبيًا بإحرازها **2.9** على **10**، بالمقارنة مع **2.8**والمركز **111** سنة **2009**، إلا أن الجزائر لا تزال مصنفة ضمن البلدان الأكثر فسادًا في العالم(2).
-**الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في بداية التسعينيات:** عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة في بداية تسعينيات مع أحداث أكتوبر**1988**، وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها، هذه الظروف أدت إلى وجود نسبة كبيرة من الفقر في هذه الفترة.

هذه النتائج تؤثر بدرجة كبيرة على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام(3).

ثالثا : محددات الفقر في الجزائر

(1)AbdelmajidBouzidi(2000), les années 90 de l'économe Algérienne, Algérie, ENAG, P 85.

(2)World Development Indicators,2011, CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector rating , .

http://search.worldbank.org/all?qterm=raport%20of%20corruption%202011.

(3)سلطان بلغيث، **الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر**، "مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، 2 يناير 2007،" WWW.ULUM.NL بتصرف.

تتعدد وتتوسع المهام المنوطة بصانع القرار بشكل دوري ومستمر، نظرا لزيادة التوقعات الشعبية وزيادة الوعي لدي المواطنين بأن صانع القرار موجود لخدمتهم ، ويستلزم ذلك أن يحدد معايير مشكلة الفقر التي يتصدي لها من خلال وضع السياسات العامة، والفقر في الجزائر لا يتوقف على متغير واحد وهو مستوي الدخل، بل يتجاوز ذلك ليشمل متغير الفقر البشري الذي يأخذ بعين الاعتبار المعاير السياسية والاجتماعية والثقافية، والتي تتمثل في صنع القرار المحلي والوطني، "الأمن، الأمية، الصحة،الماء الصالح لشرب ...الخ" ، ومن بين المعاير التي تحدد طبيعة الفقر في الجزائر المعاير التالية :

- **المداخيل والأسعار:** عند التطرق إلى مصدر الدخول أظهرت دراسة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية LSMS**2005**، ووزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، أن غالبية الأسر الجزائرية تعتمد على الأجور والتحويلات مصدرا للدخل، كما وجد أن أكثر من **74.32**% من مجموع الدخول كانت عبارة عن عوائد الأجور والتحويلات المنتظمة، وعوائد الأجور غير الدائمة، حيث عرفت السياسة الاجتماعية للدولة سنة **2011** ارتفاعا في حجم التحويلات الاجتماعية إلى أكثر من **770** مليار دينار جزائري، أي ما يعادل **50**% من جباية البترول، و **12.6**% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت سنة **2012** إلى أكثر من **1200** مليار دج منها **200** مليار دج بالنسبة لدعم المواد الأساسية، الحليب، الحبوب، السكر، الزيوت، كما ارتفعت ميزانية التسيير من **2363.2**مليار دينار سنة **2004** إلى **4608** مليار دينار سنة **2012** [(1)]، لكن رغم هذه الزيادة إلا أن الأجر الأدنى يبقى ضعيف، **حيث** عرف الأجر الوطني الأدنى ارتفاعا من **1500**دج سنة **1991**إلى **12000** دج سنة **2007**، حيث تضاعف بـ **12** مرة خلال هذه الفترة، كما ارتفع إلى **18000** دج سنة **2012**،

- **البطالة والعمل:** تميزت سوق العمل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام **1999** بارتفاع كبير في نسبة البطالة، وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من **30 %**،واستمرت في الارتفاع خلال السنوات (**1990-2000**)، وهي الفترة التي تميزت بإتباع

(1) معطيات وزارة المالية الجزائرية،2013.

الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي ، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية، مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس التشغيل، وعليه تقهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية، والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة، وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة **1994**، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة **29.77 %** سنة **2000**، وصلت نسبة البطالة سنة **2015** **إلى**10.2 **%.**

-**مستوى الصحة العامة والتغذية:**نجد أن السمة الرئيسية للأسر الفقيرة هي التدهور في المستوى الصحي، الذي تعاني منه تلك الأسر بالمقارنة مع غيرها من الفئات، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الفقراء فعليا على التمتع بالرعاية الصحية نظرا لارتفاع تكاليفها، حيث أن ارتفاع أسعار الأدوية في الجزائر وعدم تعويض البعض منها، وتماطل مصالح الضمان الاجتماعي فيما يخص تعويضات نفقات الدواء والعلاج، خفض من استهلاك بعض الأدوية وخاصة المرتفعة الثمن(1)،وبلغ الإنفاق الصحي العام نسبة **3.8%** سنة **2003** من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي(2).

- **النمو السكاني:** بلغ النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة **2005-2010** ب% **1.5** بمجموع سكاني بلغ **37** مليون نسمة**2011**سنة تشكل فيها نسبة الشباب **75%**.

المطلب الثاني: المقاييس المعتمدة لقياس الفقر في الجزائر

إن من أهم عناصر الإدارة العامة، هو موضوع صياغة أجندة صانع القرار لأن محتوى الأجندة هو ما يحدد نشاطه ومجال حركته، وتحدد المشكلة التي سيعالجها، ولمعالجة ظاهرة الفقر والبحث لها عن حل يتطلب تحديد مقاييس لقياس خط الفقر الوطني، و قياس التغيرات التي تدخل علي هذه الظاهرة، وكذا معرفة حدتها خلال السنوات المقبلة من جميع جوانبها، للإدراك خصائصها ومعرفة الفئات المستهدفة من السياسات العامة الموجهة لظاهرة الفقر.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الأول 2005، الجزائر، ص 65.

(2)OMS , rapport sur la santé dans le monde, Organisation Mondiale de la santé , Genève, 2006, PP 199-201.

يعتبر وجود مقاييس لقياس الفقر أمر مهما وأساسيا في صنع سياسات عامة بشأنه، فهي وسيلة لتحقيق غاياتها، وكلما كانت المؤشرات والمقاييس دقيقة، ساعد ذلك على إعطاء فكرة وتصور واضح عن الأوضاع المعيشية، التي تختلف باختلاف المناطق والأشخاص، فالمقاييس المعتمدة لقياس الفقر تكون الأساس لما وراء وضع السياسات العامة المتعلقة بالفقر، وقد اعتمد صانع القرار الجزائري على مؤشرات ومقاييس معينة لمعرفة حاجيات المجتمع، وخصائص ظاهرة الفقر.

أولا: مؤشرات قياس الفقر في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول التي عانت من مشكلة الفقر، الأمر الذي يعني أن هناك انتقائية في تحديد هذه المشكلة، التي يتم التصدي لمعالجتها، والبحث عن حل لها يتطلب النظر إلى ما وراء وضع السياسات، أي ضرورة الانطلاق في تحديد مشكلة الفقر من حيث درجة الإلحاح والضرر لمعالجتها ويدخل ضمن هذه العملية معرفة مؤشرات قياس الفقر، ومن الطرق التي تعتمدها في قياس الفقر هي كالأتي:

أ- خط الفقر الدولي: تعتمد الجزائر على خط الفقر الدولي وهو **1** دولار* في اليوم، حيث تسعى إلى تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية الجديدة بحلول عام **2015**.

ب- **خط فقر الحد الأدنى" خط الفقر العام** قدر بـ **2791** دج للشخص سنة **1988** ، حيث قدرت في الريف بـ **2809** دج وفي الحضر بـ **2771** دج، وارتفعت سنة **1995** بـ **14706** دج، وقدرت نسبة الأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة بـ **8.1%** من المجتمع سنة **1988** ونسبة **14%** من المجتمع سنة **1995**، وانخفضت النسبة سنة **2000** إلى **12.1%** من المجتمع[1]،ووصلت النسبة إلى**5.7%**سنة **2005**[2]،هذا الانخفاض في خط

*- وصل عدد السكان الذين يعيشون على 1 دولار يوميا سنة 2005 نسبة 0.6 %من مجموع السكان، مما يعني أن هدف الألفية قد تحقق، وبذلك فإن هذا الخط أصبح ليس له معنى لقياس الفقر في الجزائر، للمزيد انظر إلى:) Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, Rapport établi par le gouvernement Algérien, Algérie, 2011, P24)

(1)Boulahbel Bachir, la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des société magrébine, volume4, CREAD ,2006, , P88.

(2)المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، تقرير حول تقييم المستوى المعيشي وقياس الفقر، (2005LSMS)

فقر الحد الأدنى راجع لتحسن مستوي معيشة المواطن في الحضر والريف وتحسن الحماية الاجتماعية.

ج- تقديرات خط الفقر المطلق: قدر خط الفقر المطلق في الجزائر عام **1988** بـ **2791**دج في الشهر، حيث قدر في الحضر بـ **2791**دج، أما في الريف فقد قدر بـ **2809**دج، وعند تقديره سنة **1995** وجد أنه يقدر بـ **14.827**دج بينما وصل حد الفقر المطلق سنة **2000** بـ **19.794**دج، هذا الارتفاع في خط الفقر المطلق راجع إلى ارتفاع الحد الأدنى من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية.

هـ-خط الفقر الغذائي" الفقر المدقع": يأخذ هذا الخط كمرجع سلة من المواد الغذائية التي تسمح للفرد باستهلاك حوالي **2160** حريرة يوميا، والقيمة النقدية لهذه العتبة قدرت عام **1988** بـ **2172** دج للشخص ، بحيث قدرت بـ **2165**دج في الريف و**2181** دج في الحضر، ووصلت هذه العتبة سنة **1995** إلى **10943** دج للشخص، حيث بلغت في الريف **10898** دج للشخص وفي الحضر **10991** دج للشخص، ووصلت هذه العتبة سنة **2000** بـ **13905** دج للشخص، حيث بلغت في الحضر بـ **13946** دج للشخص، وفي الريف بـ **13849**دج للشخص(1)،وقد بلغت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة بـ**5.7%** سنة **1998**، ووصلت إلى% **3.1**سنة **2000**،وانخفضت إلى **2.7%**سنة **2005**.

ثانيا: خصائص الفقرفي الجزائر

يرتبط تحليل ظاهرة الفقر بدراسة مسبباتها المباشرة، وتفهم كل ما يتعلق بجوانبها وخاصة خصائصها، وذلك من خلال الاحتكاك بالناس ومعرفة حقيقة الفقر، والفقراء ورصد أوجه الإنفاق والدخل للأسرة، والأنماط التي تتسم بها، مما تجعل صانع القرار يحسن اتخاذ القرار، والتي لخصها المركز الوطني الجزائري للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، الذي قام بإعداد دراسة لتقييم المستوى المعيشي والفقر سنة **2005** كالآتي(2):

---

(1)Commissariat à la planification et à la prospective, la pauvreté en 2000 en Algérie, septembre 2004, P8.

(2) المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، تقرير حول تقييم المستوى المعيشي وقياس الفقر، مرجع سابق.

1/ ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية عنها في المنطقة الحضرية، حيث نجد **22.7**%في المدن مقابل **22.3%**في المناطق الريفية أما فيما يخص شدة الفقر فهي عالية بشكل طفيف في المنطقة الريفية بنسبة **9.4%**مقابل **9.2%**في المنطقة الحضرية.

2/ لم يكن النمو مواليا للفقراء في الثمانينيات، وابتداءً من الألفية الثالثة تراجعت عدم المساواة في الجزائر، مما يدل على ارتفاع الحصة التي حصل عليها الفقراء وبدوره، هذا يؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر.

3/ فيما يخص دخل الأسرة وجد أن الدخل السنوي للأشخاص العاملين بشكل مؤقت قدر ب**117900** دج بينما قدر الدخل السنوي للموظفين بـ **443272.73** دج، ويرتفع مستوى الدخل أكثر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، حيث قدر بـ **268059.74** دج في المناطق الحضرية مقابل **213561.22 دج** في المناطق الريفية.

4/ تتوزع نفقات الاستهلاك على شكل **41.8%** تخص شراء نفقات منتجات غير غذائية، وتنقسم إلى نفقات السكن والتي تأتي في المرتبة الأولى بنسبة **23.6%**، ثم تأتي نفقات النقل والاتصال بنسبة **16.45%**، بعدها نفقات الصحة بنسبة **15.9%**، بينما تشمل النفقات الغذائية والتي تمثل **58.22%**من الميزانية الكلية، فشكلت الحبوب المرتبة الأولى بنسبة **25.46%**، الحليب ومشتقاته نسبة **13.68%.**

5/ تصنف الخدمات من حيث السكن(1)، وجد أن من بين **549** أسرة فقيرة أكثر من **50%** تشغل بيوتا تقليدية، ومن حيث مصدر التزود بالماء نجد أن الأسر الغنية تتزود بالمياه الصالحة للشرب عن طريق عداد داخل البيت، بينما الأسر الفقيرة فتتزود من آبار و منابع ، أما من حيث صنف المحروقات المستعملة وجد أن الأسر الغنية تعتمد بشكل خاص على غاز المدينة، بينما تعتمد الأسر الفقيرة على الفحم، بقايا الحصاد.

(1)وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقر LSMS2005، مرجع سابق.

6/ مشكلة الفقر لا تتوقف عند العاطلين عن العمل، بل تعدت إلى أولئك العاملين بأجر في القطاع العام المنظم، بالإضافة إلى جزء من العاملين في القطاع غير المنظم، والحرفيين، والعمال الموسميين

7/ ترتبط قياسات الفقر بصورة وثيقة بحجم الأسرة المعيشية، فالأسرة التي تتكون من فرد واحد لا تعاني عمليا من الفقر، في حين ترتفع معدلات الفقر مع زيادة حجم الأسرة ، فتصل إلى حوالي ربع الأفراد الذين يعيشون في أسرة يزيد عدد أفرادها عن عشرة أشخاص، كما تعيش الغالبية العظمى من الفقراء في أسر يتكون عدد أفرادها من 7.64 شخص في المتوسط(1).

8/ أوجه التباين بين المناطق وداخل المناطق نفسها واضحة على خريطة الفقر في الجزائر، فوصلت نسبة الفقر إلى في بلديات الهضاب الوسطى بـ **32.7%** ، وفي الجنوب الشرقي بنسبة **13.7%.**

المبحث الثاني: تطور الفقر في الجزائر

إن الإدراك العميق لظاهرة الفقر في الجزائر يقتضي منح عناية كبيرة وتعزيز وحدة وشمولية دراسة التاريخ الجزائري والصيني، وكشف النقاب عن الروابط البيئة الداخلية بين قضية الفقر وعلاقات التطور التدريجي.

مر الفقر في الجزائر بمراحل عديدة، بداية بفترة الاستعمار الفرنسي الذي دام 132 سنة، مرورا بفترة البناء والتشييد الذي أعقب الاستقلال، وقد حاولت فيه الدولة الوطنية وضع أسس دولة عصرية عن طريق استرجاع سيادتها كاملة غير منقوصة، تخللتها مخططات تنموية، مرورا بفترة الانهيار الاقتصادي مع نهاية الثمانينيات، وما نتج عنه من تردي الوضع الأمني، وما تبعها من إصلاحات والتحول نحوى الخيار التعددي القائم على اقتصاد السوق في الجانب الاقتصادي، ووصولا إلى المصالحة الوطنية، في بداية الألفية وما واكبها من تغيرا على أكثر من صعيد.

المطلب الأول: السياسة الاستعمارية وتكريس الفقر في الجزائر

الجزائر قبل عام 1830 كانت دولة نشيطة ويقوم اقتصادها على الرعي والزراعة في المناطق الداخلية والتبادل التجاري على السواحل،(2)وكانت تساهم في

---

(1)Rapport de synthèse, l’affinement de la carte de la pauvreté , Alger, mars 2006, P6.

(2) محمد بيومي مهران، **المغرب القديم**، الجزء التاسع، الإسكندرية: دار المعارف الجامعة: 1990، ص59.

التجارة الدولية عن طريق ما تصدره سنويا للخارج، حيث كانت متخصصة في إنتاج القمح، وكان يمثل أكثر من 90 بالمائة من قيمة صادرتها[1]، وكانت متقدمة في المجالات الأخرى(تعليم، صناعة)، حيث يقول دي جرمان "إن مدينة الجزائر وحدها سنة 1828 كان يوجد فيها حوالي 3000 نساجا و1200 خياطا و200 نساج حرير و1000 سكاك و80 حداد وعدد آخر من الحرفين المختلفين.[2]

الثورة في فرنسا أدخلت شعبها في دائرة الفقر، وأصبحت مدانة للخزانة الجزائرية ب 2,5 مليون فرك فرنسي، ونتيجة حادثة المروحة احتلت فرنسا الجزائر في 5جويلية 1830، انتهجت سياسة تفقير الجزائريين ورفع مستوى معيشة الأوربيين وباقي الأجناس التي استوطنت الجزائر وقضي الاستعمار على المنظومة التعليمية والتربوية والحرفية عندما سارع إلى إغلاق المدارس ومطاردة العلماء.

في الجانب الاقتصادي ولإفقار الشعب الجزائري اعتمدت السلطات الاستعمارية على فكرة رأسمالية التكتلات ذات الاتجاه الاحتكاري،[3]حيث تم ربط عملية التصنيع في الجزائر باقتصادها وكل عمل استثماري تقوم به فرنسا باتجاه الجزائر يصب في خدمة الاقتصاد الفرنسي، كما جعلت الجزائر مصدرا للموارد الأولية وسوقا لمنتجتها،[4]كما صادرت السلطات الفرنسية الأراضي(أرض العروش 1832، القبائل1846)، وهي وسيلة كسب الجزائريين لمعيشتهم.

---

(1) بهلول محمد بلقاسم حسن، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص119.

(2) أمال شوتري ، مرجع سابق الذكر، ص48.

(3)زايدي عبد العزيز،سابق الذكر، ص132.

(4)مصطفي زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر1980/1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص106.

نتيجة هذه السياسات التفقرية، قل الغذاء وتقلصت فرص العمل ووصلت نسبة البطالة إلى40%، والأجور كانت في حدها الأدنى[1]، وارتفع عدد الأمين إلى 80%، وتدهورت الأوضاع الصحية للمواطنين وانتشرت الأوبئة والأمراض وتفاقمت مع ظاهرة الفقر، كما حدثت مجاعة بشرية لنقص الطعام في العديد من المدن والقرى.

انتقل الشعب الجزائري من الغنى إلى الفقر في المراحل الأولى من الاستعمار وصولا إلى درجة الفقر المدقع، ويعيش معظمهم في الأرياف والهضاب العليا وعلى حواشي المدن الكبرى.

المطلب الثاني: دالة الفقر في الجزائر في ظل الدولة الوطنية الحديثة

لقد وجد الجزائريون أنفسهم غداة الاستقلال بعيدا عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، حيث أتت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر لتدمير متعمد للبلد، وللهوية الوطنية والنظام الاجتماعي للسكان الأصليين، وبلغ مجموع السكان الفرنسيين في الجزائر في تلك المرحلة ما يقرب من مليون ساكن، وتملك معظم المستوطنين الأراضي الخصبة وارتبط التفاوت الصارخ في توزيع الدخل مع ثنائية في هياكل الإنتاج، حيث كان توزيع الأراضي على نحو**800**هكتار كمتوسط للمستوطنين وكانت دخولهم حوالي **60**٪ من مجموع الدخول، مقابل **8** إلى **10** هكتار متوسط الجزائريين أصحاب الأراضي الأصليين، وكان ما بين **65%**و **75%** من سكان الجزائر يعيشون في فقر مدقع خلال هذه المرحلة[2].

---

(1) بن اشهون عبد اللطيف ، **تكوين التخلف في الجزائر:محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1963/1830**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1979، ص263.

(2)BenachenhouAbdellatif (1982), La Migration Rurale en Algérie,Editions de l'entreprise nationale de l'imprimerie commerciale, Alger, P 10.

أولا: العدالة الاجتماعية كإيديولوجية لمحاربة الفقر في الجزائر

عمل صانع القرار السياسي الجزائري على تنفيذ، ما جاء في بيان أول نوفمبر(1)، وميثاق الصومام(2)، وميثاق طرابلس1962(3)، لمواجهة الوضع المأساوي والمزري نتيجة سنوات الحرب، ومخلفات الاستعمار، وسياسته المنتهجة، وتدهور الحالة الاقتصادية، والاجتماعية، حيث ورث صانع القرار 11 مليون مواطن مهددين بالمجاعة، و2 مليون فلاح في السجون، و70 ٪ في حالة بطالة دائمة، ولتجاوز الوضع الصعب اتخذ صانع القرار مجموعة من الإجراءات الضرورية تعتبر أساسية ومصيرية، تمثلت هذه الإجراءات في الأتي(4):

- تأسيس لجان لتسير الملكيات(الفلاحية، الصناعية، التجارية)التي تركها المعمرون، منها 330 مؤسسة صناعية (الغذاء، الخشب، مواد البناء، المحاجر).
- إنشاء شركات وطنية (شركة الكهرباء والغاز، شركة النقل وتسويق المحروقات)، وإنشاء الدواوين(الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني لتوزيع، الديوان الوطني للإصلاح الزراعي).
- بناء هياكل مالية (البنك المركزي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط).إن هذه الإجراءات لم تكن ناتجة عن خيارات إيديولوجية وأوضحت المعالم والإحداثيات مسبقا، بقدر ما كانت أمرا واقعا أملته ظروف تلك المرحلة(5)،بعد عام 1965 تبني صانع القرار النهج الاشتراكي القائم على التخطيط لتحقيق التنمية من خلال القيام برسم برامج وخطط تنموية طويلة المدى تمتد من عام 1965 إلى عام 1980 وكانت البداية بمخطط ثلاثي أتبع بمخطط رباعي أول وثاني ومخطط خماسي أول وثاني، حيث أخذت

---

(1) أنظر في بيان أول نوفمبر 1954.

(2) الحسين بركة، **أبعاد الأزمة في الجزائر**، شركة دار هومة لطباعة والترجمة والنشر والتوزيع ، برج الكفان الجزائر، دون طبعة، 1997، ص 42.

(3) محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية لنشر الكتاب ، الجزائر، دون طبعة، 1984، ص252.

(4)زايدي عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص132.

(5)محمد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع العام للجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص11.

الدولة على عاتقها تحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية الحاجات الأساسية، وضمان الرفاه الاجتماعي وتوزيع الثروة والتضامن الاجتماعي، حيث كانت الدولة المسئول عن توفير فرص العمل والبنية التحتية، والخدمات خاصة في مجال التعليم، الصحة، والإسكان منخفض الإيجار، والسلع الأساسية المدعومة من خلال نظام التخطيط المركزي.

كما اختارت نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على الفقر، والذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة[(1)]، حيث انتهجت النموذج المعتمد على الصناعات المصنعة الذي يركز على التخطيط، وعلى برامج واسعة للتنمية الصناعية، وساعد ذلك انتعاش أسعار النفط بين سنتي **1972-1974**[(2)]، ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق هدفين يرمي الأول إلى تلبية الاحتياجات الضرورية للسكان، في حين يهدف الثاني إلى إنشاء اقتصاد قادر على توسيع قدراته الإنتاجية من تلقاء نفسه، وحل مشكلة التشغيل.

إن الزيادة الضخمة غير المتوقعة في أسعار النفط، واعتماد سياسة الاقتراض من الخارج على نطاق واسع، تحت شعار المساواة الاجتماعية أدت إلى امتصاص البطالة، تحسين مستوى المعيشة نتيجة لارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك وتحسن في توزيع الدخل، تحسين مستوى التعليم، سياسات الطب المجاني، كل هذا انعكس على نسبة الفقر.

نتيجة الأزمة الاقتصادية في الثمانينات تبني صانع القرار قرارا في أكتوبر **1980**[(3)]بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما استهدفت هذه الفترة إشباعا لطلب المحلي، لذا وضعت برامج استعجاليه كمخطط ضد الندرة والذي فضل استيراد السلع الاستهلاكية وذلك تماشيا مع شعار"**من أجل حياة أفضل**".ولمتصمد أمام انخفاض سعر البترول ابتداء من شهر مارس**1983**، حيث أجبر انهيار أسعار

---

(1)عبد الله بن دعيدة، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بحوث الندوة الفكرية التى نضمها المركزالوطنى للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط- الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير2005، الطبعة الثانية، ص 355.

(2) وزارة الصناعة، **تاريخ الصناعة الجزائرية**، 30 أكتوبر2002، ص 5-6.

(3) محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر،1993، ص30.

النفط عام **1986** إلى**7** دولار السلطات إلى فرض سياسة التقشف، التي تقوم على تقليص الواردات والنفقات الحكومية(1) نتيجة العجز في فائض احتياط النقد من العملات الأجنبية، وهذا ما ترتب عليه نتائج و خيمة على سير الجهاز الإنتاجي و تغطية احتياجات السكان، مما أثر على الأسعار المواد الأساسية التي ارتفعت بنسبة كبيرة، وقل الاستهلاك وتأثرت الطبقة الوسطي وبدأت تدريجيا تدخل في زمرة الطبقة الفقيرة التي زاد عددها في هذه المرحلة، ومن أهم المؤشرات المسجلة في هذه المرحلة(2):

- بقاء معدل النمو الديمغرافي في حدود 3٪ وتضاعف العدد الإجمالي لسكان، إذ تجاوز 10 ملاين نسمة إبان الاستقلال ليصل إلى 21.8 مليونا نسمة سنة 1985.
- انخفاض نسبة البطالة من 32 ٪ سنة 1966، إلى 22 ٪ سنة 1977، إلى 8.7 سنة 1984، ثم عاودت ارتفاع حيث بلغت 16٪ عام 1985.
- زيادة نسبة التضخم من 4.8 سنة 1970 إلى 9.2 ٪ سنة 1980 إلى 10.5 ٪ سنة 1985 علي الرغم من دعم الأسعار.

ومع انخفاض مداخل السياسات العامة الاستخراجية سنة 1986 دخلت الجزائر في أزمة مالية حادة انعكست في الآتي(3):

- زيادة معدل البطالة من 16 سنة 1985 إلى 19.7 بالمائة سنة 1990.
- زيادة في معدلات التضخم من 10.5٪ سنة 1985، إلى 31.7٪ سنة 1990.
- زيادة في معدلات الفقر الذي وصل إلى**8.1**٪ عام **1988**.

ورغم التحسينات التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة والممتدة علي مدار 30 سنة، إلا أن ظاهرة الفقر كانت متواجدة، إن لم تكن بكثرة فهي موجودة في المدن الداخلية وفي بلديات الهضاب العليا والصحراء.

---

(1) تقريرالمجلسالوطنيالاقتصاديوالاجتماعي،نوفمبر 1998 ، مرجع سابق، ص12.

(2) أمال شوتري، مرجع سابق الذكر، ص86.

(3)صحروري نادية، **تحليل وقياس الفقر في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008 ، ص78.

ثانيا: تقويض اقتصاد السوق للأدوار الاجتماعية في الجزائر.

نتيجة أحداث 8 أكتوبر 1988 غير صانع القرار الجزائري توجهه، من فكر اشتراكي إلى الفكر الليبرالي القائم على التعددية في المجال السياسي، وخيار اقتصاد السوق في المجال الاقتصادي، حيث تبني الجيل الأول من الإصلاحات والتي من بينها برنامج إعادة الهيكلة[1] بدعم من صندوق النقد الدولي*،هذا البرنامج ترك آثارا على القطاع الاجتماعي، تبدو غير مرضية، وعلى صعيد التشغيل فإن الحالة العامة تدهورت نتيجة غياب الاستثمارات، وفي ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف البرنامج، قامت المؤسسات بعملية التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، حيث أنه بتاريخ 1997/12/31 تم حل 76 مؤسسة من أصل 411 مؤسسة عمومية اقتصادية موزعة على 11 شركة قابضة*، أي 367 وحدة من أصل 1481، ونتج عن هذا تسريح حوالي 160000 من مجموع 5734941، ونفس الإجراءات تم اعتمادها مع المؤسسات العمومية المحلية التي تديرها خمس شركات قابضة، بحيث تم حل 131 مؤسسة من أصل 1321 مؤسسة، ومن أهم المؤشرات المسجلة في هذه المرحلة :

---

(1) Bulletin du FMI , Septembre 1992 , P16.

*- بدأت أول محاولة لإعادة استقرار الاقتصاد الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي من 31ماي 1989 إلى ماي 1990، وتميزت بسرية تامة نظرا للوضع السياسي الذي كانت تعرفه الجزائر، وعدم الرضا الشعبي للتعامل مع الصندوق، وللمزيد من الاطلاع انظر :

(Maamar Boudersa, la ruine de l L' economie Algèrienne sous chadli ,Algèrie: èdition Rahma,1993)

-كما بدأ الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني من 3 جوان 1991 إلى 03/31/ 1992 وللمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة:

(Abdelouahab keramane, " L'experience Algèrienne de passage a l èconomie de marche", Media Bank, N015, Banque d L'Algerie, Juin1993)

- ولقد أبرم الاتفاق الثالث للاستعداد الائتمانى من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، وللمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة:

(Banque d L'Algerie, rèsume du programme stand by, 1995)

*- في سبتمبر 2001 تم حل الشركات القابضة وعوضت سنة 2002 بشركات مساهمة.

- تفاقم البطالة وانتقلت من نسبة 24 % سنة 1994 لتصل إلى أكثر من % 29 سنة1997، ومست هذه البطالة فئة الشباب بحيث أكثر من80% من العاطلين [1].
- وصل معدل الفقر في هذه المرحلة إلى أكثر من 28%سنة 1997، ووصل المعدل إلى 20% سنة 1998.
- تضاعف الأجر القاعدي ب 6 مرات مابين 1990 و1998.
- انخفاض معدل التضخم من 31.7 بالمائة سنة 1992 إلى 5 بالمائة سنة 1998.
- تكوين احتياطي صرف تجاوز 2.1 مليار دولار سنة 1992 و 6.8 مليار دولار سنة 1998.

- معدل الفقر في الحضر ارتفع خلال الفترة 1988-2000 أكثر من 50 %، بينما ارتفع في الريف خلال نفس الفترة بـ 35 %، وذلك راجع للهجرة الكبيرة من الريف إلى الحضر بسبب تدهور الظروف الأمنية خلال هذه الفترة، وقد ترتب عن هذا فقدان للعديد من سكان الريف لوظائفهم وممتلكاتهم وانضمامهم إلى وانضمامهم إلى شريحة الفقراء في المدن[2].

- ظهور فقراء جدد في هذه المرحلة ينتمون إلى الطبقة الوسطى، يعد ظاهرة مستجدة تضفي على الفقر ميزات جديدة.

- 50% من سكان الريف يعيشون أقصي درجات الفقر المادي.

---

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لـ PAS،1998.

(2) إبراهيم توهامي، **البلدان النامية أمام تحديات الفقر**، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة قسنطينة الجزائر، العدد 20، ديسمبر 2003، ص105.

المطلب الثالث: الفقرفي الجزائرفي الألفية الجديدة

بداية الألفية عرفت الجزائر تغيرا في إدارة الحكم، حيث انتقلت السلطة إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حصل على شرعية (عن طريق الانتخابات)، وعلى المشروعية (رضا الشعب عن طريق الاستفتاء حول المصالحة).

عالج الجانب الأمني(أرسى الأمن، والاستقرار)، وتم احتواء مختلف الأحزاب (الإسلامية، الوطنية، العلمانية..)، عادت الدبلوماسية إلى النشاط، وتحسنت صورة الجزائر في الإعلام الدولي، لأن الصورة كانت تعبر عن حالة حرب ومأساة*(1)*.

شهدت أسعار النفط ارتفاعا، تقلصت المديونية الخارجية، ارتفع احتياط الصرف من العملة الصعبة، تعززت فرص ومجالات النمو الاقتصادي الكلي المستدام، ونشطت الحركة الاقتصادية من خلال تعزيز معدلات الإنفاق العام، بالإضافة إلى تشجيع الإنفاق الاستثماري الخاص من خلال إعطائه دورا رياديا في تمويل بعض المشاريع، وتنفيذها، وإدارتها.

في ظل هذا الوضع العام، ولمواجهة مشكلة الفقر التي مست عدد كبير من المواطنين، وأثرت على استقرار البلد، عقدت الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء عام 2000، والتي حددت مجموعة من السياسات والإجراءات الواجب على صانع القرار الاسترشاد بها، في صياغة السياسات العامة، حيث جند صانع القرار السياسي في هذه المرحلة الإمكانيات المادية والطاقات البشرية والخبرات الأجنبية بغرض إعداد وتنفيذ سياسات عامة، تعتمد على الاستثمار الحكومي لتحسين المستوى المعيشي لمجموع مواطنيها، وقد تم إطلاق هذه الاستثمارات العمومية على شكل برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو، هذه البرامج أعطت الأولوية في سياستها إلى القطاع الخاص ودعم الاستثمار الأجنبي من أجل ضمان الحصول على نتائج ممكنة لتنمية الوطنية، وقد عرفت فترة الحكم الأول بتحسن حالة الفقر، وارتفاع مستوى المعيشة، نتيجة زيادة أسعار النفط، وزيادة المداخيل من العملة الصعبة، وقد تم إهمال قطاع الإنتاج الصناعي والفلاحي*(2)*، *ومع العهدة الثانية (2009/2004) زاد من توزيع الأموال*

(1) هيو روبرتس، **الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل**، أبوظبي: مركز الإمارات للدرسات والبحوث الإستراتجية، ص7.

(2) زايدي عبد العزيز ، مرجع سابق الذكر، ص160.

المخصصة لخمسة قطاعات رئيسية، متعلقة بتحسين الظروف المعيشية للسكان وهي كالآتي:

- قطاعات (الصحة ، التعليم، السكن).
- برامج التنمية المحلية.
- قطاع توزيع المياه والكهرباء والغاز.
- قطاع الشباب والرياضة.
- قطاع التهيئة العمرانية.

أما في العهدة الثالثة (2014/2009)، فقد عمل على تدارك التأخر في التنمية الذي كان بسبب الأزمة المالية، وقد شهدت أوضاع الفقراء تحسنا كبيرة وانخفض عددهم ومن أهم المؤشرات المسجلة في هذه المرحلة*(1)*:

-انخفضت نسبة الفقر المدقع سنة 2000 لتصل النسبة إلى **3.1 %** ، ووصلت نسبة خط الفقر العام **12.1%** بمجموع **3719000**فقير.

- انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين من **12.13%** سنة **1995**إلى**6.39%**سنة**2005**، وهذا التحسن يرجع إلى تحسن ظروف المعيشة بصفة عامة والتقدم الطبي، والدور الفعال لبرامج الوقاية لمكافحة الأمراض، كما قد يرجع ذلك إلى انخفاض وفيات الأطفال، وتحسن العمر المتوقع عند الولادة.

- انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة **15** سنة فما فوق من **33.40%**سنة **1999**إلى**23.70%** سنة **2005**، وهذا يرجع إلى نشاط برامج محو الأمية.

- انخفاض نسبة السكان المحرومين من الماء الصالح للشرب من **22.00%** سنة **1995**إلى**5.00%**سنة**2005**، وذلك راجع لتحسن ظروف السكن حيث أن أكثر من **78.2%** من الأسر تقطن سكنات تم ربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب*(2)*، كما أن **71.2%** من الأسر تقطن سكنات تم ربطها بشبكة التطهير.

(1) أمال شوتري، مرجع سابق الذكر، ص 88.

(2) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2007.

-انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن لأقل من 5 سنوات من **13.00%** سنة **1995** إلى**3.5 %** سنة **2005** ، وذلك راجع إلى تحسن ظروف متابعة الحمل والولادة وتلقي **88%** من الأطفال بعد الولادة التلقيحات المبكرة والمجانية.

- تسجيل التحويلات الاجتماعية للدولة لمبلغ 740 مليار دينار جزائري (12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي).

- إنفاق استثماري عام قدر ب 3000.7 مليار دينار جزائري.

- ارتفاع القروض الموجهة للمؤسسات حيث ارتفعت هذه القروض من 1116 مليار دينار جزائري سنة 2002 إلى 1417 مليار دينار سنة 2004[(1)].

المبحث الثالث: فلسفة مكافحة الفقر في الجزائر

إن صانع القرار مثله مثل أي إنسان يتفاعل مع الأوضاع والمستجدات ومع البيئة الواسعة المحيطة به ويتأثر بالعوامل والمتغيرات والقيم والثقافات وما يمكن أن يكون عليه المجتمع داخليا وخارجيا، ومن أكثر القضايا إلحاحا على أجندته السياسية قضية الفقر التي تشكل معيار لتوجهاته الفكرية وقناعاته الشخصية فمن خلالها تتم معالجة هذه القضية.

الفقر على أنواع ومحدداته مختلفة، وأسبابه متنوعة وطرق قياسه متعددة، وهو متغير من مرحلة إلى أخرى وفي المنطقة الواحدة، ومعالجة صانع القرار لهذه القضية، تتطلب مزيد من الاستعدادات الفكرية والتصورات العقلية لتكيف مع هذه التطورات وهي متغيرة ومختلفة في المكان والزمان، ومرتبطة بالمعتقدات المجربة والقيم المعاشة .

المطلب الأول: الملامح الفكرية لصانع القرار الجزائري(1990/1962)

إن المتتبع والمتصفح لبيانات السياسة العامة، ومواثيق، ودساتير وتشريعات الدولة الجزائرية والصينية، وتتبع مسارات صانع القرار السياسي في مختلف مراحل حكمه، يجد أن فلسفة صانع القرار الجزائري في مكافحة الفقر، خلال فترة الاستقلال وبناء الدولة الوطنية اندرجت ضمن الإطار العام، حيث كان بند القضاء على التخلف

(1)أمال شوتري، مرجع سابق الذكر، ص 122.

ورفع مستوى المعيشة للمواطنين على رأس الأجندة السياسية لصانع القرار، أما كلمة الفقر ككلمة ذات مدلول واضح لم تكن في قاموسه ولم يستعملها وإنما استعمل كلمات مرادفة وقريبة المعني منها، ولتحقق أكبر عائد اجتماعي عمد إلى استكمال السيطرة الوطنية على النشاط الاقتصادي عن طريق التأمين، لضمان تعبئة الموارد في ميدان التنمية، رغم أن صانع القرار لم يحدد أهداف القضاء على الفقر بوضوح وبإستراتجية أساسية ولم يربط بين تخفيف الفقر ودفع التنمية وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما انه لم يقم بوضع إجراءات عملية ملموسة تعكس وجهة نضره حول الفقر، ولم يتعامل معها بطريقة محدد ولم يرسم سياسات صريحة للحد منه، بل كل توجهاته جاءت في سياق الحلول الكلية للتنمية وكانت السياسات المتعلقة بالتنمية وخاصة خلال السبعينات وأوائل الثمانينات وفي المجال الاقتصادي(بناء المصانع خاصة الصناعة الثقيلة، والبنية التحتية من طرق وسكك حديدية، ومطارات ومحطات)، والاجتماعي ترتكز على(توفير فرص عمل، دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، مجانية الصحة والتعليم وتشيد العشرات من المدارس والثانويات والجامعات، والمستشفيات والعيادات الطبية)، كانت بارزة وذات أثر في علاج ظاهرة الفقر، حيث ركز جهوده على السياسات الاستخراجية الاستثمارية العامة، من خلال إنشاء مجموعة طموحة من الصناعات الكبرى، المرتبطة بصناعة النفط والغاز الذي تمتلك منه الجزائر احتياطات كبيرة تكفي الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة، والذي يوفر العوائد المالية من العملة الصعبة التي تدير القطاعات الأخرى، وهو ما تفسره المبالغ المرصدة لها من خلال مخطط ثلاثي(1967/1969) أتبع بمخطط رباعي أول (1970/1973) وثان(1974/1977)، ومخطط خماسي أول وثان[1].

المطلب الثاني: الملامح الفكرية لصانع لقرارالجزائري (1990/2000)

صانع القرار الجزائري ولمواكبة التحولات الداخلية والخارجية ونهاية الغطاء الإيديولوجي، وانتصار الديمقراطية الليبرالية، وإعلان فشل مقاربة التنمية في القضاء علي الفقر، وتقليل من عدد الفقراء ومع وجود اختلالا هيكليا في الاقتصاد وعجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع المديونية الخارجية، وارتفاع معدل التضخم، اختار سياسة

---

(1)أمال شوتري، **دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر**، رسالة دكتورة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2009، ص 87

عامة بديلة هي في حقيقة الأمر استمرارية للسياسات السابقة، لكن بشيء من التعديلات التدريجية لاحتواء هذه الأوضاع والتخفيف من أثارها الجانبية، التي تعيق الحد من الفقر.

ركزت السياسات العامة البديلة في الجانب الاقتصادي على الإصلاح الهيكلي الذي يرمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسات كعامل اقتصادي، يتمتع بالاستقلالية ووضع سياسات تنظيمية تكرس دور صانع القرار كمنظم إستراتيجي، أي أنه انتقل من الفصل بين التنمية والسياسة كحل لمعضلة الفقر إلى مقاربة جديدة قائمة على الربط بين التنمية والسياسة، حيث حدث انتقال من مشروطية اقتصادية للقضاء على التخلف والفقر إلى مشروطية سياسية، لتفكيك هذه المعضلة، أي تفعيل أدوات الحكم الراشد لتفكيك مشكلة الفقر، وبعد مرور سنوات من تطبيق هذا الخيار وبالرغم من تحقيق بعض النتائج في ميدان التوازنات الاقتصادية، فإنها لم تستجب لطموحات غالبية المواطنين والمتمثلة في تحسين ظروف المعيشة، وخلق مناصب عمل، بل اتسعت ظاهرة الفقر لتشمل فئات الدخل المتوسط، وتراجع المستوي المعيشي وتفاقم مشكلة البطالة.

ولتخفيف أثارها السلبية قام صانع القرار بوضع أجهزة للحماية الاجتماعية بهدف توفير قدر من الحماية للفقراء، وعلى رأسها وكالة التنمية الاجتماعية التي تأسست سنة 1991 وهي مكونة من:(الشبكة الاجتماعية، أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، عقود ما قبل التشغيل، القرض المصغر) ونشاطات التضامن الوطني شملت عدة مجالات ولاسيما(التضامن المدرس، إعانة السكن، المساعدات الموجهة للفئات الضعيفة، الشبكة الاجتماعية، منحة التأمين الجزافية)[1]، برامج المساعدة على التشغيل ومحاربة البطالة وخلق النشاط ومن أهمها(أشغال المنفعة العامة كثيفة العمالة، عقود ما قبل التشغيل، التشغيل المأجور بمبادرة محلية).

بالظاهرة باتخاذ بدائل أخرى متنوعة، وتم إسناد المهمة إلى وزارة التضامن الوطني، كما شرع في منح الدعم وتقديم المساعدات والإعانات للفئات المحرومة والمعدمة، وتم إعادة هيكلة النشاط الاجتماعي وخلق مؤسسات وهيئات جديدة تسهر

(1)اعمر بوزيد امحمد، مرجع سابق الذكر، ص260.

على ذلك بالإضافة إلى مختلف الآليات المتبعة في مكافحة الفقر، كما برزت سنة 2003 فكرة صندوق الزكاة كأداة لمعالجة الفقر.

المطلب الثالث: الملامح الفكرية لصانع القرار الجزائري (2016/2000)

مع بداية الألفية الجديد زاد الاهتمام العالمي بظاهرة الفقر والفقراء، وعقدت ندوات ومؤتمرات دولية لتفكيكها ومحاولة إيجاد حلول لها، من خلال التعاون مع مختلف الأطراف من مجتمع مدني وقطاع خاص، باعتبارها أكبر تحد يواجه العالم اليوم، وهو ما تجلى في مؤتمر قيمة الألفية[1]* المنعقد في سبتمبر 2000، والذي تمخض عنه إعلان الألفية الذي تضمن "الأهداف الإنمائية الألفية " وعلى هذا الأساس اتخذت صانع القرار الجزائري جملة من الإجراءات الخاصة بمكافحة الفقر، توجت بتبنيه سياسة الحكم الراشد، وعقد الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء عام 2000[(2)]، التي أفضت إلى تحديد مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الواجب إتباعها للحد من الفقر والإقصاء، وهو ما تجسد من خلال مخرجات صانع القرار المتجلية في البرامج الإنمائية طويلة المدى، والتكفل بالبعد الاجتماعي للتنمية قصد تحقيق التوازن الجهوي، وإعادة إنعاش الفضاء الاقتصادي الوطني، ودعم النمو، وكذا خلق مناصب شغل إضافة إلى محاربة الفقر بواسطة برامج إنمائية كبيرة، يمكن توضيحها في جملة النقاط التالية:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي(2004/2000).
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2009/2005) .

---

* تتمثل اهداف الألفية في:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
3. تعزيز المساواة بين الجنسين
4. تخفيض معدل وفيات الأطفال
5. تحسين الصحة النفسية
6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/السيد والملا ريا وغيرهما من الأمراض
7. ضمان الاستدامة البيئية
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

(2)تحت الرعاية السامية لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية، الندوة الوطنية الأولي حول مكافحة الفقر والإقصاء.قصر الأمم ، نادي الصنوبر 30/29/28 أكتوبر2000، 04.

- برنامج الخماسي الخاص بالفترة 2014/2010.

وتواصل الاهتمام أكثر بالظاهرة باتخاذ بدائل أخرى متنوعة، وتم إسناد المهمة إلى وزارة التضامن الوطني، كما شرع في منح الدعم وتقديم المساعدات والإعانات للفئات المحرومة والمعدمة، وتم إعادة هيكلة النشاط الاجتماعي وخلق مؤسسات وهيئات جديدة تسهر على ذلك بالإضافة إلى مختلف الآليات المتبعة في مكافحة الفقر، كما برزت سنة 2003 فكرة صندوق الزكاة كأداة لمعالجة الفقر.

الفصل الرابع
السياسات المتبعة في مكافحة الفقر في الجزائر
(2016/2000)

الفصل الرابع: السياسات المتبعة في مكافحة الفقر في الجزائر (2016/2000)

يعتبر القضاء على الفقر من اعنف التحديات التي واجهت الجزائر ، خاصة في مضاعفتها التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والنظام السياسي والممتدة المفعول ولكثرة عدد الفقراء الذين عانوا الفقر والحرمان، الأمر الذي مثل خطورة كبيرة على عملية التنمية، وبشكل كبير على الأهداف الطموحة التي سعي صانع القرار لتحقيقها، و موضوع الفقر كان من بين عديد القضايا المختلفة التي يجري النظر فيها، وأكثرها ضغط على أجندته السياسية، ونظرا إلى تعقيد قضية الفقر وزيادة الاهتمام بها، تعامل معها بطرق مختلفة خلال عملية اتخاذ القرار وتنفيذه وتقييمه باعتباره وسيلة لضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة للمواطنين، مع الحد الأدنى من سمات المعاملة الخاصة بالفقراء عن طريق مجموعة من البدائل في شكل سياسات عامة، قائمة على الاستخراج و التوزيع والتنظيم .

ينتشر الفقر في الجزائر بصورة عامة، وأكثر في المناطق الريفية والداخلية ، وزاد من حدته الفروق بين المدن والأرياف وبين المناطق الداخلية والساحلية، وبين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وبين التنمية والطبيعة، هذه التحديات شكلت ضغطا مضاعفا على أجندة صانع القرار الذي وضع إستراتجية متكاملة للقضاء على الفقر حيث خطط ورسم ونفذ أعمال لمساعدة الفقراء وتحسين أوضاع المواطنين ورفع مستوي المعيشة تمهيدا لتحقيق هدف الدولة الميسورة الحال، من خلال الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية والخبرة التي اكتسبها في العقود الأخيرة ذات الخصائص الجزائرية لمساعدة الفقراء، وعليه سوف تتم دراسة هذا الفصل ضمن المباحث التالية:

- المبحث الأول: السياسة العامة الإستخراجية المتبعة في مكافحة الفقر
- المبحث الثاني: السياسة العامة التوزيعية المتبعة في مكافحة الفقر
- المبحث الثالث: السياسة العامة التنظيمية المتبعة في مكافحة الفقر

المبحث الأول: السياسات العامة الإستخراجية المتبعة في مكافحة الفقر

تحضي قضية الفقر والتخفيف منه باهتمام كبير من جانب صانع القرار الجزائري ، حيث عمل على تحسين أداء الاقتصاد وتقديم أفضل الخدمات العامة بتعبئة الموارد البشرية والمادية لبناء اقتصاد قوي، يضمن توفير أساليب تساعد على القضاء الفقر وتقليل عدد الفقراء ومن أكثر السياسات العامة تطبيقا على أرض الواقع هي السياسات العامة الاستخراجية، وهذه السياسات العامة الموجهة لمواجهة ظاهرة الفقر تظهر على شكل قرارات سلطوية، تعبر عن الخيارات التي انتهجها صانع القرار في مساعدة الفقراء، والحد من الفقر على نطاق واسع، وتحسين البنية التحتية، بالمناطق الفقيرة.

تقوم هذه السياسات على تعبئة الموارد المالية واستخراجها لزيادة الاستثمار وبناء البنية التحتية بجميع أنحاء البلاد التي لها علاقة بالاقتصاد الوطني ومعيشة الشعب وذلك لتحقيق التنمية الوطنية واستعادة فعالية الاقتصاد، وتعزز حيوية المؤسسات مما يساهم في زيادة الدخل بمختلف القطاعات وترتفع معه مستويات الدخل والاستهلاك لجميع المواطنين، وبدوره يساعد على القضاء على الفقر وتقلل عدد الفقراء.

إن السياسة العامة الاستخراجية هي عملية لا يمكن الاستغناء عنها في التحول من مجتمع فقير إلي مجتمع حديث رغد العيش. وخلال مسار التطور التاريخي كانت الجزائر سباقة إلي استغلال الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية المتاحة لتجاوز عتبة الفقر دفع عملية التنمية الرامية لزيادة الدخل الوطني وتحسين مستوي التطور والرقي، وتقديم العون والمساعدة للمحتاجين والفقراء، واتخاذ التدابير الضرورية لزيادة الإنفاق علي المستوي الوطني والمحلي وزيادة استثمار الأموال في العديد من المرافق الأساسية التي توفر حاجيات معيشية الشعب.

المطلب الأول: السياسات العامة الاستخراجية العمومية (الاستثمار العام) في الجزائر

القضاء على الفقر وتقليل عدد الفقراء مرتبط بتنشيط الحركة الاقتصادية في الجزائر وتدبير احتياجات من الاستثمار العام، وتطوير القدرات التنافسية الداخلية والخارجية بما يساهم في رفع المستوي المعيشي للمواطنين وزيادة رفاهيتهم، ركز صانع القرار على الإنفاق الاستثماري العام، لتعجيل في تنفيذ المشاريع العامة الكبرى

ومشاريع التنمية الهامة التي تساهم في الحد من الفقر، بالإضافة إلي تشجيع الإنفاق الخاص من خلال إعطاء القطاع الخاص دورا رياديا وفعلا في تمويل جزئي أو كلي لبعض المشاريع وتنفيذها وإدارتها.

حازت المشاكل الاجتماعية العامة المتمثلة في البطالة، التوترات المتزايدة، وارتفاع معدل الفقر من 8،1 سنة 1988 الي14،1% سنة 1995 ثم انخفضت ب 14% عام 2000، والضغط المتنامي من أجل استخدام الاحتياطات التي بلغت 6.78 مليار دولار سنة 1998[1]لتخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية، على القبول السياسي والاجتماعي اللازم لعلاجها، تم إدراجها في أجندت صانع القرار، وتم البث بالطريقة التي ينبغي حل قرار الفقر بواسطتها، أدت هذه القرار إلى تجنيد السياسات العامة الإستخراجية – الاستثمار العام - لتوفير هياكل البنية الأساسية وزيادة الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني[2]لتحسين المستوى المعيشي لمجموع مواطنيها، والقضاء على الفقر وخاصة في الأرياف والقرى.

إن الاستثمارات العمومية التي تم إطلاقها أخذت شكل مخططات تنموية يتناول كل برنامج مجموعة من المحاور وركزت هذه المحاور بشكل كبير على إعادة الانطلاق الفلاحي وكل نشاط إنتاجي وتحسين مستوي التعليم للسكان، وتتمثل هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2004/2001، وكذا برنامج دعم النمو الذي يمتد للقترة 2009/2005 إضافة إلى البرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2014/2010.

1- سياسات الإنعاش الاقتصادي2004/2000:

إن صانع القرار الجزائري حرص بداية من عام2000 على صنع سياسة عامة استخراجية استثمارية متكاملة للقضاء على الفقر وتحسين أوضاع المواطنين ورفع

(1)المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998 ص 43.

(2)طويرات وليد، **سياسة الإنفاق العام وأثرها علي التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص141

مستوي المعيشة وتقليص عدد العاطلين عن العمل، وتحقيق التوازن الجهوي بشكل أكثر فعالية لتقديم خدمات ذات نوعية، اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق، وتجلت معالمها من خلال تخصيص 525 مليار دج[1]أي 7 مليارات دولار موجهة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية والفلاحة، وتعزيز الخدمات العمومية، ومن خصائص هذه السياسات ما يلي:

- هذه السياسات أعدت وفقا للقدرات التمويلية لدولة الجزائرية.
- رافق هذه السياسات مجموعة من التعديلات المؤسساتية والهيكلية.

وتهدف هذه السياسات الاستخراجية الاستثمارية إلى تحقيق أهداف وهي كالآتي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوي من المعيشة.
- تحسين المستوي المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية.
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها.
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة وتطوير المنشئات الصحية.
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من الأموال إلى هذا القطاع.

ويكون تحقيق هذه الأهداف عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف الرئيسية وهي:

- تنشيط الاقتصاد الوطني عن طريق السياسات الاستخراجية الاستثمارية.
- رفع معدلات التنمية البشرية.
- إنشاء بنية تحتية تغطي الحاجات الأساسية للسكان.

إن هذه السياسات الاستخراجية لدعم الإنعاش الاقتصادي وجهت أساسا للعمليات الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتعزيز الخدمات في ميدان الري، الهياكل القاعدية، وتحسين الإطار المعيشي لطبقات الدنيا في المجتمع، حيث ركز صانع القرار على عنصر الزمن لتنفيذ هذه الاستثمارات في نصف المدة

(1)المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الجزائر 2001، ص 161

الأولى، وهذا لتحقيق الفعالية في دعم الاقتصاد الوطني، وزرع بذور الثقة في المواطنين بالنتائج المحققة على أرض الواقع .

2- سياسات إضافية للتمكين للنمو2009/2005:

في إطار الاهتمام البالغ من جانب صانع القرار بقضية الفقر والقضاء عليه والذي تواكب مع تحسن مداخيل السياسات الاستخراجية نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود40 دولار سنة 2004، قرر صانع القرار السياسي سن مرحلة التمكين الاقتصاد الجزائري من خلال التحكم في النمو وتكثيفه في جميع القطاعات النشاطات مع العمل على مرافقة الإنتاج الوطني، وهي سياسة مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف إلى ما يلي[1]:

- تحسين المستوى المعيشي.
- تقليص من البطالة.
- استكمال الإطار التحفيزي للسياسة الاستخراجية.
- ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.[2]

خصص له مبلغ قدره 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، حيث تم تقسيمه إلى خمسة برامج فرعية هي[3]:

- برنامج تحسين معيشة السكان تشمل السكن، التربية والتعليم والتكوين ،البرامج البديلة لتنمية ،الرياضة، الثقافة، الصحة، وتزويد السكان بالماء والكهرباء، ورصد له 1908.5 مليار دينار جزائري يمثل 45% من المبلغ الإجمالي .

(1)بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص2، على الموقع التالي: www.premier. ministere.gov.dz/arabe/media/pdf 09-02-2010.

(2)البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009، المجالات الرئيسية التي يشملها www.el-mouradia.dz /arab/infos/actualité/htm 15/01/2009

(3) أعمر بوزيد امحمد، مرجع سابق الذكر، ص201.

- برنامج تطوير الهياكل القاعدية بشمل السكن، قطاع الأشغال العمومية، والنقل، قطاع التهيئة العمرانية وخصص له 1703.1 مليار دينار جزائري يمثل 40%من إجمالي المبلغ.
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية يشمل الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الصناعة وترقية الاستثمار، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.
- برنامج تطوير الخدمة العمومية يشمل العدالة والداخلية المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية، البريد والتكنولوجيات الحديثة الاتصال.
- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة ويشمل الإعلام والاتصال، وتحصل على 50 مليار دج ويمثل 1.2%من المبلغ الموجه للعملية[1].

أضيف له بعد إقراره برنامجين أخذ في حسبانهما الخصوصية الجغرافية أحدهما للمناطق الجنوب الصحراوية يشمل كل أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، غرداية، الوادي، إليزي بقيمة 432 مليار دج، والأخر لمناطق الهضاب بقيمة 668 مليار دج بهدف :

- تحسين الإطار المعيشي.
- التجديد الحضري.
- فك العزلة والربط بين المنشآت القاعدية.
- تغطية الاحتياجات من الطاقة، مع حماية وتثمين الأملاك.

زيادة على الموارد المالية المتبقية من سياسات دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب1071 مليار دج وأموال الصناديق الإضافية المقدرة ب1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحساب الخزينة بقيمة 140 مليار دج.

3-سياسات توطيد النمو 2014/2010 :

(1) زايدي عبد العزيز ، مرجع سابق الذكر، ص157.

دخلت جهود صانع القرار لمساعدة الفقراء المرحلة الثالثة مع انتهاء تنفيذ "السياسات الإضافية لتمكين لنمو" بصورة أساسية، ودخل مرحلة جديدة من الحد من الفقر بالتنمية في 2010 وأعلن تنفيذ برنامج يتسم بسيمة بارزة هي تطبيق سياسات عامة استثمارية للحفاظ نسبة النمو المحققة وزيادتها في السنوات المقبلة لتخفيف من الفقر وهيعبارة عن برنامج اللاستثمار خاص بالفترة 2014/2010 تمت دراستها والموافقة عليها يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء وتمثل هذه السياسة تصورا لسياسة استخراجية يتم حل القرارات الاجتماعية بواسطتها، وكلف إنجاز مشاريعه حوالي 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دج وهو وهو يشمل الأتي[1]:

سياسة جارية إلى نهاية 2009 الانجاز المتبقي من برنامج الدعم الاقتصادي بمبلغ 9680 مليار دج، ولقد كانت أسباب استكمال (البرنامج الجاري) تتمثل في التالي[2]:

- أي برنامج عمومي للتنمية يعتبر امتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية "البرنامج الجاري"، وكان برنامج **2005-2009** في حد ذاته يتضمن **1216** مليار دينار من البرنامج الجاري إلى نهاية سنة **2004.**
- البرنامج الجاري يعد دوما ضروريا قصد تفادي" سنوات بيضاء" في الاستجابة لتطلعات السكان (مدارس، مساكن، التزود بالغاز والكهرباء)، وقد بقي في **31** ديسمبر **2009** أزيد من **500000** سكنا ممولا من الدولة أو بمساعدتها قيد الدراسة، أو على مستوى ورشات الانجاز.

– سياسة جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 155 مليار دولار.

وقد تم تقسيم هذه البرامج إلى ثلاثة برامج فرعية كما يلي:

1- برنامج تحسين معيشة السكان يشمل السكن التربية التعليم والتكوين والصحة وتحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية.

(1) مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة ن الملحق رقم 03 قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2014/2010 .

(2)ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص ص 38-40 www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration 201 ar.pdf

2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية يشمل قطاع الأشغال العمومية والنقل قطاع المياه قطاع التهيئة العمرانية.

3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية يشمل الفلاحة والتنمية الريفية، دعم القطاع الصناعي العمومي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل[1].

تميز هذه السياسة بقيمة حجمها المالي المرتفع والذي بلغ 21214 مليار دينار جزائري لتحقيق أكبر قدر من النمو، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينيات التي شهدت ركودا في مختلف المجالات[2]، وبطأ في النمو الاقتصادي وزيادة عدد الفقراء، وقد شملت هذه السياسات العامة مختلف جوانب الحياة من أجل تحقيق ما يلي:

- القضاء على الفقر بدعم النمو وتنويع الاقتصاد، وتوفير 3 ملاين منصب عمل.
- دعم العنصر البشريوتكوينه وتأهيله حتى يصبح كفأ لتقليل من الفقر.
- تدعيم الخدمة العمومية وفك العزلة عن كل مناطق الوطن، تحسين مستوي الصحة.

هذه الكمية من الموارد المالية المخصصة لهذه السياسات الاستثمارية، تتوافق مع قيم وأهداف صانع السياسات العامة في تعزيز القدرات التنموية للبلاد بإضفاء ديناميكية على السياسة الاستخراجية تعادل تكلفتها 286 مليار دولار، حيث تم وضع جملة من الترتيبات لتنفيذ المثالي من خلال الأتي:

- لا ينفذ أي مشروع قبل الانتهاء من دراسة الجدول وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه
- كل عملية صيانة لسياسة قد تبدو ضرورية يجب أن يشطب نفس المبلغ من القطاع المعني.

(1) أعمر بوزيد امحمد، مرجع سابق الذكر، ص204 .

(2)محمد مسعدي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص153.

أما فيما يخص التمويل لهذه السياسة الاستخراجية الاستثمارية الجامعة والشاملة الأهداف كل القطاعات، سيتم تمويلها حصريا من الخزينة العمومية وتستبعد كل استدانة خارجية.

المطلب الثاني: السياسة العامة الاستخراجية الخاصة (الاستثمار الخاص) في الجزائر

في إطار البحث عن مصادر مالية استخراجية لتعزيز السياسات التوزيعية والتنظيمية والرمزية في المدى الطويل للحد من الفقر وتحسين الوضع الاقتصادي بالمناطق الفقيرة وتطوير المشروعات الاجتماعية بالمناطق الفقيرة، بدأت أنشطة تنمية القطاع الخاص في الجزائر والصين تبرز على الساحة الوطنية والدولية كمكون ضروري لتحقيق التنمية، وكذا تحقيق أهداف الإنمائية للألفية الجديدة والتي من ركائزها، خلق فرص عمل جديدة، وتوليد الدخل للقضاء على الفقر.

للقضاء على الفقر وتدبر الاحتياجات الأساسية للفقراء، ولتحسين أداء الاقتصاد وتطوير قدراته التنافسية، بما يرفع المستوي المعيشي للفقراء، رسم صانع القرار سياسات النمو الاقتصادي قائمة على تنوع هيكل الملكية في الأنشطة الاقتصادية بتقليل هيمنة القطاع العام وتعزيز الدور الإنتاجي والخدماتي للقطاع الخاص .

القطاع الخاص في الجزائر يستحوذ على أكثر من 97 بالمائة من المشاريع [1] ،يدعم النمو الاقتصادي ويوفر مناصب الشغل، خاصة التي تعتمد بكثرة على اليد العاملة كالفلاحة والأشغال العمومية، ويخفض عدد الفقراء ويساعد الناس على تحسين أحوالهم المعيشية وتوليد الدخل للفقراء، وذلك بإشراكهم في قطاع الأعمال كمستهلكين وعاملين ومنتجين.

دون القوة المتحركة للمبادرات القطاع الخاص في جميع الأنشطة والتي تنظمها آلية السوق التنافسية التي تضمن البقاء للأقوى والمبتكر والقادر على الإبداع، وتقديم

(1) عيسي مرزاقة، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، رسالة دكتورة دولة، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، . 2007، ص97.

الحلول للمشاكل التي يعيشها الفقراء، وهو الذي يوفر حاجيات الناس بما فيهم الفقراء ويساعد على تنمية رأس المال البشري بالتعليم والتدريب وتأهيل اليد العاملة، سيظل الناس تحت الفقر.

هذه القوة التي يمتلكها القطاع الخاص عمل صانع القرار السياسي على تعزيزها وتنميتها وتمكين لها من خلال إشراكه في عملية تحقيق أهداف السياسات العامة التي رسمها، بحيث تبني في أجندته السياسية مجموعة من النقاط وعلى رأسها ما يلي[1]:

- تعظيم دور القطاع الخاص وتأهيله للممارسة دور أكبر في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال إزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية، وتعزيز تقة القطاع الخاص بالسياسات الاقتصادية وتبسيط إجراءات إصدار التراخيص.
- توسيع قاعدة الملكية الخاصة للوحدات الإنتاجية في كافة الأنشطة الاقتصادية.
- تهيئة الأوضاع الملائمة لتشجيع استثمار القطاع الخاص في مجمل أنشطة الخدمات المالية والتجارية والصناعية.
- تعزيز القطاع الخاص لتنفيذ عدد من المشاريع الحكومية وطرح النسب الكبرى على القطاع الخاص.
- دعم وتبسيط الإجراءات وسرعة البث في طلبات المنشأة الخاصة.
- تخصيص أراضي وعقارات الأغراض الاستثمار.
- تطوير التشريعات الأزمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تصاحبها جلب خبرات.
- دعم القطاع الخاص في القطاع الصحي وتوسيع نطاق الخدمات الصحية التي تقدمها المصحات الخاصة.
- زيادة الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتبسيط إجراءات إنشائها، وتوفير التمويل لها وتشجيع صادرتها.

---

(1)شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد: **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبقيه**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية :تقيم واستشراف"المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009، ص42.

- إشراك القطاع الخاص في بناء القرار الاقتصادي.
- الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر.
- تعظيم فرص الاستثمار الدولي من خلال إشراك غرف التجارة، البنوك، الشركات الكبرى، قطاع الخاص.

كما تم تفعيل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات*، لتقديم الدعم والعون وتشجيع الاستثمارات من خلال الخدمات التي تقدمها، وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، والذي ينعكس إيجابيا في إحداث مناصب عمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، وتتمثل أهم الإجراءات المتخذة لفائدة المؤسسات الخاصة المعتمدة فيما يلي:

- في إطار الانجاز تستفيد المؤسسات من إعفاءات هي: الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع غير المستثنات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات غير المستثنية المستوردة.
- الاعفاء من الرسوم على القيمة المضافة علي السلع التي يتم اقتناؤها محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

بالنسبة للاستغلال، تتمثل أهم الإعفاءات في التالي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، لمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، بعد معاينة الشروع في النشاط من قبل المصالح الجبائية، بناءً على طلب المستثمر، ويمكن تمديد هذه الفترة من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات، التي تسمح باستحداث أزيد من 100 منصب شغل.
- نظام الترخيص الاستثنائي: يطبق هذا النظام على الاستثمارات الخاصة بنشاطات غير مستثنات من المزايا، ومنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة للدولة.

• أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 . للوكالة طابع إداري ومدعمة بشخص معنوي واستقلالية مالية

وتتمثل هذه الإعفاءات في التالي:

- الإعفاء من الرسم على التحويل بالنسبة لكل عمليات اقتناء الأملاك العقارية في إطار الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات، التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

المطلب الثالث: السياسة العامة الإستخراجية الضريبية في الجزائر

يحتاج القضاء على الفقر والتقليل من عدد الفقراء، ودخل معتدل وتعليم بمستوي جيد، واستقرار مستدام، وضمان اجتماعي يشمل الأكثرية، وتغطية صحية مناسبة، وسكن يأوي الجميع وأسعار في متناول الكل، وخططا لتأمين الصحة العامة وقوات لدفاع، إلى اقتصاد قوي يوفر عوائد مالية يتم تحصيلها عن طريق الضرائب، من مؤسسات القطاع الخاص، الذي يعمل علي زيادة السلع والخدمات، وتوليد الدخل للفقراء وتحسين أحوالهم وتقدم وسائل الحد من الفقر،

القطاع الخاص والمدار وفقا الاعتبارات الربحية المالية شهد صعوبات كبيرة من خلال النظام الضريبي المطبق عليه، ولاسيما ارتفاع تكلفة المنتوجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم الأموال الثابتة والمواد المستوردة الناجمة عن انخفاض العملة، وكذلك الرسم على القيمة المضافة الذي حل محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، ويمس الرسم على القيمة المضافة مجالات واسعة، ففي بعض الأحيان ما يطبق على المنتوج النهائي يكون أعلى من المستورد مما أدى إلى توقيف عدد من المؤسسات الإنتاجية، وفقدان العديد من مناصب الشغل وزيادة الضغط الاجتماعي وخاصة وأن هؤلاء يخضعون للضرائب ورسوم أخرى في إطار السياسة الإستخراجية لدولة، كالضريبة على الدخل لإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، كم أن الملزمين الصغار خاصة الأشخاص الطبعين لا يتمتعون بحق خصم الضرائب والرسوم التي تؤدي إلى الدولة.

ولمواكبة هذا التحول استدعى الأمر إدخال تغيرات على السياسة الإستخراجية الضريبية من خلال إعادة توزيع الأعباء الضريبية وتوجيهها باتجاه مجالات معينة فتزيد الضرائب على الدخول المرتفعة لكي تساهم في إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات

الفقيرة، على حساب الطبقات الغنية،[1] وتوقع ضرائب مرتفعة على المنتجات الضارة بالصحة مثل الجعة، مواد التبغ والكبريت والكماليات، وتخفض أو تعفي المشاريع المنتجة ذات الكثافة العمالية التي يكون هدفها إنتاج مواد هامة، بالنسبة إلى الاقتصاد أو خلق مناصب شغل، ذلك أن النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتقليل من الفقر وزيادة الإنفاق العام.

كما تم تقديم إعفاءات ضريبية للمشاريع التي تعطي دفعا للتنمية، فكان تدخل صانع السياسات العامة في الأنشطة الاقتصادية من خلال أسلوب الفراغ الضريبي، *والذي من أهدافه الرئيسية:

- تشجيع الاستثمار
- وزيادة العائد الصافي من المشروع

لذا أعتبر الفراغ الضريبي من أهم الحوافز لتشجيع التنمية والقضاء على الفقر من خلال تقليل الضغط الضريبي[3] بتخفيض أو إعفاء الآمر الذي ينتج عنه زيادة الدخل الذي لا يوجه بالكامل إلى الاستهلاك وإنما يقتطع منه جزء كادخار، ومن ثم رفع الاستثمارات وبالتالي دعم العملية الإنتاجية وتنشيط الحركة الاقتصادية لكفأته في إدارة تلك الأموال بشكل أفضل، [4]ويتوسع نشاط القطاع الخاص الذي ينتج المزيد من الضرائب التي تدفع إلى الحكومة والتي تستخدم في تمويل السياسة التوزيعية، خاصة

---

(1) كماسي محمد الامين، **دراسة وتحليل سياسات الانفاق العام في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002/2001، ص 29.

* فمصطلح الفراغ الضريبي من المصطلحات الجديدة، يتخذ عادة أشكال متعددة لكن كلهم يهدفون إلى تخفيض جزئي أو كلي للضريبة، ومن أجل تطبيق فكرة الفراغ الضريبي يجب توفير عدة شروط لتحقيق الأهداف المرجوة.

*أن ينصرف تطبيق هذه الامتيازات إلى أوجه النشاط ذات الأهمية الرئيسية.

*يتعين أن تتناسب أهمية التخفيضات والإعفاءات مع أهمية النشاط، إذ لا معنى للفراغ الضريبي لنشاط لا يهم الجميع كثيرا.

*يتطلب إنجاح سياسة الفراغ أن يكون عبء الضريبة المعفى على نشاط الممارس مهم.

(3) سعد أولاد العيد، **ترشيد سياسة الانفاق :دراسة لضاهرة عجز الموازنة العامة لدولة –حالة الجزائر**، رسالة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012، ص219 .

(4)طويرات وليد، مرجع سابق الذكر، ص 189.

تلك التي تستهدف الفقراء بشكل أساسي كالصحة والتعليم والتأمين والشبكات الاجتماعية.

وتمحورت الأهداف المرجوة من هذا الإصلاح عموما حول مجموعة من نقاط أهمها:

1- تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات، قصد تمكينها من أداء دورها بفعاليّة في التقليل من الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتكييف الاقتصاد الوطني مع المعايير الدولية.
2- زيادة إيرادات الموازنة من خلال وصول الضريبة إلى الدخول الكامنة.
3- تقليص تبعية الموازنة العامة لمتغيرات السوق الدولية للنفط، وذلك بزيادة الأهمية النسبية للجباية العادية على حساب الجباية النفطية، بتوفير الجو المناسب لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، كون هذه الأخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية، في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار والثبات[1].
4- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.
5- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية بدفع الضرائب كي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي يعرفها الاقتصاد الوطني.
6- المساهمة في تحقيق أهداف جهود صانع القرار السياسية والاقتصادية للبلاد، إدراكا منه بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.

وفي إطار توجهات صانع القرار السياسي ووفقا للأهداف المرسومة للتقليل من الفقر والقضاء عليه، تدرس مشاريع استثمار على أسس ومقاييس معينة أي أنها تخضع لدراسة جدوى، وقد نصت النصوص الضريبية على إمكانية استفادة

(1) سعد أولاد العيد، مرجع سابق الذكر، ص216.

الاستثمارات الخاصة المعتمدة بالامتيازات الجبائية والاستثمارات المنجزة في المناطق القابلة للترقية، والمناطق العادية، ومشاريع تشغيل الشباب، برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج تطوير الاستثمار.

المبحث الثاني: السياسات العامة التوزيعية المتبعة في مكافحة الفقر

يعتمد مفاتيح إنهاء الفقر إلى أدنى مستوى قاعدي على السياسة العامة التوزيعية التي تقرب الفروق في الدخول والثروة بين أبناء الوطن الواحد، حتى لا تؤدي هذه الفروق للإطاحة بمبدأ دستوري وهو تكافؤ الفرص، لذا اتجها صانع القرار الجزائري إلى تبني سياسات توزيعية متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وكانت تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات التي تحد من درجة الفقر وتقلل منه.

كما أن الأوضاع الاجتماعية للفقراء في الجزائر تتميز بأنها متغيرة، والسياسات العامة التي يصنعها صانع القرار متغيرة، هذا التغير يتوافق بين احتياجات الفقراء وتوقعاتهم، وبين السياسات العامة لإشباع حاجياتهم، عن طريق تنفيذ سياسات عامة توزيعية لتحسين الأوضاع المعيشية، والقضاء على البطالة، والحد من الفقر والتقليل من عدد الفقراء.

وتتمثل السياسات العامة التوزيعية التي رسمها ونفذها صانع القرار الجزائري في السياسة العامة التحويلية، والسياسة العامة التوزيعية السعرية، وتنمية رأس المال الاجتماعي.

المطلب الأول: السياسة العامة التوزيعية التحويلية

تعد هذه السياسات أداة يستخدمها صانع القرار السياسي الجزائري في تحقيق التوزيع العادل للموارد والأعباء، من خلال الدعم والتحويلات، وتهدف إلى تغطية الغير قادرين على العمل ضد المخاطر المرتبطة بفقدان مصادر الدخل، وذوي الدخول المحدود في مواجهة أعباء المعيشة، وذلك من خلال التحويلات النقدية والإعانات والتعويضات العائلية والمبالغ التي تساهم بها الدولة في التأمينات الاجتماعية.

للحد من ظاهرة الفقر خصص صانع القرار في الجزائر أموال وسلع وخدمات وامتيازات للفقراء، هذه المنافع العامة تشمل مجموعتين من البرامج، يمكن التحكم ببدايتهما ونهايتهما وتوسيعهما وهما:

1- الضمان الاجتماعي: عبارة عن آلية لتأمين الفقراء من العوز والحاجة ضد مخاطر، انخفاض دخولهم، مع ضمان استقرار النمو الاقتصادي وتوزيع المخاط، وهي استثمار تنموي طويل المدى[1] ويشمل:

- **التضامن المدرسي**: قصد دعم التمدرس، تمنح الأطفال المحتاجين حصة من الأدوات المدرسية عند كل دخول مدرسي، وكذلك منحة دراسية قدرها 2000دج للتلميذ المحتاج، ثم ارتفعت إلى 3000 دج بالإضافة إلى إجراءات الدعم والمساعدة على الدراسة من خلال توفير المطاعم المدرسية والمدارس الداخلية ونصف الداخلية وضمان صحة المدرسة.

-**المساعدة الموجة للسكن:** تتمثل في مساهمة مالية قصد بناء سكنات تطورية خاصة في المناطق الريفية.

-**المساعدات الموجهة للفئات المستضعفة:** والتي تتعلق بالأشخاص المسنين المرضى بمرض مزمن والمعوقين، ذلك من خلال التكفل بالعلاج والإقامة بالمستشفيات والاستفادة من الأدوية مجانا.

بالإضافة إلى ذلك توجد عمليات منضمة في إطار التكفل بالمعوزين، وأطفال العائلات الفقيرة، من خلال تنظيم رحالات أثناء العطل، أيضا في إطار برنامج رمضان الذي يسمح بتوزيع قفة رمضان(سلة من الأغذية يحدد سعرها حسب كل بلدية)، وتنظيم مطاعم مجانية لصالح العائلات المعوزة.

2- الشبكة الاجتماعية[2]:عبارة عن جهاز لدعم موجه إلى فئات معينة من السكان، من خلال المنحة الجزافية للتضامن والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة وتكون على النحو الأتي:

- **المنحة الجزافية للتضامن:** أنشئت هذه المنحة قصد مكافحة الفقر المطلق للأشخاص الذين لا يمكن إدماجهم في سوق العمل، بسبب سنهم المرتفع الذي يتجاوز 60 سنة أو حالتهم الصحية متدهورة.

---

(1) ناصر مراد، **تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**، مداخلة في مؤتمر:تجاربمكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 1-3 جويلية 2007، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص332.

(2) وكالة التنمية الاجتماعية، **دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة** 2003، الجزائر، ص4.

- **برنامج التعويضات للنشاطات ذات المنفعة العامة:** يدفع هذا التعويض للأشخاص في سن العمل، والذين ليس لديهم دخل مهني مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية، كما تم تحديد مبلغ التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة سنة **2001** بـ **3000**دج، لكل مستفيد بعدما كان يقدر بـ**2800**دج للفترة من **1995**إلى **2000**، ووصل المبلغ إلى **5000** دج سنة **2011**مع الحق في الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي[1].

المطلب الثاني: السياسة التوزيعية السعرية في الجزائر

إن التخفيف من حدة الفقر بطريقة أكثر بالاعتماد على السياسات العامة التوزيعية خيار محدود يلبي احتياجات الفقراء بقدر قد يقل أو يكثر، ولا تضمن الحد الأدنى من مستوى المعيشة للفقراء الأكثر فقرا، ومن أجل تخفيض عدد الفقراء اتخذ صانع القرار في الجزائر مجموعة من البدائل تساند الخيارات الأخرى من خلال توزيع المنافع مباشرة على الفقراء.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي تبناها النظام السياسي في الجزائر في الثمانينات، وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات، ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر، وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة وتقلص الطبقة الوسطي، وتزايد نسبة الفقراء، في ضل التحول من نظام ذو توجه اشتراكي إلى نظام اقتصادي تضبطه قواعد السوق، ويضبطه قانون، فكان أول قانون متعلق بنظام الأسعار هو القانون 12/89 المؤرخ في 1989/05/05، المتعلق بالمنافسة والذي ميز بين نظامين من الأسعار، يتم استعمالهما في الاقتصاد الجزائري، وهما نظام الأسعار المقننة ونظام الأسعار الحرة المصرح بها، حيث أن النظام الأول يستدعي التحكم المركزي عن طريق وزارة التجارة، وهذا إما عن طريق الأسعار المضمونة وهي محددة بشكل مطلق على مستوى المنتج، وهي تخص منتجات فلاحية صناعية تقوم السلطة العمومية بتشجيع إنتاجها وإحلالها محل

(1)Agence de développement social, Programme d'appu au développement socio-économique, L ocal du Nord Est Algérien: évaluation des besoins en formation de l'Agence de développement social, département des opérations du projet –D.O.P, référence marché de service 001/ADP/ 06, LOTS N°1. 2009, P7.

الواردات، أو الأسعار المسقفة وهي المواد المدعمة بطريقة مباشرة و غير مباشرة بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمجتمع أو الهوامش المسقفة، وفيها يهم تحديد هامش الربح، أما النظام الثاني فهو يتعلق بالأسعار الحرة ويخص السلع والخدمات غير المعنية بنظام الأسعار المقننة، وقد شمل النظام الأول السلع الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع، وتتمثل في 12 مادة استهلاكية هي:

- الحبوب، والسميد، والدقيق المستورد، البقول الجافة.
- الزيت النباتي العادي للاستهلاك الغذائي.
- الحليب، السكر.
- الخميرة المعدة للمخابز، الطماطم المصبرة.
- غاز البوتان، غاز البروبان، غاز أوبل.

- بالإضافة إلى المواد الغذائية الفلاحية الوسيطة ومواد البناء .

هذه السياسات التوزيعية واسعة المجال، أنتجت صعوبات كبيرة على الوضع العام للدولة من خلال العجز المالي الذي شهدته الخزينة العمومية، وتناقضها مع الخيار الجديد المنتهج القائم على المنافسة، وهو ما يميز اقتصاد السوق عن الاقتصاد الموجه[1].

انفتاح صانع القرار على اقتصاد السوق فتح المجال أمام المنافسة، وقد تجسد ذلك تشريعيا في هيئة تسمى المجلس الوطني للمنافسة، بموجب الأمر 95/06 لسنة 1995 المتعلق بالمنافسة[2]، وقد حمل الأسس التي يبنى عليها اقتصاد السوق، حيث نصت المادة الأولى منه على تنظيم المنافسة لزيادة الفعالية الاقتصادية، لتحسين معيشة المستهلكين من مختلف فئات المجتمع، ونصت المادة الخامسة منه على أنه يمكن للدولة اتخاذ إجراءات استثنائية للحد من الأسعار أو تحديدها لأي سبب كان، غير أن هذا المبدأ لم يرد بشكل مطلق، مما جعل حركة صانع القرار مرنة ومجال المناورة واسع لحماية الفقراء.

---

(1)احمد عبد الرحمن الملحم، **الاحتكار المحظور ومحظورات الاحتكار في ظل نظرية المنافسة التجارية**، العدد 63، مركز القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة 1996، ص 4.

(2) الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 يتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية، العدد 09، المؤرخة في 22 فبراير 1995

بدأ صانع القرار بتحرير معظم الأسعار بحيث تقلص عدد المواد الغذائية المدعمة إلى خمسة هي: "الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب، حليب الأطفال"، بالإضافة إلى تحرير أسعار المواد الفلاحية الوسيطة ومواد البناء، وإلغاء هوامش الربح المؤقتة لجميع الأسعار ماعدا خمسة مواد هي:(السكر، الحبوب، الزيت، اللوازم المدرسية، الحليب)، وذلك حسب نص المادة 04 من الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالنافسة[1] وهي ذاتها المادة 04 من الأمر رقم 06/95، المتعلق بالمنافسة على أن تحدد بصفة حرة أسعار السلع والخدمات اعتمادا على قواعد المنافسة، ولتحقيق التكامل صدر القانون 04-02 المؤرخ في 2004/06/23 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية[2]، ثم صدر القانون 10-05 المؤرخ 2010/08/15 وتبعه القانون 10-06 المؤرخ في 2010/08/15[3]، والذي وسع بموجبه من نطاق تطبيق القانون وإتمامه بإجراءات فرضتها الممارسة والواقع ولتدعيم المسار التشريعي في هذا المجال صدر القانون 06/13 المؤرخ في 2013/07/23[4].

العمل بهذه السياسات التوزيعية السعرية مستمرا مع إدخال بعض التعديلات غير الضارة بهذا التوجه علي مر السنين التي مر بها تطور هذه القوانين، وكمبدأ عام دعم أسعار المواد الاستهلاكية مسقفة ومدعمة من طرف الدولة، وهو إنفاق عام موجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وشرائح رئيسية من الطبقة الوسطى، باعتبار أن ذلك حقهم وجزء من حصتهم من إيرادات الموارد الطبيعية في بلدهم، وكواجب ومسؤولية اجتماعية على صانع القرار إزاء المواطنين.

المطلب الثالث: برامج التشغيل و تنمية رئس المال الاجتماعي في الجزائر

إن تحسين مستوي المعيشة الميسورة والقضاء على الفقر خلال مسيرة الجزائر ، ينطلق من فعالية السياسة العامة التوزيعية، هذه السياسة العامة تقوم على فكرة

(1) الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية، العدد 43، المؤرخة في 20 جويلية2003

(2)أنضر المادة 1 من الأمر 06/95 المؤرخ في 2015/03/25 المتعلق بالمنافسة الجريدة الرسمية عدد 9 لسنة 1995

(3)قانون 04-02 المؤرخ في 2004/06/23 المحدد لقواعد المطبقة على الممارسات التجارية الجريدة الرسمية عدد 41 لسنة 2004

(4)القانون 13-06 المؤرخ في 23-07-2013 المتعلق بشروط ممارسات الأنشطة التجارية الجريدة الرسمية عدد 39 لسنة 2013

التضامن بين أطراف الشعب ، وتكافؤ الفرص أمام المواطنين لإزالة الفوارق الاجتماعية وخاصة الحادة، عن طريق توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة، لذا اتخذ صانع القرار إجراءات وتدابير من شأنها أن تخفف من حدة الفقر، وتمثلت هذه الإجراءات في توفير مناصب شغل لكل قادر على العمل من الجنسين، والتمكين للعنصر البشري من خلال تطوير قدراته عن طريق التعليم

للحد من الفقر رسم صانع القرار السياسي سياسة عامة توزيعية قائمة على تكافؤ الفرص أمام المواطنين وذلك بالجمع بين توفير منصب عمل والتخفيف من حدة الفقر، والجمع بين تنمية رأس المال الاجتماعي والحد من الفقر وتمحورت هذه السياسات العامة في التالي:

1- برامج التشغيل: تعتبر البطالة السبب الرئيسي لتدهور ظروف معيشة الأفراد وبالتالي زيادة عدد الفقر، وانتشار الفقر، لذلك عمل صانع القرار السياسي على مكافحة البطالة والعمل على توفير مناصب شغل جديدة وإدماج العاطلين عن العمل فيها، وتحسين وضعيتهم من خلال وضع سياسات لتشغيل لبعث ديناميكية، ونشاط في التوظيف لتنشيط سوق العمل وتحريك الاقتصاد، وبالتالي التقليل من الفقر، فضلا عن تنشيط دور الدولة في الصياغة والتنظيم والتأطير والتمويل، لاسيما بعد ارتفاع البطالة من خلال مستويان من البرامج[1] وهي:

أ- **الأجهزة التي تسيرها الوزارة المكلفة بالعمل** حيث تنقسم هذه الأجهزة إلى:

- **برنامج تشغيل الشباب:** تمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت، في ورشات ذات منفعة عامة تنظمها الجماعات المحلية، والمكاتب الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري، والغابات والبناء والأشغال العمومية، ويمولها صندوق إعانة تشغيل الشباب.

- **جهاز الإدماج المهني:** يهدف هذا الجهاز إلى تصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب، بتشجيع الشباب على إنشاء نشاطهم لحسابهم الخاص، وقد اشتمل جهاز الإدماج المهني على ثلاثة فروع وهي:

- **الوظائف المأجورة بمبادرة محلية:** وهي مناصب عمل مؤقتة تنشطها الجماعات المحلية، يستفيد منا الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات

(1) ضيف أحمد، **انعكاسات سياسة الإنفاق العام علي النمو والتشغيل في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2004، ص 137.

كبيرة، خصصت ميزانية لهذا البرنامج بمبلغ 2.27 مليار دج خلال سنة 2000، وتنوعت هذه الوظائف كما يلي:[1]45بالمائة في قطاع الخدمات 25بالمائة في الإدارة 30 بالمائة في باقي القطاعات.

- **الإعانة على إنشاء نشاطات:** على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل قانون يتمثل في تعاونيات فردية وجماعية.

-تكوين مستثمري التعاونيات: لمدة 6أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويركز هذا التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.

ب-الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية: وتتمثل هذه الأجهزة في الأتي:

-الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: أنشأ هذا الجهاز سنة 1997 بهدف إنشاء أكبر عدد من مناصب الشغل المؤقتة، من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكة الطرقات والري أو على شكل مجموعات منضمة وفق مؤسسة مصغرة فردية في إطار تنافسي.

وتم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين المرحلة النموذجية من 1997 إلى 2000، والثانية للمرحلة 2004/2001 تخص مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

-عقود ما قبل التشغيل: موجهة لشباب الذين تفوق أعمارهم 19 سنة والحائزين على شهادات جامعية، إضافة إلى الحاصلين على شهادة تقني سامي، ويتم تمويل هذه العقود من حساب الخزينة الخاص الذي يكرس تشغيل الشباب.

- برنامج التنمية الاجتماعية: هو عبارة عن آلية حديثة في مكافحة الفقر والبطالة في المناطق غير مجهزة من خلال ترقية مشاريع صغيرة للمنشآت القاعدية، حيت يتم إنشاء هذه المشاريع بتعاون المستفيدين في إطار منظم تقوم البلدية، بتأطيرها ويساهم المستفيدون بنسبة 20إلى 25 بالمائة من التكلفة في شكل إعانة عينية أو نقدية.

كما تم وضع سلسلة من الأجهزة تهدف إلى إدماج العاطلين عن العمل من بينها:

– أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج: التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين من البطالة[2]CNAC، أصبح هذا الصندوق عمليا منذ جانفي 2006، تتمحور نشاطات هذه الأجهزة بالحفاظ على مناصب الشغل والمساعدة على العودة إلى

(1) ضيف أحمد، مرجع سابق الذكر، ص139.

(2)وزارة التضامن الوطني سابقا، برامج مكافحة الفقر في الجزائر، الجزائر، 2008.

العمل، وتتمحور حول مجموعتين من الإجراءات الفعلية، وتضم دفع تعويض التأمين من البطالة والإجراءات غير الفعلية تضم نشاط المساعدة والدعم للرجوع إلى العمل والقيام بنشاطات يتم التكفل بهذه الوظائف من قبل مركز البحث عن العمل، مركز دعم العمل الحر، ومنضمة أطوار التكيف وآليات مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات أنشأت سنة2000 .

– **جهاز الدعم والإدماج المهني**: يغطي هذا الجهاز نوعين من النشاط كالمساعدة علي إنشاء مؤسسة مصغرة، ولتكوين لتدعيم إنشاء النشاطات يعتمد في ذالك علي صندوق دعم تشغيل الشباب ويهدف إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل، كما أن هؤلاء الشباب المدمجون في هذا البرنامج يكونون في وضعية ما قبل التشغيل لدى مستخدمي القطاع العمومي والخاص، لفترة أولية مدتها **12** شهرا قابلة للتجديد لفترة **6** أشهر، وابتداء من أفريل**2004** أصبح العقد سنة، وقابلة للتجديد لمدة سنة في المناصب الإدارية، و**6** أشهر في القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة[1].

– **الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل:** أنشئ هذا الجهاز سنة **2004** ويعمل على مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها، ويخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل، والحرفيين والنساء بالمنازل، وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين**50000** دج و**400000**دج[2].

– **أجهزة صيانة التشغيل**: يتمثل في إنشاء صندوق التطهير المالي المتعلق بالمؤسسات العامة

2- تنمية رأس المال الاجتماعي: من المتفق عليه بشكل عام أن انتشار الفقر سببه الرئيسي انخفاض التعليم، والتدريب، والتكوين والتأهيل، وفي هذا المجال قد لا تكون هناك أهمية خاصة لبرامج العمل التي تحسن دخل الفقراء من العمل، ولمعالجة مظاهر عدم اكتمال أسواق رأس المال وتوفير شبكات أمن، اتخذ صانع القرار إجراءات تستهدف زيادة الاشتراك في التعليم ضمن إستراتجية لتخفيض أعداد الفقراء، بما له

(1)Agence développement social, programme d'appu, Op.Cit, P9

(2) ناصر مراد مرجع سابق الذكر، ص 311.

من نتائج اقتصادية وسياسية واجتماعية، عن طريق منح الناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل.

بداية الألفية الثالثة شرعت الوزارة الوصية بإصلاح نوعي للتكوين المهني من خلال مجموعة من الإجراءات كان من أبرزها استحداث ما يعرف بالتعليم المهني كقطاع يتموقع بين التعليم القاعدي والتعليم العالي وعالم الشغل، فهو موجه للتلاميذ الذين يلفظهم النظام التربوي في إطار التكوين الأساسي، وللعمال والبطالين في إطار التكوين المتواصل، ويتم هذا النوع من التكوين في معاهد ومراكز التكوين المهني، وفي مؤسسات القطاع الخاص أو في مؤسسات مرتبطة بقطاعات معينة أو مؤسسات اقتصادية، وهذا التكوين يزيد معدل القيد الدراسي ويتيح للمتسربين البقاء على اتصال بمراكز التعليم وتمنع تحولهم إلى متسربين كاملين وأعضاء كاملين في قوة العمل فضلا عن تحقيق هدف إستراتيجي، وهو تجنب مخرجات نظام تربوي بدون تأهيل، وهو البعد الذي يريد تحقيقه صانع القرار بالتدرج في أفاق2020.

تبنت الدولة في سياساتها لسنة 2002 مخططا لإعادة تنظيم النظام التعليمي سواء التعليم الإلزامي أو التعليم ما بعد الإلزامي وفق التنظيم الأتي[1].

- التعليم الثانوي التكنولوجي الذي يحضر للدخول للجامعة.
- التعليم التقني المهن الذي يهدف إلى تأهيل التلاميذ وإعطائهم شهادات تمكنهم من الدخول إلى عالم الشغل.
- التكوين والتعليم الذي تتبناه مراكز التكوين والتعليم المهني.

كما أعيد تنظيم التعليم الأساسي الإجباري في تسعة سنوات، خمسة سنوات الابتدائي وأربع للمتوسط، وشهد التعليم العالي ما يعرف بنظام ليسانس – ماستر- دكتورة[2]الذي عمل صانع القرار علي تعميمه في كل الجامعات.

المبحث الثالث: السياسات العامة التنظيمية في الجزائر المتبعة في مكافحة الفقر

يتطلب القضاء على الفقر تنظيم سير حياة الأفراد والمؤسسات والتنسيق بينهما، مثل الهيئات المحلية البلدية والولاية، أو الجمعيات التطوعية غير الربحية،

(1) أمال شوتري، مرجع سابق الذكر، ص115.

(2)أنظر المرسوم التنفيذي رقم 04- 371 ل8شوال 1425 الموافق ل21 نوفمبر 2004

ذلك أن للفقر جوانب متعددة تساهم في انتشاره وتأطير الحياة الاجتماعية وتسيير الأعمال الإدارية يساهم في الحد من الفقر، بشكل كبير إضافة إلى التعاون بين مختلف الفواعل، الأمر الذي يؤثر على المواطنين وخاصة الطبقة الفقيرة والمتوسط، وهو الدور الذي أطره صانع القرار حتى يساعد وينفذ السياسات العامة المنتهجة في مكافحة ظاهرة الفقر.

يشمل النشاط الذي تمارسه الدولة جميع جوانب حياة الأفراد، هذا النشاط يتطلب تنظيم مستمر لتحقيق النمو والقضاء على الفقر، وهذا ما عمل صانع القرار على بلورته بشكل قوانين وتشريعات للمعالجة قضايا التنمية، ومحاربة مشكلة الفقر، وتسير وتأطير عمل الجهات المكلفة، والمساعدة على تحقيق أهداف السياسات العامة.

للقضاء على الفقر وتقليل عدد الفقراء وتعزيز فرص ومجالات النمو الاقتصادي الكلي المستدام وتدبر الاحتياجات الأساسية ، رسم صانع القرار سياسات عامة تنظيمية موسعة تقوم بها جهات مختلفة من خلال تحديث الهياكل التنظيمية وتبسط إجراءات وتحديث الخدمات العامة عبر تفعيل الخدمات، بما يساهم في تحسين مستوي المعيشة والحد من الفقر.

- باعتبار المجالس المحلية والولائية هي إطار للتعبير الديمقراطي المحلي في إطار اللامركزية الإقليمية، بمشاركة المواطنين عن طريق منتخبيهم بكل استقلالية، في اتخاذ القرارات المحلية، ومنها إثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فإنهم بذلك يساهمون في تحسين جودة إتاحة الخدمات، ومضاعفة إمكانية خلق، وتراكم وتوزيع الثروة، وتحفيز هوية الشعور بالانتماء وبالتالي هي الأقدر على التعرف مشكلات الفقر وعدد الفقراء، فهي بمثابة نقطة دخول الإنشاء وتحسين السياسات المناصرة للفقراء، [1] ولقد حددت المواد 107 إلى 124 من قانون البلدية رقم 11 /10[2] مجمل أنواع المشاريع التي تحد من الفقر كما يلي:

---

(1) شعبان فرح، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر2010/2000**، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص156 .

(2) قانون 11 – 10 قانون البلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37 المؤرخة في 01 شعبان 1432 هـ الموافق لـ: 03 جويلية 2011.

- التهيئة العمرانية والتنمية المحلية عن طريق المخططات التنموية لتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز عن طريق تخصيص الأراضي والسهر على مطابقة عمليات البناء والحفاظ على البيئة....إلخ.
- التعليم الأساسي وما قبل المدرسي كالبناء المدرسي والنقل المدرسي وغيرها.
- الهياكل والأجهزة الاجتماعية والجماعية كالصحة والثقافة الرياضية والترفيه والسياحة.
- السكن عن طريق المشاركة في إنشاء المؤسسات وشركات البناء والتعاونيات العقارية داخل إقليم البلدية.
- حفظ الصحة والنظافة والطرق البلدية كذلك المحيط عن طريق مكافحة الأمراض المعدية ومعالجة المياه وتوزيعها والسهر على نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات العمومية المستقبلة للجمهور وصيانتها.
- المساهمة في الاستثمارات الاقتصادية عن طريق تخصيص رأسمال على شكل استثمارات تسند إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية.

بالإضافة إلى التنمية البيئية التي أولاها المشرع أهمية بالغة من خلال دعمها بترسانة من النصوص القانونية والتنظيمية وهذا ما نص عليه قانون البلدية في العديد من مواده، حيث حدد اختصاصات البلدية ومهام رئيسها مبرزا الدور الكبير لهما في مجال الحفاظ على البيئية[1] وتنميتها وذلك كما يلي:

نص المادة 88 : يقوم رئس المجلس الشعبي البلدي تحت إشراف الوالي بما يأتي:..... السهر علي النظام والسكينة والنظافة العمومية.....

المادة 94 في إطار احترام حقوق وحريات المواطنين يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي علي الخصوص بما يأتي[2]:

- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة.
- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في المجال العقار والسكن والتعمير.

(1)أنظر المادة 88 من قانون 11 – 10 قانون البلدية.

(2)أنظر المادة 94 من قانون 11 – 10 قانون البلدية.

المادة 123: تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلق بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في مجالات التالية[1]:

- توزيع المياه الصالحة لشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها معالجتها.
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- الحفاظ على النظافة.

المادة 124: تتكفل البلدية في مجال تحسين الإطار المعيشي للمواطن وفي حدود إمكانياتها وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما بتهيئة المساحات الخضراء، ووضع العتاد الحضري وتساهم في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ.[2]

ومن هنا فهناك مجالات عديدة تتضمن بناء وإنجاز مشاريع قائمة على القيادة والمبادرة المحلية تخلق الثروة في ظل الحفاظ على المحيط، تهدف إلى تحقيق نوعية في الحياة العامة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، أو غيرها فهي تحد من الفقر، ذلك أن توجهات صانع القرار اندرجت في الإطار العام ولأشمل للنهوض بمختلف المجالات، للقضاء على التخلف ورفع المستوى المعيشي، ولم يرسم سياسة عامة صريحة للقضاء على الفقر في السياق العام للتنمية المحلية.

وعلاوة على المشاريع التي تضطلع بها البلدية لتحسين مستوى المعيشة الفعلي للمواطنين في المدن والقرى، فإن للمجلس الشعبي الولائي اختصاصاته التي تسمح بتحديد احتياجات السكان وتلبيتها، [3] فهي تمهد الطريق لنمو مما يتيح تحسن غير محدود في عملية التطور ورفع مستوي المعيشة، هذه الاختصاصات تشمل كل من مجال الفلاحة والري والهياكل الأساسية الاقتصادية والنشاط الاجتماعي...الخ، تعمل

(1)أنظر المادة 123 من قانون 11 – 10 قانون البلدية.

(2)أنظر المادة 124 من قانون 11 – 10 قانون البلدية.

(3) شعبان فرح، مرجع سابق الذكر، ص 150.

على إخراج الفقراء من التهميش والاستبعاد كما جاء في المادة 73 وما بعدها من قانون الولاية رقم 07/12 المتعلق بالولاية[1]

الوالي هو حلقة الاتصال بين الولاية وصانع القرار، ووزير من الوزراء هو الممثل المباشر لكل وزير[2]وهو ملزم بإطلاعهم على القضايا الهامة التي تعلق بالجوانب السياسية والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية.[3]

وتتعدد مصادر تمويل هذه المشاريع[4]الهادفة إلى تحقيق التنمية المحلية إلى بعض المصادر الداخلية الخاصة بالبلديات، وأخرى تابعة للولاية وثالثة تعود إلى السلطة المركزية بالعاصمة وفيما يلي أهمها:

1- برامج التجهيز:

طبقا للمرسوم رقم308/81 الصادر سنة 1981، وخاصة المادة الخامسة منه فإن هناك نوعين من البرامج أو المخططات التي تقوم بها الإدارة المحلية في مجال التنمية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية، والأخر قطاعي يتم على مستوى الولاية على النحو التالي:

-البرامج البلدية للتنمية: يعتبر هذا المخطط أو البرنامج من أكبر البرامج الشاملة للتنمية على المستوى البلدي، وهو يشمل الفلاحة والبناء والري ومختلف التجهيزات يمول من:

- البلدية عن طريق مداخيل الجباية المحلية كالضرائب والرسوم.
- إعانات الدولة أو مساهمتها.
- الإعانات من ميزانية الولاية.
- إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية.[5]
- مساهمة الخزينة العمومية.

---

(1) قانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فبراير2012، الجريدة الرسمية رقم 12، الصدرة في 29 فبراير 2012

(2) ناصر لباد، **الأساسي في القانون الإداري**، دار المجد لنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012، ص91 .

(3)صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص98.

(4)عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية 07/12**، جسور لنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص242

(5) شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية فى التنمية الريفية**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص125.

- **البرامج القطاعية للتنمية:**[1]وهي ذات طابع وطني تكون ضمن استثمارات الولاية الوصية عليه، وتنفذ هذه المشاريع باسم والي الولاية بعد تحضيرها ودراسة مقترحاتها من طرف المجلس الشعبي الولائي الذي يصادق عليها.

2- البرامج المدعمة الإصلاحات الاقتصادية:

وهذا النوع من البرامج جاء بغرض تغطية النقائص المسجلة في بعض المجالات التنموية وتصحيحها منها:

-**برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**:هذا البرنامج يختص بدعم المؤسسات والنشاطات الزراعية والري والنقل....الخ بغلاف مالي مقدره 525 مليار دج خصص منه 114 مليار دج للتنمية المحلية.

-**برنامج صندوق الجنوب:** هو برنامج خاص بمعالجة النقص والعجز في مجال التجهيز في ولايات الجنوب لتجاوز ظواهر التخلف مقارنة بمناطق الشمال.

-**الصناديق الخاصة**: وهي تلك المخصصات المالية الموجهة لمعالجة التأخرات المسجلة في التجهيزات عبر مختلف بلديات وولايات البلاد، في إطار ما يسمي بالتوازن الجهوي.

-**برامج الهضاب:** وهي برامج خاصة بتمويل النشاطات والتجهيزات علي مستوي البلديات الواقعة في مناطق الهضاب العليا.

المطلب الثاني: تنظيم نشاط المجتمع المدني للقضاء على الفقر في الجزائر

أصبح موضوع وضع السياسات العامة الخاصة بالفقر والفقراء، مجالا لتشارك بين مختلف الفواعل، حيث يقوم صانع القرار برسم سياسات عامة للقضاء على الفقر وتقليل عدد الفقراء بإشراك المجتمع المدني، حيث يساهم في تفكيك هذه الظاهرة، والمساهمة في تنفيذ السياسات العامة لمحاربة هذه الظاهرة، وكذلك تقيمها.

يشكل الفقر إحدى إشكالات صنع السياسات العامة، والتخلص منه يتطلب شبكة لتعاون بين الطرفين، فالدولة تنظمها وتدعمها والأخرى تساعد بجهودها وخبرتها، ومعظم هذه المنظمات على علاقة بالدولة بإحدى الطريقتين أو بكليهما معا،

(1)المرجع نفسه، ص126.

- **نشاط المجتمع المدني:** إن العمل التطوعي الخيري *يجمع بينها المصالح والعواطف والتي تتشكل عفويا في المجتمع(1)*، وهو عمل متأصل في الشعب الجزائري الذي ساهم في مكافحة الفقر من خلال مساعدة الفقراء وذوي الحاجة في مختلف المجالات، وقد تم تنظيم هذه الأنشطة خلال القرن الماضي بداية من قانون الجمعيات1 جويلية 1901 الصادر بفرنسا وطبق في الجزائر وفقا للمرسوم 8 سبتمبر 1904ووفقا لهذا القانون أنشأة العديد من الجمعيات في مختلف المجالات لتقديم المساعدة للمجتمع لتخلص من الفقر، هذه الأخيرة خدمت السياسة الاستعمارية الفرنسية، حتى وإن ظهرت جمعيات جزائرية مثل جمعية العلماء المسلمين، إلا أنهم كانوا يعملون تحت الضيق من طرف السلطات الفرنسية، امتد العمل بها إلى غاية 3 ديسمبر 1971 مع صدور الأمر 79/71 المنظم للقطاع الجمعوي.*(2)*

ثم أصدر المشرع القانون 31/90*(3)* ليواكب التطورات التي حدثت على الساحة الوطنية من زيادة لمستوى لفقر والفقراء، حيث أشارت التقديرات الرسمية 2000 وصول عدد الجمعيات التي تعمل في مختلف المجالات لمساعدة المحتاجين على المستوى المحلي إلى 56 ألف والمستوى الوطني 1000 جمعية، استمر العمل به إلى غاية صدور أخر قانون المتعلق بالجمعيات 12/06*(4)*الذي تناول موضوع الجمعيات وشجعها من خلال تقديم الدعم المادي لها ووسع من نشاطها ليشمل مختلف جوانب الحياة باعتبارها الأقرب إلى المجتمع، وبالتالي لها القدرة على تشخيص الفقر وتحديد الفقراء وأسس حل هذه المشكلة.

وكان من بين هذه الجمعيات التي تخضع لتشريع والتنظيم المعمول به والتي كرست نشاطاتها لمكافحة الفقر ومساعدة الفقراء هي:

ا/ الهلال الأحمر الجزائري.

ب/ جمعية جزائر الخير.

---

(1)برتراند وجوقنيل، مرجع سابق الذكر، ص43.

(2)الأمر 71/79، الصادر في 03 ديسمبر 1971،،الجريدة الرسمية، عدد 105.

(3)قانون رقم 90-31، مؤرخ في 17جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات"الجريدة الرسمية العدد53 لسنة 1990".

(4)قانون 12/06، مؤرخ في 18صفر 1433، الموافق 12يناير 2012 يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 02 لسنة2012.

ج/ جمعية كافل اليتيم.

2-أنشطة ثاجماعث أو منطق الجماعة :ترتبط الأنشطة الشعبية في مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء بالأسطورة* القبائلية التي تعتبر لغزا، من حيث التنظيم الجمعوي المفتقد للسلطة المركزية، كما تعد من أبسط الأنظمة التي يمكن للمرء تصورها، [2] فهو نسق اجتماعي متكامل وفعال أدار شؤونهم منذ قرون، قائم على أساس التكاتل والتكافل والتضامن، لا يقتصر علي مساعدة الفقراء، بل يشمل كل مجالات الحياة، حيث الشعب يكفى نفسه بنفسه، يعتمد رابطة الدم والنسب والقرابة والأرض، والحرب وحدها تضعف هذه الروابط وتفككها لتحل محلها رابطة الدين، **وهو** عنصر انسجام بين99%، [3]وهو عنوانا قويا للتقدير والاحترام، يعيش الأفراد جماعة والأملاك تبقى على الشيوع، والمحصول يستخدم للغذاء وتحت تصرف الجميع، ولا مكان فيه للفوارق التعليمية أو الثقافية، فالمحتاج والفقير أو ذوي الحاجة مثل الزواج، بناء يندمج مع الآخرين وبلا تكلف أو حرج، وعندما تزول غيوم الحرمان عنهم لا يتورعون برد الجميل والمعروف نضير ما تلقوه من مساعدات في الأوقات الحرجة.[4]

هذا النشاط ليس محدد بفترة زمنية فهو مجسد في واقع حياتهم، من خلال علاقات التأزر التي تسير وفق منطق العرف، والعادة في أحكامها الرئيسية تحافظ على دوام واستمرار واستقرار الجماعة، كما توفر للفرد الحماية الاجتماعية والضمان الاقتصادي وتسيطر على جميع الأنشطة الاجتماعية، وتسييرها وفقا لمنطق الجماعة الذي يوافق فطرتهم وقيمهم ونظرتهم للحياة، [5].

فالجماعة تمثل السلطة التي تسيرهم إليها تعود كافة السلطات، قراراتها إلزامية تشرعها من أجل العمل بها، وتنفيذها يعود لها، وتسهر دائما على توجيهها وضبطها وتقيم تعاون قويا بين أعضائها بالنفع المادي، وفي القضايا التي تواجههم، وهي لا تكاد

• هي حقبة انقضت غير محددة تحديدا كافيا، كان الناس فيها سعداء يعرفون كيف يعشون، الصغار يحترمون الكبار، والغذاء مريئا، وهى تكشف لنا كيف كان الكون يبدوفى نضرهم .

(2)هانوتوولوتورنو، **العادات القبائلية، التنظيم السياسي والإداري**، ت: مزيان الحاج احمد قاسم، منشورات كرجا للطباعة والنشر والتوزيع، الأربعاء ناث اراثنتيزبوزو، ط1، 2013، ص7.

(3)محمد مبارك الميلى، عبد الله شريط، **مختصر تاريخ الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، بدون طبعة، ص191.

(4)حمزة يدوغي، **جوانب خفية من التراث الروحي الامازيغى**، الشروق، السبت 1 جانفى2015، العدد 4604، ص20 .

(5)هانوتوولوتورنو، مرجع سابق الذكر، ص89..

تخرج عن المسجد والزاوية وتتغذى هذه المؤسسات جميعا من الأوقاف، [1]أو الاشتراكات الشهرية للمواطنين القادرين.

المطلب الثالث: السياسات الأمنية ودورها في القضاء علي الفقرفي الجزائر

تتحقق أكثر الأوضاع السياسية استقرارا بالتغلب على كثير من الخلافات(الصراع على السلطة، الصراع الطبقي، التفاوت الاجتماعين، الأمن الاجتماعي، عدم المساواة في التوزيع)، بالتفاوض بين الجماعات المكونة للمجتمع في تنسيق مصالح الفئات المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة للإصلاح والتنمية والاستقرار، ولن يتحد ويشكلو كلا متكاملا إلا باستيعاب نقطة الاستقرار، ومنها يتحقيق التطور والنمو ويمكن القضاء على الفقر، وفي ظل عدم الاستقرار السياسي، ودون عودة الأمن والسلم إلى البلاد، فإنه لن يثمر أي مسعى من المساعي للسياسات العامة للقضاء على الفقر.

بداية الألفية تبني صانع القرار الجزائري سياسة المصالحة لتحقيق النمو والقضاء على الفقر، ونفذ سياسة عامة أمنية وجعلها حقيقة معاشة، من خلال مباشرته لسياسة الوئام (سبتمبر 2000) الذي صدر على شكل قانون في نهاية 1999 وصادق عليه البرلمان، ثم أقره الشعب الجزائري في استفتاء 16 سبتمبر 2000، وبموجبه تم العفو عن كل من يلقي السلاح خلال ثلاثة أشهر الموالية لهذا التاريخ، كما تضمن القانون أيضا مواد تخص عائلات الضحايا من خلال تكفل بهم ومساعدتهم.

ومع انتهاء هذه الآجال طرح صانع القرار السياسي مبادرة المصالحة الوطنية، والتي هي أشمل وأوسع من سياسة المصالحة، طريح في شكل قانون أقره الشعب من خلال استفتاء يوم 29 سبتمبر 2005.

وقد جاء هذا القانون تدعيما لقانون الوئام المدني ودفعا بالسياسة التنظمية القائمة على العفو والمصالحة إلى أفاق أوسع، وأرحب حيث حمل بين دفتيه العديد من الإجراءات الرامية إلى إستيتاب الأمن وتعزيز المصالحة وتكفل بالمفقودين وتعزيز التماسك الوطني.[2]

---

(1)آب القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، 1985، الجزائر، ص223.

(2) لمعلومات أكثر حول الإجراءات الرامية إلي إستيتاب الآمن والإجرات الرامية إلي تعزيز المصالحة الوطنية، أنظر المرسوم الرئاسي رقم 05- 278 المؤرخ في 09 رجب عام 1426 الموافق ل14 غشت سنة 2005 والمتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية، يوم الخميس 29سبتمبر سنة 2005.

وزيادة على هذا عمل صانع القرار السياسي على:

- رفع فعالية الأجهزة الأمنية من خلال توفير الدعم المادي ولبشري وتطوير البنية التحتية للأنشطة من مباني ومنشئات ونظم اتصالات ورقابة.
  - تحديث بعض التشريعات لمعالجة القصور في مواجهة عدة مشكلات أمنية ومرورية.
- مكافحة الإرهاب والتطرف لحماية الاستقرار وتوفير البيئة الأمنية للتنمية.
- زيادة عدد قوات الشرطة من الذكور والإناث على حد السواء.
- وضع إستراتجية لمكافحة المخدرات والتزوير وغسل الأموال.

الفصل الخامس
رؤية مستقبلية لترشيد التنمية الاجتماعية في الجزائر للحد من ظاهرة الفقر

الفصل الخامس: رؤية مستقبلية لترشيد التنمية الاجتماعية في الجزائر للحد من ظاهرة الفقر

إن بناء دولة اجتماعية تحقق العدالة والرخاء لكل الناس تحتاج إلى تصميم هندسي مبني على رؤية تكون مستمدة من ماضي وحاضر ومستقبل الأمة، يكون أساسها الإنسان وهذا بتعليمه وتدريبه وتثقيفية من أجل رفع المستوى المعرفي.

ولا يمكن تصميم هندسية اجتماعية دون مراعاة بناء السياسات العامة وهذا بالتخطيط وما يشمله من آليات ووسائل تتيحها من خلال البرمجة للتنمية الاجتماعية ومقتضيات تحقيق التنمية من خلال استعمال التخطيط القصير الأجل والتخطيط المتوسط الأجل والطويل الأجل، ولا يكون ذلك إلا بإتباع مراحل التخطيط المبني على الإعداد للخطة بتشكيل جهاز التخطيط والتنسيق بين مختلف الأجهزة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بمراعاة جميع الجوانب، والتدريب الذي هو وسيلة تتبع مراحل عملية التنمية من أجل دفع القدرات والكفاءات، بحكم أن هؤلاء الأشخاص هم الذين يقودون عملية التنمية الاجتماعية، كذلك تقتضي هندسة التنمية الاجتماعية وجود إحصائها وبيانات، وبحوث لأنها بمثابة الشمعة التي تنير للمخطط والإداري والمهندس الطريق الصحيح والعلمي والناجح للتنمية الاجتماعية بمعرفة الحاجات والمتطلبات الخاصة للمجتمع ببناء الوحدات وتوفير الصحة والسكن والتعليم[1].، والإلمام بمختلف الجوانب النظرية لهذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: تصميم هندسة التنمية الاجتماعية.
- المبحث الثاني: رؤية تأصيلية تجديدية للتنمية الاجتماعية
- المبحث الثالث: ترشيد التنمية الاجتماعية

1- دافيد ماكيلاند، مجتمع الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية، ترجمة: محمد سعيد الفرج، الطبعة الأولى، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 20- 60.

المبحث الأول: تصميم هندسة التنمية الاجتماعية:

إن تصميم الهندسة التنمية الاجتماعية مرتبط إلى حد بعيد بالتحكم في عملية التصميم التنظيمي الذي يشترط تحديد أهداف المنظمات والهياكل والأطر والصلاحيات وإعادة التنظيم[1]، واعتبار أن السياسات الاجتماعية هي ركيزة أساسية بين الأهداف التنموية العاملة التي يصوغها المجتمع وبين المشروعات والبرامج التنموية التي تؤدي إلى إنجاز هذه الأهداف، فهي صياغات أكثر إجرائية وعملية لتيسر بلوغ الأهداف المحددة والمخططة تخطيطا علميا وواقعيا، ورغم الاختلاف والتباين بشأن مضامين السياسات وأهدافها وآليات تحقيقها فإن ما هو اجتماعي في السياسات الاجتماعية يعتمد على رؤية المخططين التنمويين، التي تحدد بخصائص النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ودرجة الوعي التنموي بالمرحلة التي يمر بها المجتمع وما تفرضه من تحديات وأولويات التي يسعى النظام الحاكم إلى تحقيقها، ومدى ثقافة وقوة الجماهير في قدرتها على تمرير مطالبها من خلال التنظيمات الرسمية وغير الرسمية. وتحليل السياسة الاجتماعية، هو عمل تنموي يتطلب المراجعة الدائمة له من خلال إدراك المخاطر والتحديات التي تطرحها البيئة الداخلية والخارجية، لذلك فإن هندسة التنمية الاجتماعية تتطلب اهتماما مكثفا في مراجعة ومتابعة السياسات الاجتماعية عبر المؤسسات والوحدات البحثية المتخصصة، ويرجع نقص الاهتمام بالأبحاث التنموية في مجال السياسات الاجتماعية إلى عوامل متشابكة ومتداخلة صعبت أكثر مفهوم التنمية الاجتماعية وتقلباتها على جميع المستويات وانعكاساتها على المواطنين، وهو اعتبار اختيار السياسات والأهداف على نظرة ورؤية الحكومة لاعتبار أنها هي التي تمنح، والراعي الأول للتنمية الاجتماعية، واعتبار أن النموذج البيروقراطي محكم بآليات تابعة وصعبة التغير تتطلب وقت وجهد كبير.

وليس الديموقراطية في التصرف والأداء مثلا على غرار الدول الأوربية، ووجود شرخ وفجوة في مجال العلوم الاجتماعية والأبحاث ذات التوجه الإنساني، وصانعي القرار وهي العادة أن حياتهم المعيشية وتصوراتهم تختلف عن تصورات الباحثين

1- عامر الكبيسي، التصميم التنظيمي، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 115.

وعزلتهم عن المجتمع والعيش بطرق غير طرق مجتمعاتهم[1]، وهذا يدخل كذلك في التشكيلات الفكرية للنخب الحاكمة في العالم الثالث بصيغة عامة وتأثرهم الكبير بالحياة الغربية، فهم لا يدركون حقيقة مجتمعاتهم ومشاكلهم الحاضرة والمستقبلية، وكذا عدم الاهتمام بالبحث العلمي في مجال البحوث الاجتماعية والدليل على ذلك الميزانية الهزيلة المخصصة للباحثين والحياة المزرية التي يعيشونها بغياب الأبحاث في هذا المجال وغياب كذلك المؤسسات التي تقبل على هذه الأبحاث لتطوير الدراسات في مجال هندسة التنمية الاجتماعية في الجزائر، ومفهوم السياسات الاجتماعية يخضع للتحيز الفكري والتوجهات المختلفة لأنه يدور حول قضايا العلاقات الاجتماعية، والمساواة وعلاقة الطبقات وأوضاعها الاقتصادية والسياسية، ودور الحكومة في توزيع موارد القوة وهي قضايا قد يؤدي طرحها إلى صراع مع النظم السياسية، وهذا في ظل صنع أي سياسة فإنها تخضع لهذه المعيقات وهي حتمية لا يمكن تجاهلها، لذلك ظلت السياسات الاجتماعية ولفترة طويلة لعبة في يد السلطة الحاكمة وتوجهها توجها شعبويا غير واعي، حتى تقع أحيانا وفجأة في أزمات قد تعصف بالاستقرار وتؤدي إلى الحروب الأهلية، ولذلك فإن إدراك وفهم التنمية الاجتماعية هو إدراك لاستمرارية قوة الدولة واستقرارها.

وهذا يجعل السياسات الاجتماعية من السياسة العليا للدولة[2]، ورغم السيطرة الواضحة لتراجع الدولة في ظل سياسات السوق الحر المجحفة في حق التنمية الاجتماعية التي كانت في أوجها خلال السبعينيات والثمانينيات، وهو ما عبر عنه الكاتب "فرانسيس فوكوياما" بانتهاء الهندسة الاجتماعية ووجود تقارب دولي حول المؤسسات الأساسية للديموقراطية الليبرالية واقتصاد السوق ونهاية التاريخ، وبلوغ العملية الواسعة للإرتقاء البشري لتحقيق مجتمع برجوازي ليبرالي ديموقراطي، وإن تقدم الدول المتخلفة كان بسبب احتكاكها بالغرب فمثلا: الصين واليابان، والتخلي ولو نسبيا عن قيمها التقليدية والاتجاه نحو القيم الغربية، ولولا اعتبار للقيم الغربية لما تطورت وهذا ما يجسد في غزو الليبرالية لهذه المجتمعات وما تحمله من قيم ونظام،

1- محروس محمد خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 4.

2- فرانسيس فوكوياما، الثقة الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار ، الطبعة الأولى،أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، ص 417.

غزى القيم المحلية الأخرى ومن ضمنها حقوق الملكية والضمان الاجتماعي وطريقة التعليم والقانون التجاري والسلسلة الكاملة المتعلقة بالعقلانية الغربية والمنهج العلمي والابتكار وكل نظم الحياة الاجتماعية، فهي كلها غربية ليبيرالية لذلك فإن كل هندسة اجتماعية في الأخير مستمدة من القيم اليبيرالية وتلتقي بقيم السوق أو وجود نقاط التقاء من أجل التعايش بين البشر[1].

وهذا في ظل تخلي الدولة في كل دول العالم عن البعد الاجتماعي والانصراف إلى ترك السوق وحده الكفيل بحكم العلائق، أما المنظور الماركسي الذي يرى سيطرة الإيديولوجيات من خلال النخبة الحاكمة التي امتلكت كل الأدوات في يد فئة قليلة على حساب الأغلبية بالسيطرة والاستغلال وانقسام المجتمع إلى طبقة تعيش الرفاه وطبقة معدمة لا تملك شيئا، وتصبح الطبقة الحاكمة تمارس الهيمنة والتحكم الإيديولوجي والثقافي، والقانون الذي يعبر عن توجهاتها واهتماماتها المبنية على الأنانية والجشع لذلك فهو سبب فقرها وإعدامها هو بالثورة على هذه الأوضاع لإعادة توزيع الحقوق وانتزاع الملكية.

ومن خلال النظرة الماركسية في رؤيتها للتنمية الاجتماعية أنها مبنية على الملكية الجماعية أي دولة الحقوق والعدالة فإن منظورها للتنمية الاجتماعية يكون بالتخطيط للحاجات، وتحقيق مجتمع الكفاية على عكس النظرة اليبيرالية الجديدة التي تنظر للتنمية الاجتماعية على أساس ازدهار الأسواق بكثرة الإنتاج الذي يؤدي إلى تراجع الأسعار وفقا لقانون العرض والطلب وحرية التجارة، فهو يحقق التنمية الاجتماعية وتتيح الخيرات للمواطنين باختيار البدائل فيما يخص الشراء واقتناء السلع والمواد الاستهلاكية.

ومن هنا فإن تصميم الهندسة في التنمية الاجتماعية في النظام الاقتصادي الاشتراكي مبني على الخطط المركزية للحاجات والاحتياجات بينما الليبيرالية الجديدة التي تراجعت عن التدخل لصالح الرفاه إلى التراجع والإيمان بحل وحيد هو أن السوق هو الذي يحكم ويطور التنمية الاجتماعية، وتدخل الدولة هامشي السوق يحكم نفسه بنفسه، وفي النهاية تفوق المنطق الليبيرالي، هو السائد بنظرته الهامشية للتنمية

1- محروس محمد خليفة، مرجع سابق الذكر، ص 40.

الاجتماعية واعتبارها أمرا من أمور السوق وفتح المجال أمام الفواعل الأخرى قد تظهر في المستقبل وتعيد النظر في مفهوم التنمية الاجتماعية، ولكن لا بد من أدوات لهندسة التنمية الاجتماعية تكون أكثر فاعلية في الجزائر كبلد تحكم فيه فواعل داخلية وفواعل خارجية، وهذا بـ:

أ) **الاستثمار المكثف في التعليم** وتنمية المهارات وهذا لأن المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي تتطلب مجموعة جديدة من المهارات والقدرات عالية المستوى لأن الأفراد الحائزون على تعليم جيد وتدريب محكم إضافة إلى مهارات عالية المستوى وقابلة للنقل من بينها العمل الجماعي، الابتكار، حل المشاكل، التدريب على استخدام التكنولوجيا والمهارات اللغوية[1]، فيمكن لهم أن ينخرطوا في الاقتصاد العالمي باعتبار أن السياسات الاجتماعية مجموعة من استراتيجيات والأساليب المستخدمة لتحقيق نتائج معينة، لذلك على الجزائر أن تسعى لإعداد قاعدة مهارات و إلا فإن رأس مالها البشري سينخفض لا محالة في ظل توجهات العولمة والتهميش وبالتالي ارتفاع البطالة وزيادة الفقر وعدم الاستقرار[2]، وخاصة مكافحة الفقر التي ستزيد قوتها مع تزايد الخصخصة وتراجع دور الدولة، وقد قام الخبراء بدراسة على ظاهرة الفقر في الجزائر فتبين أن 40% من السكان يعيشون تحت خط الفقر و50% من سكان الريف يعيشون أقصى درجات الفقر المادي، خاصة في ظل الظروف الأمنية التي كانت قبل سنة 2000، توصف بالصعبة وسياسة الإصلاحات الهيكلية المملات من المؤسسات المالية الدولية، وسوء تسير الأوضاع الاقتصادية نتج عنها تقريبا تسريح نصف مليون عامل إلى عالم البطالة أضيف إلى عدد الفقراء، وارتفاع للبطالة في صف الشباب الذي بلغ 80%، والهجرة اليومية لسكان الريف نحو المناطق الحضرية وانتشار البيوت القصديرية الناتجة عن هجرة أصحاب الأرياف المهمشين[3]، ولذلك فإن التعليم والمعرفة توفر للإنسان الماهر الحصول على العمل والتكيف مع كل الظروف والأحوال، فيجب على النظام السياسي أن يوفر التعليم للجميع في كل الأطوار.

1- الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية، سلسلة الدراسات السياسية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيو يورك، 2004، ص 39.

2- محروس محمد خليفة، مرجع سابق الذكر، ص 5.

3- إبراهيم توهامي، البلدان النامية أمام تحديات الفقر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 20، ديسمبر 2003، ص 105.

وقد سجل التقرير العربي للتنمية البشرية العربية 2003أن الدول العربية بحاجة إلى التحرك السريع نحو الإنتاج المعتمد على المعرفة، والابتعاد عن الإنتاج المعتمد على الريح واستنزاف القدرات الطبيعية وهذا أيضا يتطلب موفقا حازما وتطوير الموارد المتعددة، وتطوير المعلومات والقدرات التكنولوجية، وهذا يتطلب إجراء تغيرات اجتماعية وهيكلية جوهرية في مقدمتها منع استغلال الدين لأغراض سياسية واحترام النشاط الفكري المستقل والنهوض باللغة العربية واسترداد جوانب القوة الثقافية من التراث العربي الأصيل وتشجيع التنوع الثقافي بالانفتاح على الثقافات الوطنية وفق ما تحتاجه الدول العربية، باعتبار كذلك أن الحضارة العربية الإسلامية تشجع السعي إلى المعرفة، وهذا ما تؤكده الأمثلة في النقص الكمي للمعرفة فخلال السنوات العشرين الماضية بين 1980و2000 سجلت الدول العربية مجتمعة(370) علامة تجارية وخلال نفس الفترة سجلت كوريا الجنوبية (6328) علامة تجارية ودويلة إسرائيل (7652) براءة اختراع، وهذا التخلف لعدم الإهتمام بالبحث العلمي فالولايات المتحدة تنفق 3.1% من إجمالي الناتج القومي، والمتوسط في الدول الأوربية 2.4% أما الدول العربية مجتمعة تنفق ما قدره 0.2% من إجمالي الناتج القومي بالنسبة للبحث العلمي.

لذا على الجزائر أن تشجع الانفتاح على المعرفة والتفاعل دون الذوبان، والاستيعاب، والتمثل، والتنقيح، والفحص، والجوهر الأساسي الذي يؤمن به الإنسان المسلم أن المعرفة يمكن أن تكون دافعا قويا لتحقيق التنمية الاجتماعية والقضايا الرئيسية في هذا الصدد هي رفع مستوى مهارات القوة العاملة مع التركيز على المرونة واحتياجات سوق العمل وتعزيز التدريب المهني، وإزالة اختلالات السوق وتقاسم المسؤولية بين الحكومة والقطاع الخاص، وإذا لم توفر الدولة هذا فإنها ستكون أكثر زيادة للإستراد التكنولوجيا وكلفتها الباهضة، وكمثال على دول التعليم في جمهورية كوريا الجنوبية، التي أحرزت تصنيع سريع وتراكم للمهارات[1]، من خلال شيء واحد هو سياسة التعليم ورفع مستوى المهارات والأكثر من ذلك خلقت مجتمع مثقف واعي بالاقتصاد العالمي والتوجهات الكبرى لذلك فإن رأس المال المعرفي أهم شيء في هندسة

1- هابة حمدوسة، الحاجة إلى إيجاد الظروف الاجتماعية الاقتصادية الملائمة لخلق مجتمع المعرفة، وجوهات نظر حول تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2004، ص 41-43.

التنمية الاجتماعية والإنسان الواعي لديه ضمير مهني وأخلاقي أكثر انتاجية من غيره فالعلم بلا ضمير خراب لروح المجتمع[1]، وهدف المعرفة بناء المواطن الصالح.

ب) الاعتماد على التخطيط في مجال التنمية الاجتماعية باعتبار أن التخطيط عملية اجتماعية يقوم على ركائز أساسية هي:

- أن التخطيط عملية إرادية أي تتضمن تدخل مقصودا في حياة المجتمع هنا يتضح أن التغير المخطط يختلف عن التغير التلقائي الذي ينقصه عنصر القصد والإرادة ثم أن التخطيط يقوم إلى أهداف معينة، ويحكم وضع أهداف التخطيط إعتبارات منها: احتياجات الناس، والموارد المتاحة، النظام السياسي السائد، البيئة الخارجية وكل الظروف الفيزيائية والزمنية.

- يقوم التخطيط على برنامج عمل يأخذ في الاعتبار أهداف التخطيط موارد المجتمع وضرورة انسجامها مع القيم الاجتماعية والثقافية والحضارية للأمة، والواقع الذي يعيش فيه، والتخطيط الاجتماعي يؤمن بمصلحة المجموعة وبعدم الإضرار بمصلحة الفرد والتعاون والتوازن الضروري بين مصلحة الأفراد وحقوقهم ومصلحة الجماعة وحقوقهم، فإذا حدث تعارض بين الفرد أو التضحية بمصلحة المجموع من أجل مصلحة فرد أو فئة، فالتضحية تقتضي في بعض الأحيان استهداف مصالح الأفراد والفئات لصالح الجماعة، لذلك فالتخطيط يستهدف صالح الجماعة وليس الفرد ويسعى التخطيط لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للناس جميعا ولا يتم التخطيط إلا بوضع برنامج العمل موضع التنفيذ[2]، وهذا يوضح مدى أهمية التخطيط في كونه يزيد من قدرة المشروع على التأقلم أو التكيف لاحتمالات المستقبل وأحداثه ويساعد كذلك على بلورة الأهداف ويجعل هناك تناسق بين المنفذ والمشرع والعبرة في تنفيذ القرار وليس في صنعه ويحقق الرقابة ويزيد من الفعالية، بالإضافة إلى التحكم في عامل الندرة ويساعد التخطيط كذلك على معرفة مشكلات المستقبل ومن ثمة الاستعداد لها.

وتحكم التخطيط الناجح مجموعة من المبادئ، فالتخطيط يساهم في تحقيق النتائج ولا بد كذلك أن ينعكس التخطيط على الوظائف الإدارية عن طريق التكامل فيما بين

1- منصور بن لرنب، مرجع سابق الذكر، ص 8.

2- فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في الوطن العربيي، طروحات تنموية للتخلف، الطبعة ألولى، بيروت: دار الفكر العربي، 1990، ص 32.

الوظائف، وشمولية الخطة وفعاليتها ومرونتها، وعدم المبالغة في تقدير الامكانيات ولا بد من مراحل لتحقيق هندسة التنمية الاجتماعية وهذا بـ:

* **الإعداد للخطة**: وهي هندسة إعادة البناء التنظيمي من خلال إعادة ابتكار الحكومة بمنهجية تقوم على إعادة البناء التنظيمي من جذوره وإعادة هيكلة وتعميم العمليات الأساسية لتحقيق سرعة الأداء وتخفيض التكلفة وجودة المنتوج[1]، وأبرز هذه الإجراءات اللازمة لهذه المرحلة هي:

1- تشكيل جهاز التخطيط وهذا الجهاز في الجزائر في عهد الاشتراكية كان يحوي وزارة بأكملها تسمى وزارة التخطيط لكن في ظل سياسة الانفتاح أهمل التخطيط بالجزائر وعدم وجود خطط استراتيجية فيما يخص التنمية الاجتماعية سواء طويلة الأجل أو متوسطة الأجل، بل هناك سياسات ترقيعية ليست على مستوى الإدارة العليا (السياسات الأساسية) بل على مستوى الإدارة الدنيا مثل السياسات التوظيفية وعدم توفر جهاز من الأخصائيين على مستوى عالي من الكفاءة والدراية[2] والمهارة في الأمور الفنية لعملية التخطيط وأدعو هنا لضرورة إشراك الاختصاصات العلمية إذا أرادت الحكومة أن تخطط لشيء معين والإعداد للخطة من خلال مختلف الباحثين، التقنين، العلميين والاجتماعيين لإعطاء الخطة بعدا متكاملا لتوجهات المجتمع، وهو الغائب في السياسة العامة للجزائر.

2- التنسيق يجب أن يتم بين مختلف الأجهزة في القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، العمرانية والصحية، والملاحظ بأن عملية التنسيق بين مختلف القطاعات غير متوفرة، فبناء المستشفيات لا ينطبق وحاجيات التزايد السكاني، والتخصص في مجال الطب لا يكفي للمعدل المتزايد للسكان ونسبة إنجاز السكنات لا تتماشى والحاجيات السكانية والتزايد السكاني، والسياسات التعليمية لا تتماشى وروح العصر وعدم وجود تخطيط مستقبلي، فعلى المستوى الغذائي لا توجد استراتيجية بين الاستهلاك والاستيراد والأراضي المحلية المنتجة، ولابد من إيجاد طريقة يكون هدفها بناء تنمية مرتكزة على الناس لأنهم هم الأداة والمنتفعون لتحقيق التنمية المستدامة

1- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، الطبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006،ى ص 158.

2- منصور بن لرنب، محاضرات في رسم السياسة العامة في الجزائر، وهي مخصصة لطلبة قسم الماجستير، فرع التنظيم الإداري والسياسي، جامعة الجزائر، 2004، ص 12.

والهدف من هذا هو رفاه المجتمع كله ولتحقيق هذا يجب التنسيق بين مختلف القطاعات المتشابكة لإعطاء رؤية صحيحة للتنمية.

3- التدريب، كذلك أن عملية الهندسة والتخطيط لبناء نموذج للتنمية الاجتماعية لا بد من تدريب مستمر لتحقيق المهارات التي سوف تستجيب لحاجات الناس بحكم أن هؤلاء الأشخاص هم الذين يقومون بالتصميم والتخطيط والتنفيذ والتقييم، لتريب الأخصائيين في مجالات التنمية الاجتماعية والجزائر غنية جدا بالإطارات ذات التكوين العالي، فما على الدول إلا فتح المجال أمامهم.

4- جمع الإحصاءات والبيانات وإجراء البحوث، فجمع البيانات والإحصاءات والحقائق تعد المادة الخام التي يعتمد عليها التخطيط، وجمع البيانات يتعلق بالمواد الطبيعة والجزائر غنية خاصة في توفرها على مساحة كبيرة وتنوع المناخ وتوفر لمختلف الأنواع النباتية والحيوانية الشيء الذي يؤهلها لنهضة كبيرة في التنمية الاجتماعية خاصة الكثرة والتنوع، وتوفر البيانات الديموغرافية حيث وصلت الجزائر سكانيا إلى 30 مليون نسمة بالإضافة إلى وجود مراكز عديدة تهتم بالبيانات مثلا: " المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الديوان الوطني للإحصاء"، وغيرها من المراكز الوطنية والجهوية المهتمة بمختلف الجوانب الحياتية مثل الإنسان والصحة والتعليم، ولكن في ظل نقص الإمكانيات واضطراب مداخيل الجزائر خاصة من النفط أدى إلى عدم التحكم في التمويل وعدم القدرة على التمويل أحيانا يشكل عجز دائم، وتوفر كذلك البيانات الاقتصادية من أجل تصميم هندسة التنمية الاجتماعية خاصة في ظل ارتفاع مداخيل الجزائر إلى مستوى عال واستقرار على مستوى المداخيل بالعملة الصعبة يوفر جو هائل لتوفير جميع الاحتياجات، ببناء مراكز جديد للصحة والاهتمام بالإسكان[1]، والزيادة في تطوير التعليم[2]، وتوفير مناصب الشغل لأن هناك فائض كبير يصل إلى أكثر من خمسين مليار دولار سنة 2006، وهناك عدة وزارات تشتغل في هذا المجال التي لها الأرقام الكافية وعلى رأسها وزارة المالية والصناعة ووزارة الفلاحة وغيرها من الوزارات الأخرى فكلها تشكل مراكز للعمليات الإحصائية، بالإضافة كذلك للبيانات الاجتماعية والادارية وحاجة المخططين

1- فؤاد حيدر، مرجع سابق الذكر، ص 34.

2- عبد الله مغربي، التعليم والعالم العربي تحديات الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000، ص 366-368.

لبيانات عن النظام الإداري للدولة من الناحية التركيبية والعملية ونظام المؤسسات العامة وأساليب إدارتها، ودور كذلك القطاع الخاص في الإنتاج والتنمية كما يتصل كذلك بوسائل الإعلام في المجتمع و عن الاتجاهات العامة والقيم والتطلعات التي يهدف إليها المواطن، وبيانات خاصة عن حياة الأسر ونمط الحياة فيها، وبين الريف والمدينة واختلاف نمط المعيشة والاستهلاك.

5- توعية المواطنين بالتخطيط لأنه من خصائص العمل الناجح والعمل الناجح هو الوعي به وبأسبابه وأهدافه لذلك فالتوعية والإقناع من أهم عوامل إنجاح التخطيط.

* **تصميم الخطة**: يقصد بتصميم الخطة تلك العملية الفنية التي تتولى تحديد أهداف الخطة واختيار برامج العمل التي تحقق هذه الأهداف والتي تقوم بدورها الأمثل في استغلال موارد المجتمع وكلما جاء تصميم الخطة على مستوى عال من الإحاطة، ومجسدا عن الأوضاع السائدة في المجتمع كلما ساعد ذلك على تسهيل المراحل التالية للتخطيط، ويجب مراعاة الاعتبارات التالية في تصميم الخطة التي يراد تطبيقها:

1- تحديد الأهداف إذ يجب أن تكون الأهداف محددة وواضحة ودقيقة وليس فقط تحديد الأهداف القومية العامة بل يستلزم تحديد كذلك الأهداف الجزئية لكل قطاع من القطاعات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، وهناك عوامل كثيرة تؤثر في تحديد الأهداف مثل توفر الأموال، الخبرة الفنية، والقوى العاملة وإمكانيات التنفيذ ومراعاة القيم الإيديولوجية والفلسفية للدولة، والموارد المتاحة أو التي يتوقع الحصول عليها أثناء التنفيذ، كالموارد المادية والبشرية والفنية والطاقات والتشريعات[1].

2- تحديد المجال الزماني لتصميم الخطة وهندستها والمقصود تقدير المدى الذي سوف يستغرقه تنفيذ الخطة حتى تحقق ما حدد لها من أهداف، ويمتد المدى الزماني للخطة إلى المدى القصير ثم المدى المتوسط ثم المدى الطويل، واعتبار التخطيط قصير المدى يستعمل في السياسات البسيطة مثل التشغيل والإدارة المسؤولة عنه هي الإدارة الدنيا، بينما التخطيط المتوسط المدى يكمن في السياسة العامة مثل الميزانية السنوية بينما التخطيط الطويل المدى يشمل السياسات العليا والأساسية وتقوم به الإدارة العليا، مثل الخطة الاقتصادية لمدة خمسة أو عشرة

1- فؤاد حيدر، المرجع السابق الذكر، ص 35-36.

سنوات مثل برامج الإنعاش الاقتصادي لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وقد تكون الخطة لمدة عشرين سنة[1] لتحقيق تطور نوعي وكمي وهو ما فعلته مثلا ماليزيا التي أصبحت تضاهي الدول المتقدمة بحيث حققت قفزة نوعية وكمية في مجال التنمية بشكل عام، والتنمية الاجتماعية بشكل خاص وهو الاهتمام بالإنسان باعتباره رأس المال الحقيقي للدولة وأصبحت ماليزي في ظرف عشرين سنة بعد ان كانت دولة متخلفة إلى دولة متطورة يضرب بها المثل في التكنولوجيا وهذا بفضل الخطة القومية الطويلة المدى، تحولت إلى عملاق في التكنولوجيا، وباعتمادها على مجموعة من السياسات: منحت الأسبقية للاقتصاد على السياسة وولدت استقرارا اقتصاديا كليا شاملا وتنظيم الأسواق وتأسيس أسواق جديدة ووجهت الاستثمارات نحو النمو العالي وقطاعات التصدير العالية، وخلقت بيئة للإستثمار الخاص، وتوزيع نتائج السوق غير المتساوية وتوزيع المواد على نحو أكثر تساويا، وخلقت نظاما للخدمة المدنية مستندا إلى الكفاءة والأشخاص المتخصصين.

وقد أثمرت هذه الخطة الطويلة بتحقيق موازنة الفرص والقدرات ومنحت زيادة الدخل والتعليم خاصة في المناطق الريفية، وزيادة التشغيل وتحقيق التوزيع المتساوي للدخل والثروة والفرص والاستقرار السياسي في ماليزيا[2].

3- اختيار برامج العمل وتقسيم كل قطاع إلى قطاع فرعي فمثلا تقسيم خدمات التنمية الاجتماعية إلى سبعة فروع، الخدمات التعليمية والعلمية، الخدمات الصحية، الخدمات التنظيمية، الخدمات الاجتماعية والدينية، الخدمات الثقافية والإرشادية، خدمات الشباب، وخدمات الأمن والعدالة ونشاط الإسعاف والطب.

* **المتابعة والتنفيذ:** وتعني متابعة الخطة هو تنفيذها بكاملالخطوات، وفي حدود الزمان المحدد لها، وفي حدود الإعتمادات المالية المخصصة لها، وقيام السلطات بالزيارات العلنية والسرية لمواقع العمل، ومراجعة السجلات وجميع التقارير عن سير المشروعات في مرحلة التنفيذ، وبالنسبة للجزائر فإن من أسباب عدم نجاح خطة الثورة الصناعية والزراعية والثقافية هو عدم المتابعة الجيدة والحريصة للعمال، فكثير من المشاريع توقفت في المنتصف ولم يكمل إنجازها إلى اليوم، وهي كثيرة منها

1- منصور بن لرنب، المرجع السابق الذكر، ص 20.

2- عاطف قبرصي، إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة الخامسة والعشرون، العدد282، أوت 2002، ص 67-69.

مصنع السيارات والصناعات الفضائية فكلها بقيت حبر على ورق رغم إنجاز جزء من الهياكل، وتوقف مشروع السد الأخضر بل والتراجع عن التشجير وأيضا عدم إكمال طريق الوحدة الإفريقية المبرمج منذ السبعينيات وكلها مشاريع معطلة وتوقفت نتيجة لعدم وجود متابعة، والتنفيذ الحرفي لنصوص القانون وضاعت الملايير هباء، دون استفادة الأمة منها.

* **التقييم**: ويعتبر أهم المراحل في عملية إنجاز التخطيط ويكون بفحص نواحي التقصير، وهو كعملية يبقى يتابع الإنجاز من البداية إلى النهاية، وتهدف الخطة التنموية إلى إعادة تحقيق هدفين أساسيين للتغير، هما تغيرات مادية تهدف إلى تحسين مستوى المعيشية، والهدف الثاني تغيرات اجتماعية تتصل بالقيم السائدة والعلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك الإنساني(1).

ج)ضرورة تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ذات الأبعاد الثلاثة وتحقيق التكامل بينها:

- البعد البيئي، وهذا بالتأكيد على مبدأ الحاجيات البشرية التي تكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها لكن الطبيعة تضع حدودا يجب احترامها في مجال التصنيع والهدف من ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره وهدره، وهي دعوة إلى عدم إفساد الطبيعة التي هي محيط الإنسان الذي يعيش فيه.

- البعد الاقتصادي، يعين كذلك البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ويطرح اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية وهذا بتوظيفها في التنمية الاجتماعية من أجل خدمة الاقتصاد الإنساني، وحاجاته الأساسية والتي يحتاجها في حياته اليومية ولتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

- البعد الاجتماعي والسياسي، وتتميز التنمية المستدامة خاصة بهذا البعد الثالث إنه البعد الإنساني بالمعنى الضيق وهذا بجعل النمو وسيلة الإنجاح الاجتماعي، ولعملية التطوير في الاختيار السياسي ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول، وهذا لكون التنمية المستدامة تمثل مشروع ديموقراطي تكون فيه التنمية المستدامة مشروع للسلام ومشاركة السكان في مختلف مراحل الاختبارات السياسية وعلى جميع المستويات، وهذه دعوة لاحترام

1- فؤاد حيدر، المرجع السابق الذكر، ص 36-37.

حقوق الإنسان كما هو منصوص عليها في كل المواثيق المحلية والخصوصية، وكلها تتعلق بالتنمية الاجتماعية المستديمة[1]، فهي متشابكة مع كل ما هو سياسي واقتصادي وحضاري، فلا بد للتنمية أن تكون مرتكزة على الناس، وهدفها الناس، وتحسين رفاهيتهم واعتبار أن الناس هم الأدوات والمنتفعون والضحايا لمختلف الأنشطة الإنمائية.

ويعتبر إشراكهم في عملية التنمية هو العامل الرئيسي، وخاصة أثناء تصميم المشاريع، وضرورة التأكيد على أن تلك المشاريع يجب أن تتناسب مع ظروف حياتهم وثقافتهم، وتقييم السياسات الاجتماعية ضرورة أخرى لإشراك المواطنين فيها لإعطاء طابع الشرعية والمشاركة في الحكم، وهذا بفتح مجال الاقتراحات[2]، وتواجه التنمية المستدامة عدة مشاكل، وهي النمو والحراك السكاني، التفكك الأسري، الاضطرابات التي تصيب الأسرة، وسوء الحالة الصحية، والمستويات المنخفضة للتعليم وخاصة الأمية، والبطالة ومشكلة العمالة، والسكن والإسكان، والمستوى المعيشي الرديء والنقص في التغذية وهذا بعدم توفر وجبة غذائية كاملة وغنية، وتأمين المواطن على نفسه ضد الحاجة، المرض، البطالة والشيخوخة، والعجز السني، والعجز الدائم، ومن تقلبات السوق[3] الحرة.

د)**تفعيل دور الإدارة العامة** وعدم تحيزها لطرف معين وهذا هو السائد في العالم العربي والإسلامي خاصة، بتحيزها لصالح النظام الحاكم أو لصالح الفئات التي تمثل النخبة الحاكمة على عكس الدول الغربية التي هي في خدمة المواطن وليس في خدمة السياسة، وهذا بأداء عملها القانوني المنوط لها دستوريا بإعطاء بيانات دقيقة وتحديد المؤشرات والسياسات الاجتماعية بصورة منتظمة ودقيقة، وتعد هذه أولوية من الأولويات في ماليزيا، خاصة رصد وتقييم الأداء، وهو الذي حذت نحوه تونس حيث أصبح من الأولويات منذ 1970 خاصة البيانات الدقيقة وتحديث المؤشرات والسياسات الاجتماعية بصورة منتظمة، و أيضا كوريا منذ 1997 وهذا بدون تحيز

1- بشبانينة سعد، من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، تصدر عن جامعة باتنة، الجزائر، العدد 9، جانفي2004، ص 34-47.

2- إسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن البنك الدولي، واشنطن، العدد4، المجلد30، ديسمبر 1993، ص 6-9.

3- بشبانينة سعد، المرجع السابق الذكر، ص 36.

وتسييس للأرقام الحقيقية على عكس الكثير من دول العالم الثالث التي كثيرا ما تعمد إلى المغالطة في البيانات والأرقام من أجل التظليل[1]، لذلك لابد على الإدارة العامة أن يكون ولاؤها للقانون وليس للحاكم، بمختلف وحداتها المتخصصة أو التي لها دور في صناعة السياسات العامة وما يرتبط بها من تشريعات، قواعد، قضايا، خطط وبرامج وغيرها من الضوابط المنظمة لإصدار هذه السياسات وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، فالإدارة العامة تعد الإطار الطبيعي الذي يربط بين أوجه السلطات الثلاث في الدول (السلطة التشريعية، التنفيذية والسلطة القضائية) [2] فيتوقف عليها كذلك نجاح التنمية الاجتماعية.

والإدارة الجزائرية تعاني مرض الفساد والولاء للحاكم أكثر من كونها إدارة مستقلة في خدمة المواطن فولاءها دائما للسلطة الحاكمة والنخبة وعدم وعي العاملين بأخلاقيات المرفق العام وتقديم الخدمات التي هي حق من حقوق المواطنة لكل شخص[3]، وأكثر من ذلك فهي إدارة مقلدة وغير مبدعة مرتبطة بالنظام التقليدي الاستعماري الفرنسي، تابعة لا نابعة، لذلك لا بد من إعادة النظر في الإدارة العامة بإصلاحها وفقا لما يخدم المواطن، بإصلاح شامل من الأعلى إلى الأسفل وضرورة الإستفادة من تجارب الدول الأخرى ودون الذوبان فيها خاصة نموذج (Z) الياباني الذي أثبت تفوقه على النموذج الغربي دون الانسلاخ عن القيم (الشنطاوية) التي تمثل عمق الروح لدى الإنسان الياباني الذي أصبح المعجزة العالمية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وينافس قوة الولايات المتحدة الأمريكية وكامل أوربا الغربية[4].

وفي الجزائر هناك تباشير لإصلاح الدولة، وهو مشروع الرئيس بوتفليقة، وتشمل كامل المجالات المتعلقة بالإدارة العامة مثل إصلاح العدالة، المنظومة التربوية، قانون الولاية والبلدية، إحترافية الجيش وغيرها وكلها تهدف إلى محاولة النهوض

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية، مرجع سابق الذكر، ص38-39.

2- مصطفى محمود أبو بكر، الإدارة العامة رؤية استراتيجية لحماية الجهاز الإداري من التخلف والفساد، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص52-53.

3- DjelalFiras Ferhat, la Problématique du Recrutement dans l'Administration Algérienne, quotidien d'Oran, Jeudi 26 Mai 2005, P.10.

4- منصور بن لرنب، محاضرات في الإدارة العامة المقارنة، مخصصة لطلبة الماجستير، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص 30.

التنموي المتشابك والذي يهدف في النهاية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية إذا كان حقيقة وفرت له أسباب النجاح.

هـ) التوجه نحو القطاع الفلاحي لخلق مناصب الشغل والتقليل من الفقر، بحيث تعد الجزائر من حيث المساحة ثاني أكبر بلد في إفريقيا بعد السودان، في حين أن الفجوة الغذائية رهيبة لا تسد حاجة الجوع للجزائر بإنتاجها الضعيف والكلفة الكبيرة لعملية الاستيراد في مجال الغذاء فهي تبعية تامة وهذا لغياب الاهتمام بالعمل الفلاحي الذي أصبح هو الرهان في ظل العجز نحو التوجه الصناعي، فكم هي ملايين الهكتارات معطلة والجوع والمجاعة تهددان الإنسان الجزائري فلو ضرب الحصار على الجزائر فإن الموت محقق للملايين من البشر بسبب عدم توفير الخبز ولذلك فإن سياسة العودة إلى العمل الفلاحي، الذي هو الصانع الحقيقي للثروة والحياة بتدعيم الفلاحين المنتجين، فيها يخص زراعة الحبوب الاستراتيجية وكذا تدعيمهم لإنتاج اللحوم والحليب بتوفير دعم كافي للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي.

والعمل الزراعي كذلك يوفر المواد الأولية لتحريك المصانع الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل في المدينة عن طريق إنشاء هذه المصانع، يوفر العمل الفلاحي لقمة العيش التي أصبحت الشغل الشاغل للطبقات المعدومة وبالتالي مكافحة الفقر، وعلى المستوى الخارجي تدعيم السيادة الوطنية بعدم التبعية للخارج[1]، فإحياء الأرض هو إنقاذ الإنسان من الموت، والاهتمام بالعمل الزراعي يؤمن الناس من الجوع والأمراض، لذلك لابد من تفعيل هذا القطاع بتطبيق القوانين الخاصة بالإصلاح الزراعي ودعم وتشجيع الحركة التعاونية الزراعية، بإدخال التكنولوجيا في مجال إنتاج البذور والتهجين، وتطبيق سياسة التشغيل في الريف والمدينة وتغني من شر التبعية الغذائية[2]. والرهان المستقبلي هو على القطاع الزراعي، لتقوية التنمية الاجتماعية.

و) على المستوى الخارجي المطالبة بنظام عالمي عادل يخدم كل الإنسانية في مختلف المناسبات ويجب العمل على المستوى القطري لتحدي الإمبريالية العالمية

1- تقارير حول الاقتصاد الجزائري: تقييم مسار الانعاش الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الأول، السداسي الأول، 1419هـ/1999، ص 178- 179.

2- مركز البحوث العربية، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، دمشق: القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003، ص 209.

بالاعتماد على الذات والتكتل في إطار الوحدة المغاربية وعلى مستوى جامعة الدول العربية، والتوجه نحو العالم الإسلامي الكبير والواسع ودول العالم الثالث، لأن العولمة اليوم لا ترحم الضعفاء في ظل التشتت على مستوى دول الاتحاد المغرب العربي والجامعة العربية والعالم الإسلامي فالاتحاد يشكل قوة في وجه الامبريالية الطاغية، والأمثلة كثيرة وقد حققت نتائج باهرة مثل الاتحاد الأوروبي الذي كان رمزا للصراعات والتشتت قبل الحرب العالمية الثانية، أصبح اليوم قدوة كبرى تشكل موازين القوى على المستوى العالمي، وهذا بفضل الإتحاد والتكافل والتكامل والتعاون الفعال، لأن صراع القوى الكبرى الإمبريالية التي شكلت صراع طبقي على مستوى الدولة القطرية وعلى مستوى العالم من خلال التبادل غير المتكافئ هو الذي أنتج التطور غير المتكافئ[1]، الذي أصبح يميز عصر العولمة التي أضرت بالتنمية الاجتماعية وكذا ضرورة إعادة النظر في تصميم المؤسسات العالمية، مثل المؤسسات المالية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة ومنظماتها[2].

المبحث الثاني: رؤية تأصيلية تجديدية للتنمية الاجتماعية في الجزائر:

إن التأسيس التأصيلي لظاهرة التنمية الاجتماعية يتأتى من خلال استنباط الرؤية المعرفية المستمدة من القيم الحضارية والثقافية للأمة، وهي غنية جدا من منطلق الدين الإسلامي الحنيف باعتباره المرجعية الأساسية للقيم المادية والمعنوية لكل مسلم واعتبار كذلك القرآن الكريم أعلى مصادر التشريع الإسلامي بالإضافة إلى السنة النبوية والتراث الإسلامي الثري عبر العصور واعتبار أن خلق الإنسان في هذه الأرض هو للخلافة، من أجل غاية وهدف محدد مجالا في قوله تعالى:" وما خلقت الجن

1- بيار تايلر، كولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة: عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد، الجزء الأول، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 2002، ص 187.

2- جوزيف س. ناي، جون د. دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف فرح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002، ص 405 - 492.

(*)- سورة الذاريات، الآية (56).

(*)- سورة العلق، الآية (1).

(*)- سورة النساء، الآية (128)

والإنس إلا ليعبدون"(*) فمن هذا المنطلق أن بعد الوجود في هذا الكون هو بعد روحي من خلال الشريعة الإسلامية وليس بعد مادي بالأساس، على عكس التصورات الإيديولوجية الأخرى تجعل معرفتها باسم الطبيعة بينما عند المسلم كل شيء باسم الله، في قوله تعالى :" إقرأ باسم ربك"(*) فالفطرة البشرية بالنسبة للإنسان ومعالجتها من طرف الإسلام في كون أن الإسلام يعترف:

- ثنائية الخلق من الجسد الطيني والروح المغايرة للطين.

- ثنائية النفس البشرية من حيث إلهامها فجورها وتقواها، فصفات الفجور مثل الشح في قوله تعالى:"وأحضرت الأنفس الشح"(*) والخوف مثل:"إن الإنسان خلق هلوعا"(المعارج، الآية: 19) وصفة الطفف والعجلة في الأمور، أما صفات التقوى فهي تكتسب بالمجاهدة والتزكية مثل الصبر، العدل، الإحسان، الأمانة، الصدق.

القدرة على كسب العلم وترتكز على السمع والبصر والفؤاد والقدرة المضادة أي على كسب الجهل باتباع الهوى.

- حب الإنسان للملذات والأفراح وكراهيته للآلام والأحزان، إلى النزعة نحو الحرية والاستقلال.

- حاجة الإنسان إلى التعبد بميله الفطري وهي صفة أودعها الله في الإنسان.

ولقد جاء الإسلام لحفظ الكليات الخمس وهي مقاصد الشريعة الإسلامية، وتتمثل في: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل والمال، لذلك فالمفهوم الإسلامي للتنمية الاجتماعية بنظر إليها في شكلها الكلي، دون تجزئة فغياب عنصر يضر بالعناصر الأخرى فخيار الحياة الدنيا وخيار الحياة الآخرة يمثلان رؤية كونية متباينة في التعامل مع هذا الوجود الذي يفترض في الإنسان أداء رسالته[1]، لفترة قصيرة جدا تمهد للرحيل إلى دار الخلود والتي هي الأصل بالنسبة للإنسان وقد وظفت الشريعة الإسلامية التكليف وأحاطت الإنسان في جميع حركاته وأقواله وأفعاله واعتقاداته لكي لا يضل الطريق وإن أظل فلجام الشريعة قوي لإعادته إلى الطريق المستقيم وحفظت الشريعة مقاصدها في الخلق وهي ثلاثة أقسام:

1- محمد الحسن بريمة، رؤية إسلامية مقاصدية في التنمية الاجتماعية، مجلة إسلامية المعرفة، يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد السادس والعشرون، 2001، ص 48.

أ- المقاصد الضرورية: وهي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا ويترتب فقدانها اختلال وفساد كبير في الدنيا والآخرة بقدر ما يكون فقدانها يكون الفساد والتعطل في نظام الحياة.

ب- المقاصد الحاجية: هي المصالح التي يتحقق بها دفع الضيق والحرج عن حياة المكلفين والتوسعة فيها.

ج- المقاصد التحسينية: هي التي لا ترقى إلى مستوى المرتبتين السابقتين إنما شأنها أن تتم وتحسن تحصيلها ويجمع ذلك: العادات ومكارم الأخلاق والأدب، ومن خلال هذه المقاصد التي جاءت لتحفظها وتنميها من أجل خلق مجتمع رباني موحد أساسه العدل والمساواة.

ويمكن تعريف **التنمية الاجتماعية** من خلال هذه المقاصد وتقسيماتها، وحسب محمد الحسن بريمة:" التنمية الاجتماعية بمنظور إسلامي"، تتمثل في جلب اللذات والأفراح ودرء الآلام والهموم عن الناس على الدوام وذلك من خلال حفظ إيمانهم بحفظ التفاعل الضروري والحاجي والتحسيني ويتطلب ذلك تحسين وتصحيح المفاهيم وإصلاحات بنيوية داخل المتغيرات وفي علاقاتها البيئية، ويتم ذلك بميزان الشريعة الإسلامية [(1)]ومن أجل تحقيق هذه المقاصد جعلت الشريعة الإسلامية ميزات وخصائص للإقتصاد في ظل الدولة الإسلامية لتحقيق التنمية الاجتماعية، المنوطة التي أمر بها الإسلام وأول شيء هو:

- **الحرية المقيدة بأحكام الشريعة:** تتعدى مناحي الحياة ويطلب الناس فيها الحرية فهناك المنحى الاقتصادي السياسي والمنحى العقلي وغير ذلك وقد وقفت المذاهب والنظم من هذه الحريات مواقف مختلفة ما بين معترف بها جميعا ومعترف ببعضها ولكل فكرته الخاصة عن الحرية ومداها، وللإسلام موقفه من سائر المذاهب والنظم التي عرفتها البشرية فقد أولى لها أكبر الاهتمام، فالحرية في الإسلام قيمة أساسية كفلها الله للإنسان في شتى مناحي الحياة الفكرية والمادية والعملية والعقائدية وحرية الاختيار هي أهم شيء في الإسلام في كل ما يفعل أو يذر، وأول حق في الاختيار بالإيمان بالإسلام أو عدم الإيمان به، و هذا في قوله تعالى:" فمن شاء فليؤمن ومن شاء

1- محمد الحسن بريمة، رؤية إسلامية مقاصدية في التنمية الاجتماعية، الموقع الإلكتروني:
http://www.eiiit.org/article-read.ast?article id=697scatid=256sadad=284

فليكفر" وكذلك قوله تعالى:" لست عليهم بمسيطر" وكذلك بالنسبة للحرية السياسية في حق الفرد في توجيه سياسة المجتمع عن طريق حقه في اختبارا ولاة أموره ومراقبتهم وتقديم النصح لهم وضرورة أن يستمعوا للنصح وحقه في عزلهم إذا ما خرجوا عن العقد الذي أبرمته الأمة معهم، والحرية السياسة تنطلق من:

-تعزيز مبدأ الشورى في الحكم وتكليف كل فرد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق بالإضافة كذلك إلى حرية الرأي والفكر والبحث عن الصواب والحق.

- البحث من الناحية الاجتماعية للإنسان بما ينفعه في حياته. بالإضافة إلى الحرية الاقتصادية وتبقى الحرية بشتى أقسامها أصل من أصول الإسلام، فالحرية العقلية هي أساس قبول الإسلام أو رفضه[1].

- **الملكية المزدوجة:** كل نظام تميزه مجموعة من الخصائص في الملكية فإن الإسلام كذلك له خصائصه[2] فالنظام الاشتراكي تبنى الملكية العامة لوسائل الإنتاج بينما الرأسمالي الملكية الفردية ويقدسها على حساب الجماعة والملكية العامة، وعلى العكس فإن الإسلام يعترف بالملكية الخاصة والعامة معا وباعتباره نظام اجتماعي واقتصادي يقسم الملكية إلى ثلاث مستويات:

أ- ملك الله تعالى بحكم الخلق والإيجاد.

ب- ملك للجماعة البشرية المستخلفة في الأرض.

ج- ملك موزع بين الافراد والجماعة. لذلك فإن نظام الملكية في الإسلام حر ما لم يضر بمصالح الجماعة.

- **المنافسة الحرة:** وهذا بعدم الاحتكار، ونشر العلم والمعرفة وعدم احتكارهما لقوله صلى الله عليه وسلم:" من كتم علما ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة"، ونشر المعرفة في أوساط الناس تطلعنا على أمور دينهم ودنياهم، فيما يخص الإنتاج والتسويق وطاقة الإبتكار العلمي فلا يجب احتكاره وكتمانه فهو يحقق رفاهية المجتمع ويحسن حال الناس والأمة واعتبار العلم عبادة والعلم بأحكام التعامل في السوق

1- يوسف إبراهيم يوسف، النظام الاقتصادي الإسلامي خصائصه أهدافه آثار تطبيقه، الطبعة الأولى، الشرقية، عين الشمس، مكتبة الرسالة الدولية للطباعة والكمبيوتر، 2000، ص 16- 110.

2- سعد الخضرمي، المذهب الاقتصادي الإسلامي الأصول المنهجية الملكية والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، 1986، ص 20 – 40.

ووجوب نشر المعرفة والعلم لكي يسود السداد في العمل والقول، ويمنع الإسلام الممارسات المؤدية إلى عدم سيادة السعر العقلاني المقبول.

- **الدولة المتدخلة ذات الدور الإيجابي غير المسيطر:** الدولة تنتج دون أن تسيطر بشكل يعيق دور الأفراد –القطاع الخاص- وليس فتح المجال أمام القطاع الخاص ليكون طاغيا فالتوازن بين دور الدولة الإنتاجي والقطاع العام، ودور القطاع الخاص كذلك وهذا التوازن هو غاية الاقتصاد الإسلامي لتفادي الطغيان(1).

ومن خلال نظرة الإسلام الشاملة بإدراك الحقيقة الوجودية وجميع العلاقات التي تربط الإنسان بالموجودات الأخرى، نجده قد بني الإقتصاد الإسلامي وهو أساس التنمية الاجتماعية من خلال الحرية والملكية المزدوجة والمنافسة الخيرة وإتاحة الفرصة لتدخل الدولة تدخلا عقلانيا، لأجل حفظ التوازن لتطبيق هذه الأفكار المهمة تجعل التوازن الاجتماعي الكلي داخل المجتمع الإسلامي، وتفادي التفكك داخل المجتمع الإسلامي، ومنح الإسلام أهمية كبرى للتضامن في مجال التنمية الاجتماعية:

- **التضامن الإسلامي في مجال التنمية الإجتماعية:**

بحيث يقوم المجتمع الإسلامي على أساس أن أفراده وحدة تتضامن في مواجهة الحياة وتساند بعضها البعض في الأزمات، الأصل في العقيدة الإسلامية وحدة الأمة، واتحاد أفرداها وقيامهم بكافة متطلباتها مهما اختلفت المواطن والأزمنة لقوله تعالى:" إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون"(*) ويفرض الإسلام على أتباعه التعاون والاتحاد في كافة الأمور من اقتصاد واجتماع وسياسة وغيرها والمثل حي من الثورة الجزائرية حيث كانت رمز للتضامن الناجح بين الشعب والجيش وبين الجيش والقادة السياسيين، فشكل في الناهية تكتل قوي جعل العدو الفرنسي يستعمل كل الوسائل القمعية من أجل اختراق الثورة لكنه فشل لأن عامل التضامن كان قويا بين أفراد المجتمع خاصة وأن التنظيم كان محكما.

وما يقال أيضا على الدولة الإسلامية في بداية نشوؤها فالتضامن بين أفراد الدين الواحد رغم طغيان أهل الشرك والكفر وتمكنهم من كل القوة المادية عدد وعدة ورغم

1- يوسف إبراهيم يوسف، مرجع سابق الذكر، ص 110.

(*)- سورة المائدة، الآية 1.

قلة المسلمين إلا أنهم انتصروا عليهم في جل المعارك والحروب نتيجة لذلك التضامن الروحي والمادي بين المسلمين الذين يشكلون جسدا واحدا إذا اشتكى منه عضو تألم الجسد كله، وأروع مثال على ذلك أثناء الهجرة من مكة إلى المدينة عندما اضطهد المسلمون في مكة خرجوا من دون أملاكهم وقد وجدوا إخوانهم في المدينة أين تقاسموا معهم المسكن والأزواج، فكان رمزا عظيما للمسلمين وصورة رائعة للتضامن الإسلامي أين حقيقة كان التكافل والتضامن في أوج عطائه مع دولة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهناك آيات قرآنية كثيرة تحث على التضامن مثل:" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب"[*] وقال تعالى:" واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا"[*] وحيث ما كانت الجماعة والاتفاق كان الله معها، لقوله صلى الله عليه وسلم:" يد الله مع الجماعة" وقوله كذلك:" لا يؤمن أحدكم حتى يجب لأخيه ما يحب لنفسه"[1] وقوله صلى الله عليه وسلم:" فالمسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه فمن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة"، وللتضامن في الإسلام صور عديدة منها:

- الوحدة والتكافل الاجتماعي والتعاون والتنسيق فيما بين المسلمين فالتكافل ليس ماديا فقط فهناك المعنوي والروحي، ويهتم الإسلام بهذا الأخير بدعم التكافل المعنوي في مجتمعه فهو الأساس الذي يقوم عليه المجتمع في الإسلام، والمعنوي هو الذي يدعم المادي ويجعل الإسلام الأفراد جسما واحدا بشعور واحد لقوله صلى الله عليه وسلم:" المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا"، ومثال ذلك أن الزكاة فريضة لمسح آلام البؤس والعوز وتظل المجتمع بالرحمة والحنان[2]، فإعانة الفقراء والمحتاجين عرفها المسلمون منذ 14 قرنا، وكانت ناجحة وحقا تكفله الزكاة باعتبارها حق تنزع حتى بحد السيف، لأنها نصيب الفقراء، فهكذا جسد الإسلام حقوق الإنسان وشرع لها قبل ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي جاء به الإنسان

(*)- سورة آل عمران، الآية 1 – 3

(*)- سورة آل عمران، الآية 1- 5.

1- عبد الهادي الجوهري، أحمد رأفت عبد الجواد، دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 275- 282.

2- عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق الذكر، ص 282.

الغربي الذي يعترف بحقوق الإنسان، وحتى أنه غير إلزامي ويمكن اختراقه[1]، على العكس النظرة الإسلامية الناتجة في مجال الحقوق الأساسية وكل الحقوق متناسقة في الإسلام لا يسمح بالاعتداء على أي منها.

وتقوم التنمية الاجتماعية في الإسلام على ركائز تدعم حقوق الإنسان وتزيد من قيمتها وذلك بالتشريع الرباني السامي على جميع الشرائع الدنيوية بوضع مبادئ وقواعد شاملة للحياة الاجتماعية وترك التطبيقات لتطورات الزمان وبروز الحاجة، وهو بهذا الشمول والمرونة قد كفل لأحكامه التطبيقية النمو والتجديد في مسايرة الظروف المتغيرة، وربط في مجال التنمية بين الاقتصاد والاجتماع من خلال تعاليمه وحوافزه وقواعده في العمل والإنتاج والملكية وتوزيع الثروة حيث تتضمن الشريعة الإسلامية نظاما شاملا متكاملا في حين أن اتجاهات التنمية ركزت في العالم الإسلامي على إيديولوجيات الشرق أو الغرب الرأسمالي دون أن تراعي طابع التميز والخصوصية للمجتمع الإسلامي وحتى للشريعة الإسلامية والتي تقوم على مجموعة من المبادئ تخص التنمية الاجتماعية:

- عمليات التنمية تعتمد على المرجعية الدينية التي تخص الإسلام وتراثه وواقع المجتمع الإسلامي القاضي بتدعيم القيم وترسيخها إذ يمثل إحدى المقومات الرئيسية للتنمية.

- التنمية الاجتماعية وسيلة غايتها الإنسان ذاته ويعتبر التكافل الاجتماعي الإسلامي أهم ضمانات نجاح التنمية الاجتماعية في الإسلام.

- تقديم المعونة للناس هي خدمة وحق لهم يجب ألا تجرح فيها عزة المحتاج بل تراعى فيها كرامته وعدم إحراجه وهذا هو خلق المسلم.

- تعاون الأفراد أساس لنجاح التنمية الاجتماعية لقوله تعالى:" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان إن الله شديد العقاب"[*].

1- أحمد الراشدي، محمد الغمري .. وآخرون، قضايا حقوق الإنسان، الطبعة الخامسة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999، ص 88- 100.

- اعتبار الأسرة نواة المجتمع والبيئة التي ينموا فيها الأفراد واعتبارها المصنع للأفراد الصالحين للمجتمع لذلك ينبغي الإهتمام بهذه الخلية الأساسية لبناء المجتمع، وتأمين حياتها حتى تتمكن من الإضطلاع بمسؤولياتها في المجتمع وأداء دورها[1].

- إعتبار التنمية نشاط متعدد الأبعاد ويجب بذل الجهود في عدة اتجاهات في نفس الوقت، فالإسلام يهدف إلى إحداث توازن بين مختلف العوامل والقوى داخل البنية الاجتماعية للمحافظة على استمرار حياة الإنسان وعدم طغيان القوى الغنية على الفقير.

- العدالة الاجتماعية دعامة أساسية للتقدم، وهذا لقوله تعالى:"إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون"[*].

- فتح المجال أمام السكان للتنمية وهي إحدى الأسس التي يجب أن تقوم عليها التنمية الاجتماعية ضمانا لنجاح المشروعات والإنتاج وعدم تحريفها عن أهدافها وتحديد الضرورات الأساسية للمواطنين في قوله تعالى:" وشاورهم في الأمر"[*].

- تأكيدات الذات الإسلامية، ولا يعني الإنغلاق على تجارب المجتمعات الأخرى بل ينبغي الإقتباس والتكيف والاستفادة من خبرات العالم أمر تفرضه مقتضيات التطور وتحديات العصر وتؤكده التعاليم الإسلامية.

- وجود نظام للحوافز والتوفيق بين المصلحة الفردية والجماعية.

- الاعتراف لجميع الأفراد في التمتع بثمار التنمية الاجتماعية والمساهمة في الإنجاز وهذا لكل أفراد المجتمع، وكذلك تعاون المرأة مع الرجل في إطار الشريعة وما حددته من حقوق وواجبات لكلاهما لأن التنمية تتطلب التعاون والعمل. ولا يكون هذا الأمر إلا بوجود قوة داخلية تغييرية في نفس المجتمع جماعة وأفرادا لقوله تعالى:" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"[*].

(*)- سورة المائدة، الآية 02.

1- عبد الهادي الجوهري، التضامن الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1986، ص 24 – 27.

(*)- سورة النحل، الآية 35.

(*)- سورة آل عمران، الآية 159.

ولتمويل التنمية الاجتماعية شرع الإسلام الكثير من المصادر لتمويل العمل الجماعي، وتحقيق التكافل وأولها الزكاة وهو نصيب يدفعه المسلم مرة في السنة عن الأموال التي يملكها إذا بلغت النصاب سواء كانت مالية أو حيوانية أو نباتية أو طبيعية تدفع للفقراء والمحتاجين من المسلمين وغيرهم، وهذا من أجل كسبهم وكسب ولائهم للإسلام حتى يعتنقوه[1].

وثاني شيء يمول التنمية الاجتماعية في الإسلام هو الغنائم، هذه العملية قد تناقصت وتراجعت باعتبار أن ركن الجهاد معطل اليوم لعدم وجود الحروب، وإنما كانت عندما كان المسلمين أقوياء، كان عامل الغنائم في الحروب ممول للتنمية الاجتماعية.

الفيء هو كذلك عامل مهم لتمويل الاقتصاد الإسلامي من الأراضي الجديدة التي انضمت إلى المسلمين، لما تمثله من استغلالها وما تنتجه لزيادة تمويل التنمية للدولة الإسلامية.

الصدقات، وتدفع للفقراء والمحتاجين والمساكين وعابري السبيل، الذين لا يملكون زادا ليسد رمقهم من الجوع، واللباس، والحاجيات الأساسية وتتعدد الصدقات سواء كانت نقود أو حاجات مادية للاستعمال والمعاملة الطيبة.

العشور، وذلك بدفع مقدار محدد من الإنتاج، على نوع معين من المحصول فهذا يسهم في تحقيق التضامن مع الفقراء، وذوي القربى والمحتاجين.

الخراج، له دور كبير في تمويل بيت مال المسلمين إذ يعاد توزيعه وصرفه على أمورهم، وحاجاتهم التي تساهم في تمويل التنمية في النهاية.

الجزية، مقدار من المال يفرض على غير المسلمين مقابل الحفاظ على أمنهم، وهو ما حدث في عهد الدولة الإسلامية دولة الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده.

الوقف[2]، هو ملكية تابعة للمؤسسات الدينية، وهي أيضا لها دور في تمويل التنمية. وبداية من عصر الضعف بدأت تتراجع هذه الآليات في تمويل التنمية

(*)- سورة الرعد، الآية 11.

1- عبد الهادي الجوهري، التضامن الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية، مرجع سابق الذكر، ص27.

2- سليمان بن علي العلي، تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية، الولايات المتحدة- بيلتس فيل: مؤسسة أنترنا شيونال قرافيكس، 1996، ص 131 - 139.

الاجتماعية. وعلمنة الدول الإسلامية والتوجه نحو الاقتصاد المبني على فصل الدين عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية مما جعلها معطلة لا تطبق بحيث لا تشرف الدولة عليها رسميا بل تركت الحرية للأفراد خاصة الزكاة، إذ كانت في عهد أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب تدفع بحد السيف لأنها حق الله، وتحول المسلمون إلى مجرد تابعين للغرب في ظل الضعف المسجل على جميع المستويات والتعامل الربوي مع البنوك والمصارف الغربية، خاصة المديونية وخدماتها التي أنهكت العالم الإسلامي.

فرغم عدم عدالتها إلا أن المسلمون يقدمون عليها من داخل الدول الإسلامية نفسها. في شكل قروض بفوائد رغم التحريم القطعي لها.

وتحولت الدول الإسلامية إلى تبني المشروع الليبرالي كمنهج اقتصادي واجتماعي في ظل الفردية والمنافسة غير الشريفة، والعقلانية المجردة وتوظيف العلم سلبيا، وسلبيات التكنولوجيا في ظل التقدم نحو المجهول وعدم أنسنة القيم[1] ومن هنا فالإسلام أعطانا نظاما متكاملا ودينا لكل زمان ومكان يحكم سلوك البشر، ويمتاز بخصائص عظيمة لا توجد في أي نظام آخر.

فالإدارة التي تتولى التكفل بالتنمية الاجتماعية في الإسلام لابد من:

أ- أن تكون ذات كفاءة عالية وأخلاق تتوفر في الفرد المسلم كفرد في المجتمع الإسلامي يقوم على التكافل الاجتماعي والتضامن، فالإسلام يهتم بتربية الفرد المسلم بغض النظر عن انتمائه وجنسه.

ب- اعتماد إدارة شورية[2] تشمل كل مناحي حياة المسلمين الاجتماعية والاقتصادية وهذا قبل الأنظمة الغربية التي تدعي الديموقراطية.

ج- الاهتمام بالحاجات الروحية والمادية والنفسية للإنسان باعتبار أن للروح متطلبات وللجسد متطلبات أخرى يجب تحقيقها وذلك في قوله تعالى:" وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا"[*].

1- اليبد ياسين، العالمية والعولمة، الطبعة الثانية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 397.

*-سورة الشعراء، الآية 151-152.

*- سورة آل عمران ، الآية 104.

*- رواه مسلم وأبوداود من رواية تميم بن أوس الداري رضي الله عنه.

2- اليبد ياسين، العالمية والعملمة، الطبعة الثانية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 397.

مسؤولية الإدارة باعتبارها الراعية وسلطة مطاعة، وعلى العكس من الأنظمة الغربية التي تأخذ سلطتين سلطة دينية وسلطة دنيوية، فالإسلام يعطي السلطة في شكلها الشامل بالنسبة للحاكم وما على الرعية إلا الطاعة ما دام الحاكم لا يخرج عن طاعة الله فإن خرج فلا طاعة للمسلم على الحاكم، وهو مسؤول أمام الرعية ويحق لها أن تسأله عما يقوم به أو طلبت منه بأن يقوم ببعض الأشياء ولو كان من عامة الناس لقوله تعالى:" ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون" (*).

الإدارة التنموية في الإسلام إدارة ذات رقابة ذاتية وهذا بالتزام الموظفين وانضباط محكم باعتباره أمر رقابة الله أولا والضمير الديني واعتبار العمل عبادة والشيء الأخر أنه مسؤول أمام رئيسه وهناك نصوص قرآنية وأحاديث نبوية كثيرة في هذا الجانب، مثلا قوله تعالى:" ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير يأمرون بالمعروف وينهون على المنكر. وأولئك هم المصلحون" (*)ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" الدين النصيحة...لله ولرسوله ولأمة المسلمين وعامتهم"(*).

إدارة التنمية في الإسلام تمتاز بالمثالية والشمول وهذا في كونها إدارة تقوم على الكفاءة والجدارة والأخلاق والشورى وإدارة تهم بالحاجات النفسية والروحية المادية للإنسان وذات مسؤولية دعوية وسلطة مطاعة ورقابة ذاتية وتمتاز بالشمول وتحقيق المساواة وروح الابتكار والثبات، ولذلك أعظم إدارة قادرة على تحقيق التنمية الشاملة والتوازن لأنها غايتها الإنسان الذي هو خليفة الله في الأرض لذلك لا بد من البحث عن الإدارة الإسلامية الوحيدة القادرة على أن تنقل العالم الإسلامي وشعوبه من خيز الفقر والبطالة والجهل والتخلف إلى مصاف الدول المتقدمة بتحقيق التنمية الشاملة وفق المنهج التأصيلي القويم النابع من القرآن والسنة[1].

محاربة التهميش والبطالة إذ أن الإسلام يشجع العمالة على مستوى كبير وهذا ما جسدته الكثير من النصوص الدينية، واعتبار الدولة مسؤولة عن إعانة الناس على القيام بواجبهم في تحقيق التنمية خاصة فرض الزكاة لمواجهة البطالة، حيث يقول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه):" ’ن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم"، ومنح كذلك الأراضي للمحتاجين وهو ما قام به الرسول صلى الله عليه وسلم بمنح الأراضي للفقراء والمحتاجين وبقائها تابعة

1- محمد مهنا العلي، مرجع سابق الذكر، ص 112-131.

للدولة الإسلامية مقابل حق الاستغلال وهو ما فعله الخلفاء الراشدون من بعده، وقد دعا الإسلام أيضا إلى "إحياء الأرض من بعد موتها"، بمعنى استصلاح الأراضي القابلة للزراعة وإعداد الأراضي للمباني، وأنه من يحيي الأرض من بعد موتها تصبح ملكا له، وهذه أكبر مكافأة له والله سبحانه وتعالى أنشأ البشر من الأرض واستعمرهم فيها ليعملوا ويعيشوا على خيراتها مقابل شكره، واعتبار أيضا أن المال مال الله تعالى والبشر مستخلفون فيه، ويترتب عن ذلك ضمان الإسلام لتوفير حد الكفاية لكل فرد وهو مبدأ الضمان الاجتماعي الذي يقضي بضمان الحد الأدنى للمعيشة لكل فرد، ولتفادي البطالة لا بد من إتاحة دور كبير للأمة والنشاط الأهلي المحلي والعمل الخيري، وفتح المجال أمام العمل الخيري الذي كان سبب في تطور وانتقال العالم الإسلامي إلى التطور الحالي حسب المفكر الإسلامي "محمد عمارة"[1].

وقد انطلق الإسلام في تركيزه على تربية الفرد تربية صالحة من خلالها يستطيع بعد تأهيله أن ينخرط في المجتمع بسهولة تامة من خلال وضع قواعد ضابطة واضحة تخص النواحي الإجتماعية وأدرك الإسلام منذ الوهلة الأولى أن أهم عنصر لبناء المجتمع هو الأخلاق الإجتماعية الأسرية التي تنجب الأفراد الصالحين الذين فيما بعد يصبحون ركائزه الأساسية ولذلك ركز الإسلام واعترف للإنسان بأنه:

- خليفة الله في الأرض لكي يعبده ولا يشرك به شيئا يأتمر بأوامره وينتهي بنواهيه سبحانه وتعالى.

- وحدد قواعد الربط بينه وبين الزوجة واعتبر الزواج أهم رابطة من خلالها يتم تعمير الأرض والحفاظ على النوع البشري، وحفظ النوع النفسي والعقلي وتأكيد إجتماعية الإنسان من خلال الأمن والسكن والنمو والصحة في إطار الأسرة والقبيلة والدولة.

- تحديد قواعد شرعية تحكم العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة تهدف إلى الصلاح الدنيوي سليمة بدنيا وعقليا وفي مجال اللغة والتفكير والتعليم والتربية.

1- مخالد الزاوي، البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، الطبعة الأولى، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004، ص155 - 161.

- تكليف الرجل بالإشراف على الأسرة من رعاية ومباشرة شؤونها والمحافظة عليها وعلى كيانها ولأنه لا بد من مسؤول على الأسرة ليباشر توجهها نحو الشريعة، والإنفاق المادي لتفادي الأمراض الأجتماعية التي قد تفسد أخلاق الأسرة والأبناء.

- تحديد مشروعية الطلاق في حالة وجود خلاف يقضي بذلك وحدد مهام كل طرف.

- أولى الإسلام كذلك لوضعية العنوسة كأصل الزواج بأكثر من واحدة وهو تعدد الأزواج وحددها كذلك بأطر وقواعد وتشريعات والسبب في تعدد الأزواج هو تفادي إنتشار الأمراض الاجتماعية كالانحلال والتفسخ.

وأعظم شيء وضعه الإسلام هو الآداب الاجتماعية لبناء مجتمع متكامل له حقوق وعليه واجبات في إطار الشريعة الإسلامية، ولبناء تنمية اجتماعية دائمة ومستديمة قامت الشريعة بـ:

- تحريم سفك الدماء ومنع أن يأخذ صاحب الثأر ثأره بذاته، بل جعل الحق من اختصاص الإمام (الداعي) وهذا بالقصاص من القاتل ولاستتباب الأمن الدائم في المجتمع الإسلامي وطمأنة الناس على حياتهم.

- حث الإسلام على العفو والتسامح والتراحم لأنه سبيل لانتشار الرحمة في المجتمع الإسلامي.

- أمر الله سبحانه وتعالى بالوفاء بالعهد والميثاق مثلما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم مع قريش واليهود.

- ركز الإسلام على حفظ الأمانة وردها لأهلها وحث الحكام إذا حكموا أن يتحروا الحق ويحكموا بالعدل.

- ولصيانة أداب الأسرة حث الإسلام على احترام والإحسان للوالدين في قوله تعالى:" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"[(*)].

- حظ الإسلام على أواصر القرابة من أن تبعث بها الغيرة كما حث على التمسك بالفضائل والآداب العالية كالاستئذان وإلقاء السلام وغض البصر بعدم النظر إلى النساء والمحرمات.

- أوصت الشريعة الإسلامية أيضا باليتامى وحثت على مساعدتهم وهذا في كثير من الآيات القرآنية[1]. مثل قوله تعالى: ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا"[*].

وحث الإسلام أيضا على مجموعة من الآداب تخص النظام المادي والمالي للمسلم وهذا بـ:

- النهي عن الربا بكل أنواعه وأكل أموال الناس بالباطل وبغير وجه حق لما يترتب عليه من خصومات ومظالم ونزاعات بين المسلمين في قوله تعالى:" ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون"[*] وهذا لمكافحة الفساد[2].

- اعتبار أن الإرث حق مشروع للقربى ولا يجوز حرمانهم بأي شكل من الأشكال.

- حث على عدم التبذير والاعتدال في الإنفاق، وبعدم ترك المال في يد السفهاء، وأوجب الحجر عليهم.

- حث على واجب دفع الزكاة واعتباره ركن من أركان الإسلام لما لها كذلك من أهمية في تطهير أموال المسلمين وتساعد الفقراء وأيضا تساعد في تسيير مرافق الدولة الإسلامية[3] .

وبهذه الأسس والركائز والخصائص والقواعد والمعاملة التي ميزت التشريع الإسلامي والنظرة الإسلامية للتنمية بشكل شامل لم يُهْمل الجانب المادي والمعنوي للتنمية الشاملة التي هي في صالح كل مسلم والتي تهدف إلى:

- التمكين لشريعة الله في الأرض واستمرار خليفة النوع البشري عقيدة جنسا.

- تحقيق التضامن الاجتماعي في المجتمع الإسلامي الذي هو الأساس لإحداث التنمية المستديمة والكاملة.

(*) – سورة الإسراء، الآية 32 – 33.

1– يحي أحمد الكعكي، العولمة الإسلامية العربية، الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة العربية، 2003، ص 135 – 170

(*) سورة النساء، الآية 34.

(*) سورة البقرة، الآية 188.

2– ياسر أبو شبانة، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الإسلام. ط.ن.ت، 1998، ص 729

3– يحي أحمد الكعكي، مرجع سابق الذكر، ص 140

- تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأفراد وطبقات المجتمع وذلك بضمان الكفاية لكل مسلم واحتواء حدوث الأزمات الاجتماعية والاقتصادية عكس الأنظمة الأخرى الاقتصادية هي أنظمة أزمات.

- تحقيق العمالة الكاملة للمواطن الحق في العمل بتطبيق كل مبادئ الشريعة الإسلامية.

- تحقيق التنمية الاقتصادية بمنحنى متزايد ومستقر وهذه السمة الأساسية للإقتصاد الإسلامي.

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بامتصاص جميع أشكال الأمراض الاجتماعية والقدرة على معالجتها[1].

- تحقيق العدالة الاجتماعية وهي الأساس لكل نظام اقتصادي واجتماعي ومطلب شعبي وجماهيري.

- العمل على بناء دولة إجتماعية نحو تحقيق الرفاهية المادية وإقامة الدين وهو الهدف النهائي الذي تهدف إليه التنمية الاجتماعية في الإسلام.

ونظم الإسلام كدين كل ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحدد القواعد والأسس التي تقوم عليها الدولة الإسلامية وجسدها الرسول صلى الله عليه وسلم، أثناء القيام بتبليغ الرسالة، ثم جاء الخلفاء الراشدين من بعده حيث ساروا على نهجه، وأين نحن من مقولة عمر ابن الخطاب:" متى استعبدتم الناس وفقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" وأين نحن من قهره لنزوات نفسه حيث كان يقول:" أن عمر لا يأكل حتى يشبع أبناء المسلمين وذلك في عام المجاعة وحياته البسيطة جدا في المأكل والملبس والمسكن حيث يوحي للناظر أنه مجرد فرد من الرعية، فهكذا كان رمزا للمواطن المسلم الصالح، وأبو بكر الصديق (رضي الله عنه) حيث كان كريما إلى درجة كبيرة حتى سأل الرسول (صلى الله عليه وسلم) حين أمر بجمع الأموال لإحدى الغزوات أتى بجميع ماله فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "ماذا تركت لأولادك؟ فقال : تركت لهم الله ورسوله"، وهكذا كان الأوائل السابقون للإسلام، يضرب بهم المثل في الخلق الحسن والكرم المثالي، يصعب على الإنسان المعاصر أن يقوم به، ويستوعبه في ظل التدهور الحضاري للعالم الإسلامي في مختلف المجالات وتراجع الإنتاج المادي

1- يوسف إبراهيم يوسف، النظام الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق الذكر، ص 217- 277.

للإنسان المسلم وأصبح عبارة عن صبي صغير كما وصفه مالك بن بني في " نظرية التصابي" أين أصبح المسلم بعد حضارة الموحدين يعاني الانحطاط والقابلية لاستعمار هي السمية البارزة في نفسية المسلم، ودخل مرحلة الكبت والشعور بالنقص فتكونت فيه جملة من العقد جعلت المجتمع الإسلامي مفككا عاجز عن القيام بأي شيء، وأصيب المسلم بذهان "السهولة والاستحالة" منطلقا من سهولة كل شيء وكل شيء صعب، وتحويه ثلاث خطوات:

- لسنا قادرين على فعل أي شيء، لأننا جاهلون (نقص العلم).
- لسنا بقادرين على أداء أي عمل لأننا فقراء (نقص المادة).
- لسنا بقادرين على تصور الأمر لأن الغزو الثقافي ببلادنا (التبعية).

وهكذا مس العطب والعطل ثلاث جوانب، عطالة الروح واليد والعقل[1] الشيء الذي أدى إلى تأخرنا.

ويدعوا مالك بن نبي كافة المسلمين لإحداث التقدم والتنمية بالمحافظة على الولاء لثقافتهم مثلما حدث مع اليابان فهو بلد متطور يمثل القوة الثالثة اقتصاديا، وينافس أكبر القوى لكنه لم يتخلى عن القيم الثقافية ونفس الشيء مع الصين ويرى أن الحل في العودة إلى القرآن وفهمه الفهم الصحيح من أجل الجروج من التخلف المركب. وانطلاق النهضة الحضارية وعودة المجد الضائع والتخلص من التبعية الدائمة[2] ونفس الشيء نجده عند محمد أركون المفكر الجزائري، يركز على الإلتزام الإبستيمولوجي والقطيعة المعرفية وإذ يركز أن عجز المثقف العربي المعاصر في الحركات الدينية أو خارجها عن قراءة الواقع قراءة موضوعية نقدية وتحليلية، والعودة مرة أخرى إلى قراءة الماضي بنظرة نقدية واستيعاب الحاضر، والربط بينهما مع التحليل النقدي وأن النهضة العربية في القرن التاسع عشر، لم تنظر نظرة نقدية تحليلية للتراث الديني الذي أنتج في القرون الهجرية أما النهضة الأوربية الغربية في القرن السادس عشر وما بعده فقد اتخذت النظرة النقدية من التراث الديني ونظرة اكتشاف جديد، للثقافة اليونانية والرومانية، وهنا حدث الاختلاف في قراءة التراث بيت العرب

1- بوعرفة عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 101 – 103.

2- ابراهيم رضا، مالك بن نبي وفلسفة الحضارة الإسلامية الحديثة، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث تصدر عن مركز الدراسات الثقافية الإيرانية العربية، طهران: مؤسسة الفكر الإسلامي، المجلد الأول، العدد الثاني، شتاء 1425هـ/2004، ص 185 – 195.

والغرب المسيحي، الذي قامت بالنقد والتحليل وإعطاء دور للعقل النقدي في قراءة الماضي، وتشكيل الواقع[1] وأيضا ما ذهب إليه علي شريعاتي في سبيل تحقيق النهوض الحضاري الشامل بحيث يرى بفكرة العودة إلى الذات ونقد الذات، بدل اللوم على الذات، والذات عنده تعني الحضارة الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم والتراث الإسلامي ومحاربة الاستعمار والإمبريالية العالمية، لأنها خطر يهدد المسلمين في عقر دارهم وهي سبب التخلف والتبعية للغرب ومحاربة التغرُّبْ ويقصد به التعصب المذهبي في حين أن الذي يوحد المسلمين ويبعث على حضارتهم أكثر مما يفرقهم ويرى سبب التخلف هو التعصب المذهبي داخليا والاستعمار والإمبريالية كفاعل خارجي، بالإحكام على تخلف العالم الإسلامي وللخروج من التخلف هو العودة إلى التراث الديني الإسلامي لبناء حضارة قوية ومتماسكة[2]، ولعله من بين أسباب تأخر العرب والمسلمين ومنها الجزائر يعود إلى التخلف العلمي والتكنولوجي خاصة في عصرنا الحالي وهذا ناتج عن فترة الاستعمار الطويلة للعالم الإسلامي، وإسهام كذلك المتغربين من أبناء الوطن ومحاولة سلخ الأمة عن حضارتها.

كذلك انكماش العلماء المبرئين من مرض الجمود والتعصب الأعمى وضيق الأفق وقلة إدراك للواقع وتفشي الفرقة بين العلماء في المجتمع الإسلامي، زادها انغماس الحكام في الترف وخدمة مصالحهم الشخصية والاستخفاف بالدين وأهله والاستبداد، وعدم بناء اقتصاد وطني قوي والانشغال بالاستهلاك وتبذير الثروة، والشيء الأكثر خطورة هو التمزق الاجتماعي الناتج عن فصل القيم الإسلامية عن حياة المسلم اليومية وتغريب المجتمع الإسلامي[3].

1- محمد أبو قاسم الحجاج حمد، الأزمة الفكرية والحضارة في الواضع العربي الراهن، الطبعة الأولى، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر، 2004، ص 196- 309.

2- منصور بن لرنب، محاضرات في إبستيمولوجيا العلوم السياسية حول المفكر على التشريعات، مخصصة لطلبة الماجستير، السنة الأولى علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر ،16 ماي 2004.

3- حسن أيوب، االسلوك الاجتماعي في الاسلام، الطبعة الاولى، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 587-598.

بالإضافة إلى التكالب الثقافي والحضاري على القيم الإسلامية من تشويه واتهام بأنه دين الإرهاب والعنصرية ومحاولة تكريس سوسيولوجيا عالم بلا أخلاق مرتكز على النفعية المادية ومعاداة المسلمين في كتابهم وتصريحاتهم[1]

ومن الصعب إحداث تنمية كذلك في ظل عدم وجود التكامل في التنمية بين مختلف القطاعات بطريقة موازية فمن المستحيل تنمية الصناعة دون تنمية التعليم أو الاهتمام بالمدينة وترك الريف، لذلك فالإسلام نظام يأمر بالتكامل بين كل المجالات دون الاهتمام بجانب وترك الآخر، فالنظرة الإسلامية نظرة تكاملية، وعدم ترك المجال للتبعية الخارجية لمحاولة خلق قطب إسلامي لمواجهة الامبريالية ولم لا أقطاب متعددة بخلق تحالفات من أجل إضعاف الطرف الرأسمالي الحاقد هذا في إطار الجنوب جنوب والاعتماد على الذات بعدم التبعية وتكييف التنمية مع الاحتياجات الداخلية وفك ارتباطها مع الخارج، وتنظيم قوى الإنتاج بما يخدم التنمية الوطنية بخطط فعالة وديموقراطية وشفافية وعلى المستوى الخارجي العمل ضد القوى المعادية من أجل إصلاح منظمات الحكم العالمي وجعلها في خدمة كل الشعوب وهذا بالشفافية والحياد، هذا كله يساعد على تقوية العالم الإسلامي[2]، أما على مستوى الدول العربية حسب سمير أمين أن الإصلاح في البلدان العربية يجب أن ينطلق من احترام المصالح الإجتماعية لجميع الفئات المختلفة، وربط مشكلة الديمقراطية بالقومية لأنها هي القوة المحركة، وتحقيق الديمقراطية لا يكون إلا بالديمقراطية الاجتماعية بتحقيق التضامن الاجتماعي والمساواة والاعتراف بالحق في الديمقراطية السياسية الكاملة بحرية التنظيم السياسي والاجتماعي وحرية الصحافة، والإقتناع بأن السلطة السياسية ينبغي أن تكون ناتج اختيار حر للجماهير، وإعادة النظر في التعليم والإعلام والعلاقات الاجتماعية وكل هذا لأجل إصلاح أحوال العالم الإسلامي والعربي، ولكن في هذه الأطروحة التي يتبناها سمير أمين غاب عنها البعد الحضاري مما يجعلها لا تدافع بقوة عن الوحدة بالإضافة إلى غموض هذا المشروع[3].

1- سعد بن عطية الزهراني، القيم الأخلاقية في الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع والنشر والتوزيع، 2003،ص 587- 598.

2- سمير أمين، بعض قضايا المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991،ص 264- 267.

3- السيد ياسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 153- 154.

في ظل اختراق اقتصادي وسياسي وثقافي وعسكري للعالم العربي، خاصة بإحكام السيطرة الغربية على إمكانياته باسم حقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة فمعاناة الأقلية الإسلامية كبيرة على امتداد كل دول العالم خاصة كشمير، الفلبين، الصين، فلسطين، البوسنة، الشيشان العراق والسودان...، وتوصف كأقليات ودول مضطهدة وتحكم باسم القانون الدولي قانون الأقوياء واتهام الإسلام بالظلامية والأصولية والرجعية، واختراق السيادة الدولية للدول الإسلامية مثل فلسطين، العراق، السودان، وحرمانها من الحق في التسلح وهو ما حدث مع إيران.

بالإضافة إلى العولمة المالية وما تشكله من ذعر للعالم الإسلامي بتشجيع هروب رأس المال الوطني وتهريب رؤوس الأموال وفي حالة الاقتراض للدول الإسلامية فإن البنوك ربوية تضاعف أرباحها وشروطها القاسية التي لا تخدم إلا الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، والهجمة الشرسة لمحاولة تمسيح العالم الإسلامي وتهويد فلسطين ورجال الكنائس والآباء البيض يجتهدون ويعملون بكل ما في وسعهم لتنصير الشباب المسلم[1]، خاصة المهاجرين منهم أو كسب تأييدهم فكريا وإعدادهم تربويا وتعليميا في الجامعات التابعة للكنائس ودس التغريب في عقولهم وفي حالت عودتهم فإنهم يعادون مجتمعاتهم ويعيشون في اغتراب خاصة وأنهم يمثلون النخبة داخل المجتمعات الإسلامية وهم صانعوا السياسات داخل بلدانهم لذلك تهتم الكنائس والآباء البيض بهؤلاء الأبناء الأوفياء للفكر الغربي والمسيحي لأن في عودتهم إلى أوطانهم خدمة للرأسمالية والصليبية لذلك طرح دور الأمة في الحكومة الإسلامية وطبيعة الأشخاص الذين يحكمون، ثم الحكومة هي التي تخدم الشعب أم الشعب هو الذي يخدم الحكومة وفكرة الرجل الصالح الذي يباشر المهام الحكومية بما يتوفر عليه من مواصفات كالحكمة والفقه الشرعي والتقوى والوعي بالعصر واعتبار أن الحكومة هي من أجل الشعب تخدمه بتفان وقناعة لأنها مسؤولة أمامه عبر مختلف المؤسسات التي فوضها للشعب لذلك[2].

والأمة الإسلامية تواجهها تحديات كبرى تعيقها أمام تحقيق تكتل خاصة الأنانية القطرية وما تمثله من أنظمة سياسية وعرفية ولغوية وحتى دينية تعيق مشروع

1- محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار نهضة مصر، 2003، ص 30-33.

2- محمد خاتمي، الديمقراطية وحاكمية القوة، ترجمة: سومر الطائي، دمشق: دار الفكر، 2003، ص 16- 24.

التكتل والوحدة في ظل طرح بدائل غير إسلامية مثل الشرق الأوسط الكبير والمشروع التكاملي للبحر المتوسط كلها تهدف إلى شرذمة العالم الإسلامي من أجل الحفاظ على تفكيكه وبقائه ضعيفا[1]، في ظل غياب مفهوم للمواطنة يحدد الحقوق والواجبات بالنسبة للمواطن العربي المسلم وعدم وضوحها في الدساتير والقوانين وطغيان السلطة القاهرة بتوجهاتها الراديكالية والمصالح الضيقة على حساب شرف وحياة المسلمين.

وخاصة وأن الغزو الثقافي غير فكر المسلمين بقراءات خاصة، تلبس على الناس دينهم، وخلق تفريق بين المواطنين واندفاع الأقليات في العمل على هدم النظام والمطالبة بالإنفصال وخلق الأزمات السياسية والاجتماعية وتؤدي في كثيرمن الأحيان إلى إحداث حروب، تستفيد منها الرأسمالية المستغلة، وإساءة استخدام مفهوم المواطنة في العالم الإسلامي زاد كثيرا في تفكيك الدولة القطرية وأصبحت غير مستقرة سياسيا وأمنيا[2]، ومن أجل تجاوز الأزمة والتوجه أكثر نحو تنمية شاملة تؤدي إلى التقدم الاجتماعي نحو تحقيق الرفاه للمسلمين:

- الاهتمام أكثر بالبعد الروحي الذي يعطي المسلم القوة والعزيمة والإرادة لأجل تحدي الظروف المحيطة. وخاصة التاريخية من مخلفات القابلية للاستعمار واستيعاب الحركة الحديثة والاهتمام أكثر بالامتداد الإسلامي وتفعيله بين آسيا وإفريقيا محور (طنجة - جاكرتا) والتعاون يكون وفقا للأبعاد الثقافية الإسلامية لمواجهة التحدي الغربي فالروح هي التي تصنع المعجزة بما تمثله من التساوي والعدل والتضامن بين المسلمين من أجل وحدتهم وقوتهم[3].

- الحاجة إلى قيام إنتيليجانسيا عربية بانتظامها في التراث العربي وتجديده من الداخل والاستفادة منها الفكر الغربي المعاصر ومواكبتها له بقصد توظيف أدواته المنهجية

1- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص 209- 216.

2- طه جابر العلواني، الخصوصية والعالمية في الفكر الإسلامي المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت: دار الهدى للطباعة والتوزيع والنشر، 2003، ص 141- 158.

3- مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2005، ص 155- 159

ورؤياه العلمية في إعادة بناء الماضي وتغيير الحاضر وتشييد المستقبل وإلا فإن الخطر يتهدده[1].

- تطوير العمل الزراعي والفلاحي لسد فجوة التبعية الغذائية وهي تبعية كاملة خاصة وأن كل الدول الإسلامية تعد من أكبر الدول المستوردة للقمح (باكستان، مصر، العراق، الجزائر) فالدول الأربعة من أكبر مستوردي القمح في العالم[2]، في حين أن العالم الإسلامي يتوفر على الإمكانيات الطبيعية مثل الماء، أكبر الأنهار (النيل والفرات) وأجود الأراضي في السودان وحده يكفي لتوفير الغذاء للمسلمين لما له من أراضي خصبة وتوفر اليد العاملة الفنية خاصة مصر الجزائر والمغرب وتوفير الموارد المالية في دول الخليج التي لها فائض كبير تستغله الدول الرأسمالية والبنوك الأمريكية ويحرم منه المسلمون[3]، ولقد اقترح مشروع لنهضة العالم الإسلامي في قمة المؤتمر الإسلامي في ماليزيا 2003، مؤتمر "بترجايا" وركز على مجموعة من المبادئ مثل المعرفة والاخلاق وتناول عدة نقاط:

أ- بناء مجتمع المعرفة والأخلاق لأن سيادة العالم الإسلامي في الماضي كانت مبنية عليهما وهذا ما جسده علماء الإسلام في جميع المجالات والتخصصات العلمية كالفيزياء والطب والهندسة ساهمت في إرساء الحضارة الحالية.

ب- الوحدة والكرامة حيث أكد قادة الدول الإسلامية على الوحدة والتضامن لأجل تحقيق التنمية التي أكد عليها الإسلام من قبل.

ج- تفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي باعتبارها السياق التنظيمي الناطق باسم المسلمين دولا وأقليات وهذا بتطبيق الإتفاقات والقرارات لتدعيم مصداقية المنظمة في نظر الشعوب الإسلامية.

1- محمد عابد الجابري، إشكالية الفكر العربي المعاصر، الطبعة الخامسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 63.

2- محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية (رؤية الإسلامية)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 232.

3- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 207- 213.

د- التأكيد على العلم والتكنولوجيا لم لها من دور في التقدم وتقليص الهوة الكبيرة بين العالم الإسلامي والعالم الغربي في هذا المجال وضرورة تعزيز التعاون العلمي والثقافي بين الدول الإسلامية.

هـ- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والعودة إلى قاعدة الذهب لأنها فاعلة في تعزيز التجارة والتكامل والتعاون بين الدول الإسلامية وزيادة نصيب المسلمين من التجارة العالمية بين الدول الأعضاء في المنظمة، وتوفير الأجور لتطبيق كل هذه المحاور بالتزام كل الدول، وكلها سوف تعود بالخير على المسلمين كافة من مشارق الأرض إلى مغاربها وإعادة الاعتبار والريادة لقيادة الكون[1].

لأن المسلمين هم خير أمة أخرجت للناس لما فيها من الخير والعدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بما للدين الإسلامي من قدرة كبيرة على فهم الفطرة البشرية لأنه الدين الذين لم يحرف وهو كلام الله أدرى بحال البشر.

وتعد ماليزيا اليوم من الدول الإسلامية التي حققت نهضة أصبحت محل الدراسات والإعجاب في المجال التنموي بشكل عام وهذا الإدراك الدور الكبير للإسلام كدين ودنيا وبفضل المشروع الحضاري النهضوي الذي تبنته وحقق نتائج باهرة، وهذا المشروع هو الإسلام الحضاري، ويهدف إلى تقديم الإسلام بمنظور يشمل كافة جوانب الحياة الإجتماعية والاقتصادي والسياسة ويلبي متطلبات الروح والبدن والعقل ويعالج الفرد والجماعة والدولة ومخالف لكل الأديولوجيات.

ويعرفه رئيس الوزراء الماليزي:" دانتو سيري عبد الله أحمد بدوي" أنه يحتوي على عشرة (10) مبادئ يهدف إلى النهوض بالأمة من خلال متابعتها الأصلية وإعطائها الأولوية للقيم والمعاني الإسلامية الفاضلة لتوجه الحياة وترشيدها وهي:

أ- الإيمان بالله وتحقيق التقوى لأن الإسلام يركز على الإيمان بالله، وهو العامل الأساسي للإستخلاف وعمارة الأرض وتقوى الله تؤدي إلى جليل الأعمال، وأحسن الأخلاق وأعدل العلاقات بين الناس.

ب- الحكومة العادلة والأمينة التي تكون عن طريق الشورى والاختيار الحر دون الإكراه ونشر العدل بين الأفراد على اختلافهم العمل بأمانة وإخلاص.

1- مؤتمر القمة الإسلامية في ماليزيا، إعلان بوتراجايا، مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، السنة السادسة، العدد الثامن عشر، التاسع عشر، ربيع – صيف 2003، ص 331- 333.

ج- حرية الشعب باعتبار الحرية القيمة الكبرى في حياة الإنسانية وهي التي تحقق لإبداع[1].

د- التمكين من العلوم والمعارف لاعتبار العلم هو المركز الأساسي لنهضة الأمة وترقية الحياة والانتفاع بانتاجاتها.

هـ- التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازية وتعني التنمية بكامل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والروحية والمادية والثقافية والحضارية وتجعل صلاح الإنسان غاية وهدف معا.

و- تحسين نوعية الحياة بمحاربة الفقر وتحسين الصحة وترقية التعليم والتعليم الجيد وتمكين المواطن من العدالة الاجتماعية.

ي- حفظ حقوق الأقليات مهما كانت أجناسهم ومعتقداهم ولغاتهم وحقوق المرأة في إطار الشريعة.

ك- الأخلاق الحميدة والقيم الثقافية الفاضلة.

ن- حفظ وحماية البيئة من التلوث والكوارث والآفات.

ل- تقوية القدرات الدفاعية للأمة وهذا للحفاظ على وحدة الأمة وحماية مصالح الشعب والمحافظة على السيادة والاستقلال ويعتقد "بدوي أحمد" أن سبب تطور ماليزيا هو تطبيقها للمشروع النهضوي الإسلامي الحضاري، المبني على الأفكار الوسطية المعتدلة لبناء تقوية الأمة والدولة، والأخلاق الفاضلة، والمسؤولية والجدية وبناء العلاقات على أساس الثقة، والنظام الجيد واحترام سيادة وحكم القانون، والاتحاد في الكلمة والتعاون والتكافل، وتطبيق تعاليم الإسلام الحقيقي وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ويجب على الدولة أن تكون رائدة وقائدة وليس تابعة وذليلة، وأن مظاهر الإسلام التنموي الحضاري في كونه عالمي فالرسالة للناس كافة ثم أنه رباني مصدره الله الخالق العارف الأخلاقية العالية والتسامح بين كل الأعراق على اختلافهم، وهذا كذلك لخصائص الإسلام الحضاري عن غيره من المناهج في كونه متكامل، ووسط معتدل يعتمد على التدرج.

المبحث الثالث:ترشيد التنمية الاجتماعية:

1- محمد شريف بشير، الإسلام الحضاري..... مشروع النهضة الماليزي، مجلة البصائر مجلة أسبوعية- الجزائر، العدد 230، الإثنين 7 – 14 مارس 2005، ص 16.

إن عبارة الحكم الراشد ترتبط إرتباطا كبيرا مع ظهور العولمة كحركة جديدة وشاملة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية وقد ظهر كفكرة تحملها المؤسسات المالية الدولية ومن ورائها الدول الرأسمالية الصناعية من أجل تحول الدول الإشتراكية من الاقتصاد المركزي في ظل الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي والغرب الصناعي إلى اقتصاد السوق في ظل إتهام الرأسمالية الجديدة للأنظمة الإشتراكية والقطاع العام على أنه اقتصاد غير ناجع أثبت فشله وهذا بانتشار الفساد على مختلف المستويات لذلك لابد من إعادة النظر ويتطلب هذا مجموعة من المشروطية صممها الغرب الرأسمالي في شكل إرشادات ونصائح وأوامر أحيانا، خاصة مشروطية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، بعدم السماح للدول النامية للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا إذا قامت بتصحيحات ملموسة من أجل قبولها في المنظمة[1].

وكذلك فإن الحكم الراشد كفكرة أحادية الجانب مغلوطة أراد الغرب الاستعماري من خلالها أن يستغل العالم النامي مرة أخرى أكثر استغلالا ولكن بطريقة ذكية ويحمل شعارات براقة ظاهرها حقيقة تصورا حكيم، ولكنه في داخله يحمل سموم لا تظهر نتائجها إلا بمرور الوقت، ولذلك فإن إدراك الغرب للحكم الراشد ليس نفسه الحكم الراشد الذي يمكن تطبيقه في العالم النامي لأنه متحيز للقيم الغربية ويهمل القيم الإنسانية الأخرى فنظريته للديمقراطية هي وفقا للتراث الإغريقي الروماني المسيحي، الفاوستي مع إعطائه صورة مشوهة وناقصة لبقية الحضارات التي ساهمت ولازالت تسهم في تطور الحضارات الإنسانية[2]، على الرغم من أن الحضارات الأولى التي عرفت المعرفة والعلم هي حضارات الشرق فهذا التحيز في الحكم الراشد والنظرة الأحادية هي التي تطبع مفهوم الحكم الراشد من خلال النظرة الغربية وعلى أنها النظرة الوحيدة والناجحة والنموذج الأمثل للبشرية الشيء الذي يجعل مفهوم الحكم الراشد في نظرة شك ويبقى مجرد مقاربة تعتمد في الدراسات كبقية المقاربات وزادت أكثر

1- محمودي عبد القادر، المتطلبات الجديدة للحكم الراشد، الموقع الإلكتروني:
http://www.pflm.org.dz/upflm-drt-root/ue2003/communication/mahmoudi.html

2- منصور بن لرنب، أي مستقبل لعلم السياسة في العالم الإسلامي العربي؟، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية تصدر عن كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، طبع بمطبعة دار هومه، العدد الأول، شتاء 2001-2002، ص 185- 217.

أهمية خاصة في ظل الإنفتاح الاقتصادي الذي يركز على السوق الحرة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والديمقراطية كوسيلة للعمل السياسي فمنذ ظهور النظام الرأسمالي العالمي قبل 500 عام وهو يجدد نفسه ويتجاوز أزمة وينتقل من طور إلى آخر إلى أن وصل ما يعرف اليوم بالعولمة بقدر ما تنوعت قوى هذا النظام تعددت الحركات المناهضة له، فقد تمرد الفلاحون وانتفض الجياع والفقراء والاضطرابات العمالية الأولى، مرورا بالحركات العمالية المنظمة والأحزاب الشيوعية والاشتراكية وحركات التحرر الوطني إلى الحركات الاجتماعية المناهضة في الشرق والغرب والجنوب، وكان للثورة الفرنسية بفضل الشعارات المدافعة عن قيم المشروع الاجتماعي كالحرية المساوة والعدل والأخوة زادت أكثر وأعطت تأسيسا علماني للحقوق الناشئة واستطاعت الحركات (الاشتراكية الديمقراطية الشيوعية والقومية) أن تصل إلى الحكم وقامت بتغيير مدهش حتى عام 1968 أين بدأ يؤرخ لبداية تقويض استراتيجية هذه الحركات وظهور استراتيجية المجتمع المدني وهي الموجة الثانية للتحول الديمقراطي وظهر التحول في الاتحاد السوفياتي وهو ما يعرف "بالبيريسترويكا" وظهور سياسة الإصلاحات خاصة مع الاصلاحات الاقتصادية التي قادتها المؤسسات المالية الدولية بتدعيم من الولايات المتحدة الأمريكية وظهور فكرة الإصلاح والديمقراطية ومكافحة الإرهاب وغيرها منذ منتصف الثمانينات إلى عام 2001.

ويمكن وصف الإصلاح على ثلاث مستويات:

- الإصلاح بوصفه استراتيجية للوصول إلى السلطة والحكم أو المشاركة فيها وتعتمد الثورة أو القوة، والإصلاح بوصفه تطوير مجتمعي مستمر يتعلق بتحسين أداءات الأنظمة والمؤسسات الإجتماعية من حيث كفاءة الفعالية مثل المالية والقانون الإدارة والإصلاح الفردي وكل ما يتعلق بأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والسلوكية، وتعزيز الثقة بالنفس[1] ومن هنا نقول أن الحكم الراشد جاء نتيجة لسياسات الإصلاح كمصطلح يضفي طابع الكلانية على الحياة كنظام متشابك مفتوح المجال، ويعرف الحكم الراشد أنه مجموعة القواعد الطموحة لإعانة ومساعدة المسيرين للإلتزام بالتسيير الشفاف في تسيير المسألة.

1- تيسير محسن، محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح، ص2، الموقع الإلكتروني:
http://www.sis.gov.ps/arabic/raya/29/page5.html

ويعرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه الطريقة التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية التنمية، وهذا يعني أن الحكم الراشد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والإجابة عن الأسئلة التي تطرحها المجموعات الدولية للتنمية التي تهتم وتشكك في الإصلاحات الهيكلية والطريقة التسييرية.

أما لجنة المساعدة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد أنشأت فريق عمل حول التنمية التشاركية والحاكمية الجيدة حيث ربطت بين الحاكمية الجيدة والتنمية التشاركية وحقوق الإنسان والديمقراطية، واحترام القطاع العام ومحاربة الرشوة وتخفيض النفقات العسكرية المفرطة، وكان ذلك سنة 1995.

واقترحت لجنة الحاكمية الإجمالية في سنة 1995 أن الحكم الراشد هو مجموعة الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة، وتشغل منذ التسعينات الخطاب الدولي حول التنمية بحيث يتركز حول دور الدولة اتجاه المجتمع والقطاع العام وهذا بتحديد ثلاث عناصر أساسية هي الدولة المجتمع المدني، والقطاع الخاص[1] كأحد المرتكزات الأساسية، التي يقوم عليها الحكم الراشد، ويعود التفكير في تبني الحكم الراشد كآلية في إحداث التنمية إلى فشل سياسة التنمية في دول العالم الثالث وعلى رأسها الجزائر، و يخص جميع المجالات:

- **على المستوى السياسي**: ظلت الأنظمة شمولية والنخبة الحاكمة متمسكة بالحكم سواء باسم الشرعية الثورية أو باسم الشرعية الوراثية أو الدينية، تعمل عن طريق وسائل القمع المادية والمعنوية للشعوب، وهذا بعدم السماح وقبول الديمقراطية كآلية لممارسة الحكم وعدم الاعتراف بالعمل الحزبي الجاد حتى وإن وجد فإن النظام يعمل على تفكيكه بكل الوسائل وإن اقتضى الأمر استعمال العنف، كذلك قمع حرية التعبير المضادة والمعارضة وإقصاء المجتمع المدني من المشاركة في إدارة الحكم، والسجن والنفي والتهديد، والقتل للشخصيات وتهميشهم إذا كانوا يشكلون خطر على النظام، فالأنظمة السياسية في العالم الثالث فشلت فشلا ذريعا على المستوى السياسي.

1- الأخضر عزي، غالم جلطي قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، ص4، الموقع الإلكتروني:
http://www.ulminsamia.net/a34.html.

- **على المستوى الاقتصادي**: شكلت التنمية الاقتصادية في العالم الثالث الشغل الشاغل من خلال تفسير التخلف والبحث عن البديل التنموي الاستعماري الإمبريالي، فكان النظام الاشتراكي وتبني نظريات مختلفة لإحداث التنمية وخاصة "نظرية التبعية" كتنظير على أعلى المستويات لتجاوز التخلف لهذه الشعوب التي تبحث على لقمة العيش وتحلم بمنزل وتريد أن تتعلم وتعمل من أجل جسم سليم من دون علل، فحققت قفزة كمية ونوعية في الكثير من البلدان النامية خاصة في البدايات الأولى ومنها الجزائر، حتى أصبحت رمزا للتنمية والتحرر الذي يحقق أحلام العالم الثالث وقدرته تكمن في محاذاتها[1] وانقسمت الدول النامية إلى ثلاثة فئات، الفئة الأولى تعمل على امتلاك التقانة الحديثة ضمن سياسة معينة تتفق مع احتياجاتها والفئة الثانية تهتم باستيراد التقانة وتعمل على استيراد مختلف منتجاتها دون تمحيص لمدى الضرر، والفئة الثالثة لا تبذل مجهودا جيدا في مجال التقانة المستورة فليس لها سياسة معينة اتجاه هذا العمل الحيوي والتكنولوجيا القديمة[2].

والجزائر تصنف من الدول التي تهتم باستيراد التقانة وتعمل على استيراد مختلف منتجاتها دون أن تكلف نفسها التفكير في المستقبل، والأرضية الإجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري وتأهيله والإلتزام بصنع التكنولوجيا وليس استيرادها الشيء الذي خلق التبعية أكثر وربطها بالمركز الرأسمالي وهي تبعية تكنولوجية كاملة، هذا لعدم القدرة على الصيانة أو الابتكار، وازدياد التبعية خاصة في الاستعمال الواسع للتجهيزات والسلع المصنعة القادمة من الخارج كما تسبب في ازدياد شراء التراخيص واستخدام العمال الأجانب في التركيب والصيانة، خاصة هندسة الآلات والتكنولوجيا الدقيقة وشكل تبعية كبرى للشركات المتعددة الجنسيات بحيث شكل عقود الهندسة الميكانيكية والكهربائية 50% من العقود أبرمت مع مؤسسات ألمانية، وفي مجال قطاع الهيدرو كاربونات تحتل فرنسا ثلث العقود، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي سيطرت على التمييع والأنابيب لنقل الغاز والمحروقات، وتبعية بالنسبة للحديد والصلب والاتحاد السوفياتي بنسبة 45% من اجمالي العقود، هذا كله أثر على ميزان

1- عادل حسين، نادر فريجاني وآخرون، التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، الطبعة الثانية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1985، ص 132- 139.

2- يوسف حلباوي، التقانة في الوطن العربي مفهومها وتحدياتها، الطبعة الأولى، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1992، ص 118- 119.

المدفوعات وعلى هيكل التجارة الخارجية حسب السلع والبلدان وعلى اتجاه التبادل التجاري، وتأثير كبير على الواردات، خلق تبعية تكاد تكون كاملة في مجال التكنولوجيا[1].

فهذا فشل واضح على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية وربطها بالرأسمالية الاستغلالية فيما بعد أكثر بتراجع مداخيل الجزائر نتيجة لتدهور سعر النفط في السوق الدولية مع بداية الثمانينات وتزايد الأزمة أكثر مع نهاية الثمانينات الشيء الذي جعل الجزائر تستدين أكثر وترتبط بالتبعية وللمشروطية الخارجية خاصة مع المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة، وإعادة النظر مر أخرى في السياسات التنمية الشاملة وهو ما يشكل بداية الانفتاح الاجتماعي والاتجاه نحو القطاع الخاص وتراجع الدولة عن التدخل في إدارة التنمية بشكل كامل على ما كانت عليه قبل السبعينيات والدور الجديد للتنمية في ظل العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي: ودحض مفهوم التنمية المستقلة ونظرياتها.

والتجربة أثبتت أن الدول التي تتبنى هذا الأسلوب مثل كوريا الجنوبية والتي رغم تبعيتها للمراكز الرأسمالية في مجالات التجارة والاستثمار إلا أنها حققت قفزة نوعية وكمية في التنمية بمختلف أبعادها الإنسانية والاقتصادية الشيء الذي جعل سياسة الانفتاح هي الرهان[2].

- **على المستوى الاجتماعي الثقافي:** بتراجع الاهتمام بالتنمية الاجتماعية خاصة وتردي الأوضاع على مختلف مستويات الحياة وتفشي ظاهرة البطالة وتردي الأوضاع التعليمية، ونقص السكن، الرداءة في الأداء الصحي والفساد لمختلف الأوجه، أدى إلى الاهتمام بالعنصر البشري الذي هو الأساس في عملية التنمية والتحديث باعتباره العنصر المنتج والعنصر المستهلك فهو يؤثر تأثيرا بالغا في أداء العملية الاقتصادية عن طريق التأثير في الطلب والإنتاج وتكاليفه والمنافسة في السوق[3]، وانتشار البطالة

1- مالهوترا أسامة، أمين الخولي، وآخرون، االسياسات التكنولوجية في الأقطار العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1985، ص 155-158.

2- أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وادارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997، ص51-52.

3- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 72.

بمختلف أنواعها كالبطالة الموسمية، ونقص المواد الاستهلاكية وعدم ترشيدها بتبني عقلية استهلاكية أفسدت الذوق العقلاني للاستهلاك، وظهور الشعور الجماهيري بعدم الرضا عن السلطة الحاكمة التي تشكل فئة صغيرة حاكمة وأكثرها معزولة عن البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للدولة، والاستقطاب الاجتماعي يتخذ شكل هوة عميقة تفصل الحاكم عن المحكوم وهذه الهوة تتمثل في الاختلاف الصارخ في السلطة والإجراءات التعليمية، وفي مجال ملكية الثروة، وفي طريقة الاستهلاك وحتى في أسلوب الكلام وطريقة اللباس والسلوك المنتهج والمعاملة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، والمركز الاجتماعي، التي سببت تفاوتا في الغنى والفقر والنفوذ كلها أدت إلى ظهور مطالب اجتماعية وثقافية تدعوا إلى العودة إلى الهوية، زاد أكثر في تمزق المجتمع والمناداة بالتغير[1].وهو الذي حصل في الجزائر فعلا في الثمانينات وأصبح أكبر حدة مع أحداث أكتوبر 1988، والتي جاءت بدستور 1989 الذي أسس للإنقتاح السياسي والاقتصادي، والذي أعطى من الناحية الشكلية نموذجا للانفتاح والتقليد الغربي فقد أعطى حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، في ذلك دعوى إلى تخلي الدولة عن القطاع العام والتوجه نحو القطاع الخاص وحرية تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي والمدني والتأكيد على دور الدولة الاجتماعي ولكن في الحقيقة لم تكن إيمانا قاطعا تؤمن بها النخبة الحاكمة وهو الذي تجسد في الممارسات الفعلية للسلطة الحاكمة وهذا بعدم تقبل التغير والتداول على الحكم وأدى إلى تدهور الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي وأثر على التنمية الاجتماعية للمواطن.

وبفشل الدولة القطرية في خلق التنمية شاملة ودائمة فتح المجال داخل الدولة بحد ذاتها بضرورة بناء حكم راشد يتماشى والأطر العامة للعدالة نادت به الأطراف المعارضة للحكم، ومن قناعات لدى السلطة الحاكمة خاصة بعض الدول مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية, حتى وإن كانت عملية الترشيد تشمل الجانب الاقتصادي فقط، وهذا يبرر الفشل الواضح للسياسات المتبناة في الثمانينات والسبعينات، وبضغط كذلك من المؤسسات الحكم العالمي مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

1- مصطفى عزت طوقان، التعليم والمجتمع في الدولة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: بيتان للنشر والتوزيع والاعلام، 2000، ص 130.

والأمم المتحدة والدول الفاعلة في السياسة الدولية وتشكل ميزان قوة في العلاقات الدولية وهو ما سمح بإيجاد ما يسمى بمتطلبات **الحكم الراشد**:

ب- الحكومة الجيدة: وهي شرط هام للإدارة الاقتصادية والإشراف والتنظيم، وتحقيق الحماية الاجتماعية والفعالة ولتحقيق هذه الحكومة الجيدة يجب أن تكون لها قدرة على احترام تعهدات خاصة في حالة إبرام العقود مع الأطراف وهذا في احترام الآجال والشروط، والملكية الخاصة للأشخاص في اطار القانون والصرامة، واحترام القانون المؤسس للدولة ومختلف تشريعات الحياة، والالتزام بالتنظيم الجيد لمختلف القطاعات لتسهيل عملية التحكم فيها وتوجيهها، والتخفيف من حدة البيروقراطية، والوعي الجيد بها وبعدم ترك المجال للإداريين للتلاعب بمصالح الناس وهذا بوضع قوانين وعقوبات ردعية بعدم تعطيل مصالح الناس، واحترام الحريات المدنية والسياسية والشفافية في إدارة الموارد العامة خاصة، لذلك فإن هذه العوامل تأثر تأثيرا بالغا في ادارة التنمية الشاملة وخاصة الاقتصادية، وبعدم نزع الحكومات للملكيات والتنكر للعقود لأنه يؤثر على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة، ثم إن الشفافية في اللإدارة العامة ونوعية البيروقراطية، واحترام الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية من ناحية أخرى لهم تأثير كبير على توزيع الموارد العامة من أجل تحقيق الرفاه في معظم الحالات لذلك هو الذي تعمل عليه مختلف الدول النامية خاصة في تبنيه والعمل لتحقيقه[1].

ب- الديموقراطية كنظام بديل للشمولية: حيث حذر تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2004 من أن أزمة التنمية في الوطن العربي من الجسامة والتعقيد ويضيف التقرير أن الإصلاح الجزئي لم يعد كافيا، وأن الإصلاح المجتمعي الشامل للبلاد العربية ومنها الجزائر لم يعد يحتمل التباطؤ، ويؤكد هذا بيان مسيرة التطور العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وأكد على تعميق أسس البناء الديموقراطي والشوري، وتوسيع المشاركة السياسية في إطار القانون، وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان واستقلالية القضاء[2] كما يؤكده " تصريح بيروت للقضاء"[1].

1- The International Bank, Social Protection in the Middle Est. and North Africa, Good governance, Washington, 2002;P.84

2- تيسير محسن، مرجع سابق الذكر، ص 3.

ويرى التقرير التنمية البشرية العربية لعام 2004 أن متطلبات الحكم الراشد تقتضي قيام مجتمع الحرية، والحكم الصالح إصلاحا متكاملا يقتضي إصلاحا داخليا، ويشترط إصلاح مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز مبادئ الإدارة الرشيدة، وأيضا يتطلب تصحيح لمسار التنمية إصلاحا سياسيا يشمل على إصلاحات الممارسة، الإصلاح القانوني، إصلاح البنية السياسية وتحقيق التكامل على المستوى الجهوي، ولكن المشكل المطروح على المستوى الدولة العربية والجزائر خاصة في كون الإصلاح يبدأ بين الدولة أي من الأعلى، أم من المجتمع المدني، أي من الأسفل، وطبيعة الإصلاح الداخلي ومدى إمكانية الاستعانة بالخارج وحول القيم التي يتم تبنيها، فهناك من يدعو إلى تبني القيم التقليدية الدينية وضرورة وضع قطيعة ابستيمولوجية مع الخارج وتجاوز الأنظمة والإيديولوجيات المطروحة وتبني القيم الدينية والعودة إلى الذات وهذا يشكل مجوعة كبيرة من المجتمع وهو السواد الأعظم ويحظى باحترام كبير داخل النخبة ذات التوجه الإسلامي، وهناك من يدعو كذلك إلى تبني قيم الحداثة والديموقراطية على النهج الغربي وتنقسم هذه الفئة إلى فئتين، الأولى تدعو إلى وضع قطيعة مع القيم التقليدية باعتبارها سبب التخلف وهذه الفئة متأثر تأثرا فكريا واجتماعيا ونفسيا بالأنموذج الغربي روحا وجسدا، وهي فئة تغريبية تدعوا إلى الانفصال عن الذات ولها علاقات تتجاوز الحدود القطرية وتأثر كثيرا في صنع القرار خاصة في الجزائر، والفئة الثانية تدعو إلى اعتناق القيم الدينية دون تغليبها والتمسك بالحداثة والقيم الديموقراطية وتشكل المحافظين وهم في الغالب من يمارسون السلطة في العالم العربي، في حين يرى بعض المفكرين أن الإصلاح يبدأ من الأسفل للمجتمع المدني عن طريق تثقيفه وتربيته تربية ديموقراطية بالتدرج نحو الديموقراطية وهناك من يرى أن المجتمع العربي لم ينضج بعد لممارسة الديموقراطية والمجتمع السياسي العربي غير جاهز لحمل أعباء التغير، والبعض يرى بالإصلاح من الأعلى وأن القضية قضية الحكم ويجب الضغط على الحكومات العربية لتتقبل الإصلاح، والإسراع في تحديث المجتمع[2].

1- Rapport Arabe sur le Développement Humain, 2002, New York, Publication des Nation Unies, 2002, p.130

2- تيسير محسن، مرجع سابق الذكر، ص 3.

ومن المعلوم أن هذا الصراع المحتدم حول كيفية إصلاح المجتمع تعود إلى القرن التاسع عشر مع الحركات الإصلاحية في العالم الإسلامي سواء التي تنادي بالعالمية الإسلامية وهذا يعني كل الدول الإسلامية مثل "جمال الدين الأفغاني"، وفيهم على مستوى القطرية مثل الحركة الوهابية التي كانت أول حركة إسلامية تدعوا إلى إصلاح أحوال المسلمين وهذا بتبني برنامج يدعو إلى العودة إلى النصوص الدينية الحرفية القرآن الكريم والسنة النبوية، وترتيب بيت المسلمين من جديد، ثم فيما بعد محمد عبده، وعبد الرحمان الكواكبي[1]، وابن باديس والبشير الإبراهيمي لكن دون أن تنفصل عن الإفراد أي في صراع مع الاستعمار والامبريالية، ونفس الشيء الذي دعا إليه مالك بن نبي، وعلي شريعاتي، بضرورة العودة إلى النص الديني لكن بنظرة واعية للمكان والزمان أي إعطاء النصوص قراءات تتماشى والعصر للحاق بالغرب وهذا ليس بلإنفصال عن الذات، وهو الذي شكل فيما بعد وأصبح يسمى "بفقه الأزمات" تماشي النصوص الدينية والواقع دون القطيعة التامة وهذا بفتح باب الاجتهاد.

وهو الذي تتبناه الحركات الاسلامية اليوم بحيث لديها منطلقات عقائدية وإيمانية تجعل المنتمين إليها مستعدين للموت في سبيلها كما أن لها مرجعية مجاوزة للواقع المادي وتفسيراته الوضعية ورسالتها فوق الفوارق بين التجمعات الطبقية والإثنية العرق واللون والجنس فهي تتجه للناس كافة، وتتسم أهدافها بالكلية والشمولية مثل تغير الحياة تجديد الأخلاق، إصلاح المجتمع، القضاء على الفساد، إقامة حكم الله في الأرض[2]، وفي ظل مثل هذا التضارب المعرفي والمنهجي حول الحكم الرشد والإصلاح على المستوى العربي الإسلامي، والجزائر بيئة صغيرة عنه لم تجد لحد الساعة البديل الناجح للحكم غير الديموقراطية كواقع بغض النظر عن الإسهام المعرفي النظري للإسلام الذي تعيقه فواعل داخلية وأخرى خارجية حول تطبيقه في الوقت الحالي الذي يسوده الطغيان العالمي للرأسمالية المادية المستغلة.

ج- احترام حقوق الإنسان: وهذا أكبر دعوى تتبناها المؤسسات المالية بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة، والمنظمة العالمية

1- ابراهيم البيومي، الحركات الاجتماعية...تحولات البنيةوانفتاح المجال، الإثنين 25 ذو القعدة 1426 الموافق ل26 ديسمبر 2005، ص 2. الموقع الاكتروني:

- http:// enasc.Com/ content.asp?Content ID= 19

2- تيسير محسن، مرجع سابق الذكر، ص 3.

للتجارة وكل المنظمات غير الحكومية شكل شعار حقوق الإنسان المرجعية الأساسية للحكم الراشد ومؤشر على توفير الحرية والأمان ومدى احترام الدولة لحقوق الإنسان من خلال المواثيق العالمية الداعية لحقوق الإنسان، وتجسيدها على أرض الواقع، والجزائر صادقت على الاتفاقية الدولية ضد التميز العنصري في 14 فيفري 1972، أما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 12 سبتمبر 1989، والاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل في 16 أفريل 1993، أما الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق المرأة فقد أمضت عليها في 22 ماي 1996، بالإضافة إلى أن الدستور الجزائري منذ تأسيسه في 1963 حتى التعديل الدستوري في 1996 يعترف بالحقوق الأساسية للمواطن.

ويدعو التقرير العربي للتنمية البشرية 2002إلى ضرورة إقامة حكم راشد مبني على احترام حقوق الإنسان بإقامة سلطة قضائية مستقلة لضمان محاكمة عادلة لكل شخص، وهذا بضرورة إدراج الدول العربية والجزائر في قوانينها ودساتيرها الاستقلالية للسلطة القضائية بتوفير كل الظروف المادية والبشرية لتحرير السلطة القضائية من تبعيتها للسلطة التنفيذية، وكذلك حق الإنسان في إقامة حكم محلي ديموقراطي لأنه ضروري للمشاركة السياسية وتحقيق الحق في المشاركة السياسية، الترشح، الانتخاب، ممارسة التجمع، الإضراب وكلها وسائل مشروعة تسمح للفقراء في التنمية الاجتماعية بالمعنى الواسع والحق في إيجاد نظام سياسي تمثل فيه كل التوجهات لبناء مؤسسات ديموقراطية والتي تعتبر الضامنة للحرية والشفافية والعدالة ولابد للانتخابات أن تكون حرة ونزيهة ودورية خاصة السلطة التشريعية الضامنة للشرعية والواسطة بين الشعب والسلطة الحاكمة[1].

وفي ظل المناداة بحقوق الإنسان المبنية على التصور الغربي والتهرب من حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على الحقوق السياسية والمدنية ظهر الكثير من الانحرافات في أوساط الاجتماعية خاصة دول العالم الثالث في ظل العولمة وتوجهاتها الكبرى والأكثر استغلالية والتهرب من التنمية الاجتماعية والإنسانية وهذا في ظهور ضعف التدين لدى الشباب، الإدمان بكل أشكاله، التدخين، المخدرات، شرب الخمر، خاصة في الأوساط الجامعية وهذا لغموض المستقبل واضطراب القيم

1- Rapport Arabe sur le Développement Humain, 2002, Op.Cit, p.127-130.

الأخلاقية داخل الأسر خاصة في العالم العربي في ظل التحول والعولمة الغازية[1] ذلك لعدم تركيز على توفير العمل وعلى الجوانب الملموسة الاقتصادية والتركيز على الجوانب السياسية والمدنية، فالإنسان بحاجة إلى الاستقرار المادي كأول شيء وثاني شيء البحث عن الحقوق السياسية والمدنية فالفقر والأمية والمرض ضارب الأطناب في المجتمعات المتخلفة بما فيها الجزائر.

وأصبح التوجيه نحو الثقافة الاستهلاكية لوسائل الإعلام من أجل سد الفراغ وصنع ثقافة جديدة من خلال هذه الوسائل الموجهة عبر المراكز العالمية الكبرى الصانعة للرأي والثقافة العالمية وتشكيل ثقافة عالمية جديدة وفقا لمنظور الغربي، ومحاولة فرض ثقافة معينة مبرمجة على حساب الثقافات الأخرى[2]، مما أدى إلى فساد الذوق وتشويهه بالنسبة للتفكير عند المسلم وغيره فأصبح يشعر بالاغتراب والعزلة والاتجاه نحو العديمة[3]، وقد استطاعت هذه الثقافات من خلال وسائل الإعلام أن تصنع من الإنسان الصورة التي يريدها الغرب، فكثرة مشاهدة نموذج معين أو صورة معينة تأثر في الإنسان حتى يتبناها وهو لا يشعر في ظل غياب البديل، لذلك فإن التركيز على حقوق المدنية والسياسية لا يعد أولوية لأن الحق في التنمية حق شامل يشمل جميع الجوانب فازدهار حقوق الإنسان مرهون بالعودة إلى الهوية الأخلاقية والروحية، في ظل انتشار الإباحية الواسع النطاق في مختلف الأشكال باسم التحضر والحرية، متجاهلين القيم الدينية السامية وهذا يعد ضرب للمعتقد الديني على المدى البعيد في محاولة من العولمة – الرأسمالية الجديدة- خلق ثقافة عالمية موحدة تهدف إلى صنع رجل من دون قيم ودين[4].

وأكثر شيء يثبت عدم صحة مقولة حقوق الإنسان بالتوجه العالمي الإنساني هو وجود وجهين بالنسبة لحقوق الإنسان عند الرجل الغربي، والانتهاكات السافرة في

1- محمد محمد بيومي خليل، انحرافات الشباب في عصر العولمة، الجزء الثاني، القاهرة: دارقباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 21-115.

2- عبد الحميد فودة، حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الإسلامية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2003، ص 100.

3- محمد مصطفى الأسعد، مشكلات الشباب الجامعي وتحديات التنمية، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2001، ص71-115.

4- عبد الرشيد عبد الحفيظ، الأثار السلبية للعولمة علىالوطن العربي وسبل مواجهتها، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 118-125.

العالم الثالث عن طريق التدخل الأمريكي غير الإنساني في العراق وأفغانستان، والانتهاكات الإسرائيلية اليومية لحقوق الشعب الفلسطيني، ولم تحرك القوى الغربية أي ساكن لاحترام كرامة الإنسان وشرفه فهي تنتهك يوميا وبمختلف الأشكال والوسائل ولذلك فإن المفهوم الغربي لحقوق الإنسان هو سيطرة القوي على الضعيف، لذلك لابد أن تتجه حقوق الإنسان في ظل الحكم الراشد إلى مشكلات العائلة والزواج والإسكان، وحل المشكلات الاقتصادية والصعوبات التي يواجهها كل البشر دون تميز عنصري وازدواجية في المعاملة.

د- حرية السوق: وهو أهم شعار للحكم الراشد وهذا بتعويض دور الدولة والتخلي عن القطاع العام والمرافق العامة وخصخصتها ببيعها للأشخاص يشكل أهم عنصر لمفهوم اقتصاد السوق بناءا على انتصار النموذج الرأسمالي على بقية التجارب وخاصة الإشتراكية، والتخطيط الممركز بتدعيم من قوى عالمية متعددة ومتشابكة وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بفتح المجال أمام رأس المال الخاص والاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات بالعمل من أجل الربح أكثر وبلا حدود، ومحاولة لتهرب من جميع الالتزامات القانونية والسيادية للدولة وهذا يشكل شرخ كبير للدول التي كانت تبنت المخطط خاصة في الأوساط الطبقات المعدومة التي لا تملك أي مدخول، وما سوف يحدث لها اجتماعيا في ظل الانفتاح غير المخطط له، والذي لا يراعي ظروف الطبقات المحرومة، وما يترتب على العولمة الاقتصادية التي تزيد الاعتماد المتبادل بين دول العالم، وما سوف تواجهه دول العالم الثالث من انخفاض رأس المال البشري، وعدم توافر البنية الأساسية، وعدم الاستقرار السياسي وارتقاء الدين الخارجي، واعتماد سلعة واحدة للتصدير وتأثرها باضطرابات السوق، هذا يبرر عدم استفادة دول العالم الثالث من العولمة الاقتصادية وحرية السوق، فهناك دول افريقية جنوبي الصحراء قاربت البؤس وتحتاج إلى أربعين سنة (40) لتقارب مستوى معيشة سنوات الاستقلال[1]، وتعتمد العولمة الاقتصادية على مجموعة من الآليات:

- حركة اندماج وتكتل اقتصادي واسع، وتقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم إنتاجها بشكل كبير.

1- عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الإسكندرية: الدارالجامعية، 2003، ص 30-32.

- استخدام نظم تسويقية فورية تعتمد على الاتصال السريع وهي التجارة الإلكترونية، وتسويق عن بعد.

- استخدام وسائل الدفع ونظم التمويل الفورية والوافرة وكثرة الانتشار[1].

- استخدام نظم الاستثمار في البشر بالبحث عن النخب والمواهب والمخترعين والباحثين الشيء الذي شكل هجرة الأدمغة من العالم الثالث إلى الدول الأكثر تصنيعا[2]، وهذا يعطي مجالا أكبر لسيطر الشركات الكبرى، ولقد اتفق المجتمعون في ملتقى ذات مستوى عال حول إفريقيا والعولمة(5+6) أفريل 2001، وأشار المتدخلون إلى ضرورة إصلاحات معمقة في بناء السياسة الاقتصادية لأجل إرساء حكم رشيد من قبل البلدان الإفريقية ويعتمد على:

- ترقية الاستقرار الكلي للاقتصاد من أجل شروط ملائمة للاستثمار وادخار ونمو القطاع الخاص.

- إصلاح القطاع المالي والإطار التنظيمي والقانوني وذلك من أجل إزالة العراقيل وزيادة الفاعلية، والمنافسة.

- بناء سياسة خارجية موجهة بشكل يضمن تحرير المبادلات وترقيتها بزيادة فعالية العمل التجاري والاستثمار.

- تحقيق الإصلاحات الهيكلية التي تشجع المنافسة في السوق الداخلية،وتدعيم المؤسسات العمومية.

- ترشيد الحكم والقضاء على الفساد.

- ترقية الانتاجية بالاهتمام بالتعليم، التكوين، البحث العلمي.

- التحكم في المديونية الخارجية من أجل ضمان الموارد الضرورية للتنمية المستديمة، والمستوى المعيشي وتدعيم الجهود للاندماج الجهوي.

- ترشيد النفقات العمومية وذلك بالتقليص من الإنفاق على التسلح الذي لا فائدة منه وتعويض هذه النفقات والمنح تزيد من توفير الموارد وإنفاقها على الطبقات الكادحة وتمويلها.

1- محسن أحمد الخطري، العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة:ى مجموعة النيل العربية، 2000، ص 22.

2- هشام عبد الله، العولمة والنمو والفقر والبناء إقتصاد عالمي شامل، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والتوزيع والنشر، 2003، ص 116-117.

- الاستفادة من الرأسمالية وتجاربها الحرة بجلب المستثمرين الأجانب إلى الدول الإفريقية وقد أكد المجتمعون على تطبيق التوصيات الآتية:

أ/ وضع إطار لسياسة اقتصادية كلية سليمة للزيادة والتنمية المستديمة خاصة استثمارات القطاع الخاص.

ب/ دفع عجلة الاستثمارات في الهياكل القاعدية خاصة الهياكل الهامة مثل الاتصالات والنقل، وتسهيل المبادلات التجارية خاصة في ظل التجارة الدولية ومنظمة العالمية للتجارة.

ج/ إصلاح المؤسسات التي لها علاقة بالتجارة مثل الجمارك والجباية، والمنضمات التي تعمل في قطاع الاستيراد.

ولنجاح التنمية الاجتماعية الاجتماعية يجب أن تشمل تطبيق مجموعة من الوسائل وهذا بـ:

- الاعتماد على الشفافية في تسير القطاع العمومي إعلام المواطنين حول القرارات التي تتخذها الدولة وتبسيط الإجراءات فيما يتعلق بالجباية والاستثمار أو أي قطاع آخر، تبسيط الإجراءات الإدارية بقدر الإمكان، تحديد المسؤوليات بوضع تقارير عن الموظفين المفسدين ومعاقبتهم في حالة ارتكاب الجنح، ومكافحة الفساد من أجل المنافسة السليمة، ومحو الأعباء الإضافية وتسيير الاقتصاد بأكثر فعالية، التأكيد على حرية التعبير الفردي والجماعي، فالصحافة الحرة تمثل الدعامة الأساسية للديموقراطية ولاقتصاد السوق الناجح الشفاف.

- استقلالية القضاء بعدم الضغط على القضاة، ودرأ التدخل بالنسبة للجهاز المشكل للقوى السياسية في عمل القضاء، وحريته، وعدم انحيازه لأي جهة، حماية الملكية، إجراء الصفقات بشكل تنافسي وشريف ومنصف بالإضافة إلى التنظيم الفعال للمصالح العمومية التي تضمن علاقة الجودة مع السعر العادل والمنصف، وكل هذه المتطلبات أساسية لإقامة الحكم الرشيد الهادف إلى بناء دولة الحق والقانون المجسدة للتنمية الاجتماعية الرشيدة [1].

1- Rapport Arabe sur le Développement en Afrique 2003, Mondialisation et Développement de l’Afrique, Economique, la Banc Africaine de Développement 2003, P.238-241.

- يبقى أكبر تحد يواجه التنمية الاجتماعية هو عدم توفير مناصب الشغل المستقرة والدائمة حتى على المستوى العالمي، بحيث أصبح الأجر اليومي بدلا من الأجر الشهري وهذا يشكل 40% من القوى العاملة و 70% من فرص العمل هي مؤقتة، وأسباب الأزمة هو التقدم التكنولوجي في السوق العمل وتدني الأجور في الدول النامية، وأساليب إدارة المشاريع، والإشكال هو التهميش الجماعي من طرف العولمة والسوق، والتي لا تريد أن تستوعب حقوق الناس في العمل والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، فهي ليست من الإكراميات الخيرية قدمتها الرأسمالية للبشر، وزاد أكثر إغراق السوق وغياب حرية العمل النقابي واستغلال عمل الأطفال والاعتداءات على المحيط والبيئة التي تمثل وسط حياة البشر، وهذه كلها من أكبر التحديات التي تواجه الإنسان على المستوى العالمي، مستقبلا بأكبر حدة من ما سبق[1].

بالإضافة إلى الفساد المتعدد الذي يعد من أكبر الظواهر التي تعيق عملية التنمية الاجتماعية وتطبيق العدالة الاجتماعية خاصة على المستوى الإدارات الدنيا والمتوسطة وأصبحت ظاهرة عالمية ومستمرة تهدد مجتمعات كثيرة بالجمود والانهيار، وكلما حققت الدول المزيد من الديموقراطية والشفافية زادت قدرتها على مكافحة الفساد ومحاصرته، وكلما زادة جودة الحكم تقلص مستوى الفساد، وقد زاد اهتمام العديد من المؤسسات النظام الدولي عن طريق المؤسسات الحكومية، وغير حكومية يتصدر الفساد جدول أعمالها، وخاصة الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة في المجالات المتعلقة بالتنمية، والتدخل عن طريق المعونات للمحرومين أو القيام بأنشطة تركز على المفاهيم ومضامين حقوق الإنسان وهذا عن طريق العهود والمواثيق، وأنشطة إعلامية وثقافية ودعائية للترويج وأهم المؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال الوظيفة الرقابية، والاستشارية، والوظيفة الاقراطية، والفنية [2]، وكذلك دور مؤسسات الدولة القطرية في مكافحة الفساد وهذا عن طريق أجهزت التشريع مثل القضاء[3] وأكبر مراقب هو دور المجتمع المدني في أقامة الحكم الصالح

1- سمير أمين، زياد حافظ، العولمة والنظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 97-98.

2- حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل المستديمة، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 310 كانون الأول/ ديسمبر 2004، ص 85-86.

3- طارق البشري، دور المؤسسات الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق الذكر، ص 111- 112.

ومحاربة الفساد عن طريق المراقبة والمعارضة للسلطة والتشهير بالمفسدين وتوجيه النصائح وغيرها[1] فلا يمكن قيام حكم راشد وصالح في ظل وجود الفساد المتعدد وخاصة الاقتصادي و تبيض الأموال[2]، والقطاع الضريبي في مجال القطاع الحكومي وعلى سوق الصرف الأمني، وسوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.

وما حدث في الجزائر بتهريب مئات الآلاف الملايير من الدينارات والتبذير للمال العام الذي تتحدث عنه وسائل الإعلام يوميا إلا تأكيدا على توغل الفساد في مختلف أجهزة ودواليب الدولة، ومهما كان الفساد صغيرا أو كبيرا فهو يضر الإقتصاد والمستهلك والأخلاق، لذلك فالشريعة والأديان كلها تنبذ هذه الظاهرة الغريبة عن الفطرة البشرية السليمة وتعتبر "نيو زيلند" أفضل دولة في العالم من حيث مؤشر النزاهة 9.42 من عشرة وهو أعلى حد يمكن للدولة أن تصله بينما أكثر الدول انتشارا للفساد في العالم هو موقع الدول العربية فكلها تتراوح بين 1 و 3 ما عدا الجزائر التي حصلت على مؤشر نزاهة 4 من عشرة، وتعد نيجيريا أقل رقما وهذا بـ 0.69 من عشرة والوضع لم يتغير من 1985 إلى 1997[3]، ويضل الفساد بكل أشكاله مهدد لكل أشكال الحكم الراشد والتنمية المستدامة التي هي أنشودة كل الشعوب التواقة إلى العيش في حرية وفي أمان اجتماعي يضمن لها الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية لذلك لابد من وجود مقومات إجتماعية لتحقيق الأمان الإجتماعي:

وهذا بوجود قيم دينية وأعراف وتقاليد يمكن أن تجسد الأمن الاجتماعي بالعودة إليها من خلال أداء دور التوعية الدينية في المؤسسات الدينية والأنشطة الثقافية ومواجهة الواقع بوعي للتحدي وهذا موجود في الثقافة الإسلامية من تضامن وتآخي عن طريق الزكاة والصدقات وإحياء مؤسسات الوقف، التي قد ترفع الكثير من الضغوط عن الدولة وتبني مشاريع تستقطب طاقات الأمة وتستوعبها ومحاربة

1- أنطوان مسرة، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، نفس المرجع سابق الذكر، ص 126- 127.

2- جلال وفاء محمد، دور البنوك في مكافحة غسل الأموال، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص 61.

3- عبد الله بن حسن الجابري، الفساد الاقتصادي، ص7، الموقع الإلكتروني:
http://www.aqu.edu.sa/ici/web page/broath/is.doc.

الولاءات الضيقة التي أنهكت المجتمعات الإسلامية، ومنها الجزائر وهذا بالعودة إلى الدين والضمير(1).

- سن نظم وقوانين وتشريعات تستوعب الأمن الإجتماعي لكل مواطن وهذا بتحقيق الكفاية وضمان الأمن الاجتماعي من خلال النظام القطاعي، وأجهزة الشرطة والأمن العام والمؤسسات العقابية الإصلاحية.
- بناء نظام حكم صالح يؤسس بيئة صالحة للأمن الاجتماعي بالمساءلة والشفافية وتشجيع المؤسسات المجتمع المدني والمجموعات الأصلية والمؤسسات غير الحكومية بالإسهام في المناقشة والرقابة والتقييم.
- تطوير التأمينات الاجتماعية والنظم الإجتماعية وتحسينها وتوفير مظلات الأمان لكل العاملين وهذا بالإسهام في تحسين مناخ العمل بين طرفي الإنتاج العامل ورب العمل، والإسهام في حل المشكلات الإجتماعية(2).
- إذا تساهم أموال التأمينات الإجتماعية في بناء المساكن والمدارس والمراكز الصحية وبيوت العجزة ومراكز التأهيل.
- وينبغي على التنمية أن تكون متسارعة وهذا بتحقيق النمو مع حجم الزيادة السكانية لكي لا تؤثر على رسم السياسات العامة وتستطيع مواجهة النمو المتزايد للسكان وتحقيق الحاجات التي يحتاجاها المجتمع.
- تنمية متواصلة وهذا بعدم قطع وبتر الخطط عن بعضها البعض دون توقف أو بإعادة من البداية لأن هذا يعطل التنمية، وبعدم الأضرار بالبيئة، وهذا النمط يحقق التنمية والرفاه ودون انقطاع لمواجهة التزايد السكاني.
- تنمية متوازنة وهذا بالتركيز على كل القطاعات دون إهمال قطاع على حساب آخر أو تنمية جهة دون الأخرى.

1- عبد الرشيد عبد الحفيظ، مرجع سابق الذكر، ص 117- 124.

2- اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، الإسكو، الضمان وشيكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 7 – 10.

- تنمية مخططة وهذه تبقى تتراوح بين الأيديولوجيات لكن التخطيط يبقى أهم عنصر للتطوير لأنه يحقق السرعة في الإنجاز ويحقق الاستقرار الاجتماعي خاصة سياسات التوظيف فمن دون تخطيط تكون التنمية فاشلة.

الخاتمة

تعتبر الجزائر من بين الدول السائرة في طريق التنمية المستدامة، ولكنها تعاني العديد من المشاكل منها مشكلة الفقر التي تعرف تغيرا وتطورا وتبدلا وتؤدي إلي عرقلة قيام دولة حديثة، وتؤثر بشكل كبير على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتفاقم هذه الظاهرة يرجع إلى أسباب مجتمعية تتمثل في تدني العقلانية وتخلف أساليب البحث الاجتماعي وضعف القوة السياسية للفئات الفقيرة هذه الأسباب في مجملها تكون دافعا قويا لديمومتها واستمراريتها، كما يترتب عليها آثار تؤثر على الوضع العام للبلد وهذا ما يقتضي دراسة مدى فعالية وأثر السياسة العامة الاستخراجية والتوزيعية والتنظيمية من حيث مدى تحقيق الأهداف في الحد من الفقر وحجم التكلفة والمنافع المترتبة على تنفيذها بما يعطي لصانع القرار فكرة عن المخرجات والتأثيرات بهدف تصويبها، لذا كانت إشكالية دراستنا تدور حول دور السياسة العامة في مكافحة الفقر والجهود المبذولة في الجزائر.

النتائج

- أولا: السياسات العامة التي وضعها صانع القرار في الجزائر ونفذها كانت كثيرة ومتنوعة ومتباينة لكنها كانت تهدف في مجملها للقضاء على الفقر مما ضاعف من فرص نجاحها وكانت أثارها المحصلة إيجابية على الفقراء وانخفضت نسبة الفقر.
- ثانيا: تملك الجزائر سياسات عامة توزيعية ملائمة للسكان الفقراء . فعلى سبيل المثال، ينتفع فقراء الجزائر من برامج المساعدة الاجتماعية ومنحة البطالة .
- ثالثا: تمكنت الجزائر من تخفيض نسبة الفقر على أساس الأهداف الإنمائية للألفية. فقد تم استئصال الفقر المدقع والجوع ومكنت للمرأة وحققت المساواة بين الجنسين وعرفت الصحة تحسنا وتحقيق هذه الأهداف يعني الحد من الفقر.
- رابعا: صانع القرار الجزائري وللقضاء على ظاهرة الفقر انتهج النموذج الاشتراكي الذي أقحم على المجتمع الجزائري من الخارج فشلت التنمية وشلت الطاقات علي الخلق والابتكار وزاد عدد الفقراء، ثم انتقل إلي النموذج الليبرالي الرأسمالي لتحقيق التنمية والحد من الفقر ولم يبني نموذجا ..

- خامسا: صانع القرار في الجزائر للقضاء على الفقر ربط بين التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية واعتبرت أمر حتمي لرفع نسبة النمو وزيادة التشغيل وتحسن الدخول وبالتالي ينخفض الفقر ويقل عدد الفقراء فكانت نسبة النمو برقم واحد.
- سادسا: الجزائر من الدول القليلة التي لم تنظم إلي المنضمة العالمية لتجارة، ولم تتعامل مع تقسيم العمل بنوع من الدهاء والمرونة والسياسة الاستخراجية تعتمد أكثر على الاستثمار في استخراج المواد الطاقوية.

التوصيات

لقد حان الوقت لإنهاء الفقر في الجزائر برغم انه مازال أمام صانع القرار عمل شاق في صياغة سياسات عامة (رسم، تنفيذ، تقيم) لمكافحة الفقر من حيث حدتها وعدد المتأثرون بها ودرجة الضغط الذي تشكله والمرجعيات التي تحددها (المرجعية السياسية، المرجعية العلمية المهنية) ومع ذلك تقتضي الضرورة أن يتصدي صانع القرار لظاهرة الفقر من خلال وضع سياسات عامة تحقق أرباح ذات طابع سياسي واجتماعي وتحقيق الأهداف المتواخاه منها مع ضمان عدالة التوزيع للمواد وتساوي جميع الإطراف فيما يتلقونه من منافع أو ما يتحملونه من نفقات وأهم ما يمكن أن نخرج به كتوصيات لهاته الدراسة هو ما يلي:

- أولا: الاعتراف بظاهرة الفقر: وتشخيصها لإعداد سياسات عامة ورسم التوجهات وتحديد الخيارات وترتيب الأولويات وبناء الخطط والاستراتجيات، الآمر الذي يتطلب القيام بتحديد معاير لتقيم الحلول والتنبؤ بما سيؤدي إليه تطبيق كل بديل، ومقارنة النتائج المتوقعة لكل منها واختيار أفضل بديل وكذا المراجعة النقدية (التنبيه علي الأخطاء) والمحاسبة العقلانية (الاحتفاظ بالمكتسبات للبناء بها وعليها).
- ثانيا: تحديد استراتيجية: للقضاء على الفقر في الجزائر يستلزم وضع إستراتجية جزائرية للتنمية ومكافحة الفقر، يتم الالتزام بها بصورة علنية وشفافية كاملة وببرامجها التنفيذية التي تتضمن في مفاصلها الأساسية إعادة توزيع الثروة، وتخفيف العبء على الفئات الفقيرة في المجتمع وتقديم الدعم المادي والمعنوي والتمكين لهم ومكافحة ظاهرة الفساد والرشوة ودعم تكافؤ الفرص والقضاء على التميز ضد النساء وتوفير بيئة لتعليم الفقراء وتوفير فرص العمل وتبني سياسات

عامة توزيعية تعالج مشكلة البطالة وسياسة تنظميه تفتح المجال للمجتمع المدني بالمشاركة في الجهود اللازمة للقضاء على الفقر.

- ثالثا: بناء ذهنية إستباقية: تكمن في ضرورة إدراك صانع القرار للأهمية الدارسات المستقبلية حيث أن قضية الفقر تحتاج الي الدراسة والبحث ولم يعد هناك مجال الارتجالية في وضع سياسات عامة أو حتى بلورة مستعجلة لقرارات دون أن تكون نتائج لدراسة منهجية علمية معمقة.
- رابعا: استغلال الفرص المتاحة: الثورات العلمية والتحولات السياسية والموجات التقنية والثقافية والاقتصادية والمجتمعية، وعولمة العالم أحدثت تحولا كبيرا في البنية الفكرية والمعرفية في المجال الصناعي والزراعي والخدماتي وتناقصت الحاجة الي المواد الخام والطاقة بسبب تطور تكنولوجيا التصنيع الفرصة الآن سانحة أكثر من ذي قبل لتغلب على الفقر وتحويل الفقراء الي مفكرين ومنتجين حيث يتسع المكان وتنفتح الأبواب
- خامسا: تبني خطة عمل : إن الأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف محددة وكمية التزم بها صانع القرار في الجزائر وحققها حتى قبل الموعد المحدد، وتم وضع أجندة التنمية المستدامة 2030 التي تتمركز حول أهداف التنمية المستدامة، لمرحلة يتم فيها الانتقال إلى إطار أكثر شمول للتنمية، هذا الأمر يتطلب وضع خطة واضحة المعالم يسترشد بها صانع القرار في البلدين في اختيار أفضل البدائل لمشكلة الفقر وتطوير اقتصادهما في المستقبل.
- سادسا: الاستعداد: لمواجهة الأزمات المالية والكوارث الطبيعية بتحضير سياسات عامة مسايرة لهذا التطور، الذي لأريب أنه يمس الفقراء مباشرة و بدرجة أكبر.

المصادروالمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- القران الكريم على رواية ورش بن نافع.

ب- المعاجم والقواميس:

- إبن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1968.
- الفيروزي أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005.
- الفيومي، المصباح المنير، دار المعارف، مصر، 1988.
- أحمد سعيفان ،قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت، 2004 .
- فرانك بيلي، معجم بلا كويل للعلوم السياسية، ت: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ، 2004.

ج- الكتب :

1- إبراهيم أبراش، النظرية السياسية بين التجريد والممارسة (تداخل النظرية السياسية والخطاب السياسي في العقل العربي)، الجندي لنشر والتوزيع، القدس، 2012.
2- الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ت: جماعة من الأساتذة المتخصصين في العلوم الاجتماعية، مطبعة جامعة دمشق ،1986، اليونسكو –المجلد"1".
3- أسماء بن قادة ، أفكار خارج المزاج ، دار القصبة للنشر، الجزائر ،2013.
4- ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ت: رشا جمال، الشبكة العربية الأبحاث والنشر، ط2، 2013.
5- عامر الكبيسي،صنعا لسياسات العامة،دار المسيرة، عمان، 1999 .
6- تامر كامل محمد الخزرجي ،النظم السياسية الحديثة والسياسات لعامة، دار مجدلاوي، عمان، 2004.
7- فهمي خليفة الفهدوي ،السياسات العامة–منظور كلي في البنية والتحليل، الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، مصر،2001.

8- جاك دوندير،الدولة ، ت: سموحي فوق العادة ، الفكر الجامعي للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت لبنان،1980.
9- محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومة ، الجزائر، ط2 ، 2008.
10- احمد دسوقي محمد إسماعيل، أصول تحليل السياسات العامة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2009.
11- جمعة،سلوى شعراوي، تحليل السياسات العامة فيا لوطن العربي، مركز درا ساتو استشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2002.
12- توبي أ هف، فجر العلم الحديث، ت: محمد عصفور، عالم المعرفة ،الكويت ،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ط2، 1993.
13- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دار هومة ، الجزائر، ط4، 2002.
14- ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، دار المجد للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
15- جان بيار كوت وجان بيار مونيي، من أجل علم اجتماع سياسي، الجزء الأول، ت: محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
16- وليد الشرتوني، المجتمع السياسي الحديث، مكتبة سامي برباري إخوان، بيروت لبنان، 1982.
17- محمد شكري سرور، النظرية العامة للقانون ، دار النهضة العربية، مصر، 2009.
18- جون باينس، أسس التعامل والأخلاق للقرن الحادي والعشرين ، ت ر : أحمد رمو: دار علاء الدين، ط 2، 2006 .
19- عزت على بيجوفيتش ، الاسلام بين شرق والغرب ، ت: محمد يوسف عدس: بيروت، مؤسسة العلم الحديث لطباعة والتوزيع ، 1994.
20- ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، الدار المختار، دار إحياء التراث العربي، 1987.

21- محمود أحمد الأطرش، حكمة الابتلاء بالفقر، دار الإيمان للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
22- عبد الله ناصح علوان، أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة، دار الإسلام للطباعة والنشر، 1983.
23- علي وهب ، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996.
24- فليب عطية ، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث، ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،1992.
25- الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
26- مجموعة من الخبراء التنمية الريفية والمحلية: وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.
27- محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الأمم المتحدة، الإسكوا، نيويورك، 1996.
28- محمد الصقور وآخرون، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، 1996.
29- طارق فاروق الحضري، الآثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في مصر، بدون ناشر، 2003.
30- محمد كاظم المهاجر، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
31- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ت: محمود حسن حسين، محمود حامد محمد، ، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
32- نادية جبر عبد الله حسن، الفقر وقياسه، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، دار فرحة للتوزيع والنشر، مصر، 2004.
33- روبرت هيلبرونر، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ت: دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، كندا، 1994.

34- جون كينثجالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ت: احمد فؤاد، بلبع سلسلة عالم المعرفة، سبتمبر 2000.
35- عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة، دار قرطبة، الجزائر، 2010.
36- صالح بالحاج، تحليل السياسة العامة، منشورات بن مرابط، الجزائر ، 2015.
37- شلبي محمد ،المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقترابات ، الأدوات)، (د، م، ط)، الجزائر، 1997.
38- فضيل دليوالهاشمى، لوكيا ميلود سفارى،إشكالية المشاركة الديمقراطية فى الجامعة الجزائرية ، قسنطينة: منشورات جامعة منتورى ، 2001.
39- محمد عبد الفتاح محمد، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
40- عثمان عبد المعز رسلان، التربية السياسية. دراسة تحليلية، دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهرة، 1990.
41- جاك دونريودوقابر، الدولة : ت : سموحى فوق العادة ، بيروت، منشورات عويدات ، 1980.
42- هانوتوولوتورنو، العادات القبائلية، التنظيم السياسي والإداري، ت: مزيان الحاج احمد قاسم، منشورات كرجا للطباعة والنشر والتوزيع، الأربعاء ناث اراثنتيزنوزو، 2013.
43- محمد عبد الله مغازى، الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2005.
44- موكول باندیا وروبي شيل، نخبة القادة الإداريين ، ت: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
45- محمد قاسم القريوني، السياسة العامة ورسم وتنفيذ وتقيم وتحليل، دار وائل للنشر، ط2، 2015.
46- توفيق المدني، التوتا ليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.

47- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1991.
48- هنري كيسنجر، محاضرات ومقالات مختارة، ت:خالد عيسى،أحمد غسان سبانو، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1988.
49- بيرمانية، مدينة الإنسان، ت: فاطمة الحبوشى، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2000.
50- دانييلا رلوند، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم: ت عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2001.
51- موريس دوفرجيه، مدخل إلي علم السياسة، ت : جمال الأتاسي وساعد الدروبي، مؤسسة محمد بن راشد أل مكتوم والمركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ب ت.
52- سليمان الحمداني قحطان احمد، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ب ت.
53- علي عزت بيجو فيتش، الإسلام في الشرق والغرب،مؤسسة الصادق لطباعة والنشر، طهران، 1994.
54- نادية عشور، الصراع الاجتماعي بين النظرية والممارسة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة، 2008.
55- موريس دوب، التنمية الاقتصادية والدول النامية، ت: صلاح الدين نامق، دار النهضة العربية، القاهرة، ب ت.
56- سمير امين، الاقتصاد السياسي للتنمية، ت: فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت لبنان، 2002.
57- محمد عبده، فاضل الربيعي، الخصخصة وأثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة المدبولي، القاهرة، 2004.
58- برتراندوجوقنيل، فى السلطة التاريخ الطبعي لنموها ، ت : محمد عرب صاصيلا : منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، 1999.
59- محمد عبد الغني حسن هيلال، مقاومة ومواجهة الفساد، القضاء على أسباب الفساد، مركز تطوير الأداء، القاهرة، 2007.

60- جيفري د ساكس، نهاية الفقر، ت: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2008.
61- محمد بيومي مهران، المغرب القديم، الجزء التاسع، دار المعارف الجامعة، الإسكندرية، 1990.
62- بهلول محمد بلقاسم حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
63- مصطفي زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر1962/1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
64- بن اشهون عبد اللطيف ، تكوين التخلف في الجزائر:محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830/1963، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
65- الحسين بركة، أبعاد الأزمة في الجزائر، شركة دار هومة لطباعة والترجمة والنشر والتوزيع ، برج الكفان الجزائر، 1997.
66- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية لنشر الكتاب ، الجزائر، 1984.
67- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
68- روبرت غرين، القوة ، ت: للترجمة والنشر والتوزيع، الرباط، ط2، 2011.
69- احمد عبد الرحمن الملحم، الاحتكار المحظور ومحظورات الاحتكار في ظل نظرية المنافسة التجارية، مركز القاهرة للطباعة والنشر ، القاهرة، 1996.
70- ناصر لباد، الأساسي في القانون الإداري، دار المجد لنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012.
71- صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
72- عمار بوضياف، شرح قانون الولاية 07/12، جسور لنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

73- محمد مبارك الميلى، عبد الله شريط ، مختصر تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
74- آب القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985.

75- وسام درويش مصطفي، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.
76- مفتي فاطمة، رؤية تحليلية لقوانين الحريات العامة في الجزائر، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2012.
77- غازي حيدوس، الجزائر التحرير الناقص، دار الطليعة، بيروت ، 1997.
78- جمال داود سليمان الديلمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، 2014.
79- راوية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005.
80- محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام للجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
81- زهير عبد الكريم الكابد، الحكمانيةقظايا وتطبيقات، بحوث ودرسات، المنضمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
82- محمد حسن باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996.
83- ابراهيم العيسوي، مناهج قياس التنمية، مذكرة خارجية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1997.
84- دافيد ماكيلاند، مجتمع الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية، ترجمة: محمد سعيد الفرج، الطبعة الأولى، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998.
85- عامر الكبيسي، التصميم التنظيمي، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، 1998،.

86- محروس محمد خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003،.

87- فرانسيس فوكوياما، الثقة الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، الطبعة الأولى،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998.

88- فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في الوطن العربي، طروحات تنموية للتخلف، الطبعة ألولى، بيروت: دار الفكر العربي، 1990.

89- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، الطبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006.

90- عبد الله مغربي، التعليم والعالم العربي تحديات الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000،.

91- بيار تايلر، كولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة: عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد، الجزء الأول، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 2002.

92- جوزيف س. ناي، جون د. دوناهيو، ، ترجمة: محمد شريف فرح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.

93- محمد الحسن بريمة، رؤية إسلامية مقاصدية في التنمية الاجتماعية، مجلة إسلامية المعرفة، يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد السادس والعشرون، 2001.

94- يوسف إبراهيم يوسف، النظام الاقتصادي الإسلامي خصائصه أهدافه آثار تطبيقه،الطبعة الأولى، الشرقية، عين الشمس، مكتبة الرسالة الدولية للطباعة والكمبيوتر، 2000.

95- سعد الخضرمي، المذهب الاقتصادي الإسلامي الأصول المنهجية الملكية والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، 1986.

96- عبد الهادي الجوهري، أحمد رأفت عبد الجواد، دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

97- أحمد الراشدي، محمد الغمري .. وآخرون، قضايا حقوق الإنسان، الطبعة الخامسة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999.

98- عبد الهادي الجوهري، التضامن الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1986.

99- سليمان بن علي العلي، تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية، الولايات المتحدة- بيلتس فيل: مؤسسة أنترناشيونالقرافيكس، 1996.

100- اليبد ياسين، العالمية والعولمة، الطبعة الثانية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

101- اليبد ياسين، العالمية والعولمة، الطبعة الثانية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

102- مخالد الزاوي، البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، الطبعة الأولى، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004.

103- يحي أحمد الكعكي، العولمة الإسلامية العربية، الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة العربية، 2003.

104- ياسر أبو شبانة، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الإسلام. ط.ن.ت، 1998،

105- محمد أبو قاسم الحجاج حمد، الأزمة الفكرية والحضارة في الواضع العربي الراهن، الطبعة الأولى، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر، 2004.

106- حسن أيوب، االسلوك الاجتماعي في الإسلام، الطبعة الأولى، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

107- - سعد بن عطية الزهراني، القيم الأخلاقية في الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع والنشر والتوزيع، 2003،.

108- - سمير أمين، بعض قضايا المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991.

109- - السيد ياسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

110- - محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار نهضة مصر، 2003.

111- - محمد خاتمي، الديمقراطية وحاكميه القوة، ترجمة: سومر الطائي، دمشق: دار الفكر، 2003.

112- - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002

113- - طه جابر العلواني، الخصوصية والعالمية في الفكر الإسلامي المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت: دار الهدى للطباعة والتوزيع والنشر، 2003.

114- - مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2005

115- - محمد عابد الجابري، إشكالية الفكر العربي المعاصر، الطبعة الخامسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

116- - محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية (رؤية الإسلامية)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

117- - رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989،.

118- - مؤتمر القمة الإسلامية في ماليزيا، إعلان بوتراجايا، مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، السنة السادسة، العدد الثامن عشر، التاسع عشر، ربيع – صيف 2003.

119- عادل حسين، نادر فريجاني وآخرون، التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، الطبعة الثانية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1985.

120- - يوسف حلباوي، التقانة في الوطن العربي مفهومها وتحدياتها، الطبعة الأولى، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1992.

121- - مالهوترا أسامة، أمين الخولي، وآخرون، *السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية*، الطبعة الأولى، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1985

122- - أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وادارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997.

123- - جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

124- مصطفى عزت طوقان، التعليم والمجتمع في الدولة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: بيتان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.

125- - محمد محمد بيومي خليل، انحرافات الشباب في عصر العولمة، الجزء الثاني، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

126- عبد الحميد فودة، حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الإسلامية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2003، .

127- محمد مصطفى الأسعد، مشكلات الشباب الجامعي وتحديات التنمية، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2001.

128- عبد الرشيد عبد الحفيظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

129- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

130- محسن أحمد الخطري، العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة:ى مجموعة النيل العربية، 2000

131- - هشام عبد الله، العولمة والنمو والفقر والبناء اقتصاد عالمي شامل، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والتوزيع والنشر، 2003.

132- سمير أمين، زياد حافظ، العولمة والنظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 97-98.
133- حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل المستديمة، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 310 كانون الأول/ ديسمبر 2004.
134- جلال وفاء محمد، دور البنوك في مكافحة غسل الأموال، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
135- اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، الإسكو، الضمان وشيكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003
136- حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999.

المجلات:

1- إبراهيم فريد عاكوم، إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر إقتصادية، دراسات إستراتجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، العدد 117، 2006.
2- ثامر كامل محمد، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد251، بيروت، 2000.
3- عاطف قبرصي، إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة الخامسة والعشرون، العدد282، أوت 2002.
4- إبراهيم توهامي، البلدان النامية أمام تحديات الفقر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 20، ديسمبر2003.
5- هابة حمدوسة، الحاجة إلى إيجاد الظروف الاجتماعية الاقتصادية الملائمة لخلق مجتمع المعرفة، وجوهات نظر حول تقرير التنمية

الإنسانية العربية 2003، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2004.

6- بشبانينة سعد، من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، تصدر عن جامعة باتنة، الجزائر، العدد 9، جانفي2004.

7- ابراهيم رضا، مالك بن نبي وفلسفة الحضارة الإسلامية الحديثة، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث تصدر عن مركز الدراسات الثقافية الإيرانية العربية، طهران: مؤسسة الفكر الإسلامي، المجلد الأول، العدد الثاني، شتاء 1425هـ/2004

8- محمد شريف بشير، الإسلام الحضاري..... مشروع النهضة الماليزي، مجلة البصائر مجلة أسبوعية- الجزائر، العدد 230، الإثنين 7 – 14 مارس 2005

9- منصور بن لرنب، أي مستقبل لعلم السياسة في العالم الإسلامي العربي؟، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية تصدر عن كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، طبع بمطبعة دار هومه، العدد الأول، شتاء 2001-2002،

10- إسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن البنك الدولي، واشنطن، العدد4، المجلد30، ديسمبر 1993.

11- مصطفى محمود أبو بكر، الإدارة العامة رؤية استراتيجية لحماية الجهاز الإداري من التخلف والفساد، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

12- عبد السلام علي نوير، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية، مجلة عالم الفكر، العدد واحد، الكويت، 2011.

13- بدر صالح عبيدة محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع عشر ، القاهرة، 1996.

14- إبراهيم توهامي، البلدان النامية أمام تحديات الفقر، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة قسنطينة الجزائر، العدد 20، ديسمبر 2003.

15- محمد مسعدي ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
16- محمد غربي،" الديمقراطية والحكم الرشد - رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"-، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي حول ":الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي " المنعقد يومي 03 و 04 نوفمبر 2010 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
17- مجلس الوزراء، استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة تجارب دولية،العدد الثاني، القاهرة، 2003.
18- أحمد ناصوري، النظام السياسي والشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، العدد الثاني، المجلد 24، الصادر بتاريخ 2008.
19- سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، "مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، 2 يناير 2007،" WWW.ULUM.NL بتصرف.

الأبحاث والمقالات:

1- خالفي علي، علاقة التنمية البشرية بجهود محاربة الفقر لدى المنظمات الدولية، أبحاث ندوة، تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، الجزائر ما بين 1-3- جويلية2007، جامعة سعد دحلب، البليدة.

2- عبد لله بن دعيدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التى نضمها المركزالوطنى للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط- الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير2005، الطبعة الثانية.

3- أحمد ابريهي العلي، في سبيل إزالة الفقر، "مفاهيم وآراء" ورقة مقدمة بمناسبة الأسبوع العالمي للتخفيف من الفقر، بغداد، 1988.

4- معطيات وزارة المالية الجزائرية،2013.

5- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الأول 2005، الجزائر.

6- وضعية البطالة و إستراتيجية التشغيل في الصين مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يوميّ 15– 16 نوفمبر 2011من إعداد الأستاذة : عائشة بن عطاالله.

7- المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، تقرير حول تقييم المستوى المعيشي وقياس الفقر، (2005LSMS).

8- مركز البحوث العربية، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، دمشق: القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003.

9- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لـ PAS، 1998.

10- هيو روبرتس، الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل، أبوظبي: مركز الإمارات للدرسات والبحوث الإستراتجية.

11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.

12- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الجزائر 2001.
13- مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ،الملحق رقم 03 قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2014/2010 .
14- شي عبد الرحيم وشكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبقيه ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية :تقيم واستشراف"المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009.
15- ناصر مراد، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، مداخلة في مؤتمر:تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 1-3 جويلية 2007، جامعة سعد دحلب، البليدة.
16- وكالة التنمية الاجتماعية، دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة 2003، الجزائر.
17- وزارة التضامن الوطني سابقا، برامج مكافحة الفقر في الجزائر، الجزائر، 2008.
18- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، الجزائر.
19- معطيات وزارة السكن الجزائرية، 2017.
20- معطيات وزارة الموارد المائية، 2012.
21- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، الجزائر.
22- تقارير التنمية البشرية من سنة 1997-2010.
23- معطيات من وزارة المالية الجزائرية، 2018.
24- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، الجزائر.
25- عيسي بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الاقتصادي، العدد 7، باتنة، الجزائر، ديسمبر2002.
26- وزارة الصناعة، تاريخ الصناعة الجزائرية، 30 أكتوبر2002.

27- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الفقر، البنك الدولي ، واشنطن، 1990.

28- الداويالشيخ: مداخلة تحت عنوان الأزمة الماليةالعالمية انعكاساتها وحلولها في إطار الأزمة الماليةوكيفية علاجها من منضور النظام الاقتصادي الغربي الإسلامي، جامعة الجنان طرابلس 13، 14 مارس 2009 .

29- محمد الصقور، السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996.

30- تقرير المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية، الجزائر، 2005.

31- مجموعة من الباحثين (دليل مؤشرات التنمية البشرية) ، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، 2001.

32- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكواش، محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

33- تحت الرعاية السامية لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية، الندوة الوطنية الاولي حول مكافحة الفقر والإقصاء.قصر الأمم ، نادي الصنوبر 30/29/28 أكتوبر2000.

34- بيان أول نوفمبر 1954.

35- ملاح محمد، محاضرات في مقياس الحكم الراشد، السنة الأولى ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ،2013/2012.

36- منصور بن لرنب، محاضرات في رسم السياسة العامة في الجزائر، وهي مخصصة لطلبة قسم الماجستير، فرع التنظيم الإداري والسياسي، جامعة الجزائر، 2004

37- - منصور بن لرنب، محاضرات في الإدارة العامة المقارنة، مخصصة لطلبة الماجستير، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2005/2004.

38- - منصور بن لرنب، محاضرات في إبستيمولوجيا العلوم السياسية حول المفكر علي التشريعات، مخصصة لطلبة الماجستير، السنة الأولى علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر،16 ماي 2004.
39- الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية، سلسلة الدراسات السياسية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيو يورك،
40- كمال حطاب، دروس الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر.
41- جعفري عبد الرزاق، محاضرات في مقياس السياسة العامة ، السنة الأولى ماستر ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ،2013/2012.

د – المقالات:

1- إبراهيم فريد عاكوم، إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر إقتصادية، دراسات إستراتجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، العدد 117، 2006.
2- ثامر كامل محمد، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد251، بيروت، 2000.
3- عبد السلام علي نوير، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية، مجلة عالم الفكر، العدد واحد، الكويت، 2011.
4- بدر صالح عبيدة محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع عشر ، القاهرة، 1996.
5- إبراهيم توهامي، البلدان النامية أمام تحديات الفقر، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة قسنطينة الجزائر، العدد 20، ديسمبر 2003.
6- محمد مسعدي ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
7- محمد غربي،" الديمقراطية والحكم الرشد - رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"-، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي حول ":الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي " المنعقد

يومي 03 و 04 نوفمبر 2010 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

8- مجلس الوزراء، استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة تجارب دولية،العدد الثاني، القاهرة، 2003.

9- أحمد ناصوري، النظام السياسي والشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، العدد الثاني، المجلد 24، الصادر بتاريخ 2008.

المراجع الإلكترونية:

1- بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص2، على الموقع التالي:.www.premier. ministere.gov.dz/arabe/media/pdf 09-02-2010

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009، المجالات الرئيسية التي يشملها www.el-mouradia.dz /arab/infos/actualité/htm 15/01/2009

3- ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration 201 ar.pdf

4- الديوان الوطني للإحصائيات،عدد سكان الجزائر، 2018 . /2018.http://www.ons.dz

5- (12/02/2013)./http://www.angem.dz

6- وزارة التربية والتعليم، انخفاض نسبة الأمية في الجزائر إلى 19.4%في عام 2011 على الموقع التالي: 10/11/2011 www.akhbarelyoum-dz.com

7- www.kamalhattab.infoblogwp-contentuploads2007 12eco6 pdf

المواد الغير منشورة :

1- سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة لدولة- حالة الجزائر- ، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013.

2- إسماعيل حسين عطا الفضيل جعفر، دور منظمات المجتمع المدني في دعم الحريات بالوطن العربي، 2015، رسالة دكتورة، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2015.

3- عبد القادر أحمد سعيد محمد، أثر السياسات الكلية على أعباء المعيشة ، رسالة دكتورة ، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية ، 2006.

4- عبد العزيز نور عشر، العلاقات السودانية الصينية، رسالة دكتورة ، جامعة النيلين كلية الدارسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2009.

5- محمد أحمد محمد أحمد، أثر مشروعات وكالات التنمية العالمية في تنمية المجتمعات المحلية في السودان، رسالة دكتورة، جامعة النيلين، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ،2017.

6- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتورة ، جامعة تلمسان كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012.

7- حسين سليمان محمد احمد، الفقر والتنمية الريفية، رسالة دكتورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا الاقتصادية والاجتماعية، 2007.

8- عصام الطاهر، قياس وتحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999.

9- اعمر بوزيد امحمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر:حالة خميس مليانة، رسالة دكتورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012/2011.

10- مراد جابر مصطفي الأغا، أسباب الفقر والبطالة في فلسطين، رسالة دكتورة، جامعة النيلين، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2011.

11- يوسف الصديق الإمام، أثر الطائفية على الاستقرار في لبنان(2015/2005)، رسالة دكتورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2015.

12- محمد إبراهيم على إبراهيم الحاج علي، اثر المشاركة السياسية في إستراتجيات التنمية المحلية، رسالة دكتورة ، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2001.

13- زايدي عبد العزيز، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أداء النظام الجزائري2008/ 2014، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014.

14- عبد الرحمان بن سانية، لانطلاق الاقتصاديب الدولال نامية في ظل التجربة الصينية، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012 – 2013 .

15- عيسي مرزاقة ، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر ، رسالة دكتورة دولة ، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2007.

16- أمال شوتري، دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر، رسالة دكتورة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2007.

17- سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الانفاق :دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة لدولة –حالة الجزائر، رسالة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ، 2013/2012.

18- شعبان فرح ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر2010/2000 ، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2012/2011.

19- فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2010/2000 ، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011.

20- حمدي مريم، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر، كليةالحقوق والعلوم السياسية، 2016 .

21- نوال فرح الطيب، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقليل الفقر فى السودان، رسالة دكتورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد،2008.

22- إبتسامقرقاج، دور الفواعل غير الرسمية فى صنع السياسات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

23- أحمد طيلب، دور المعلومات فى رسم السياسات العامة فى الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2006.

24- ضميري عزيزة، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة فى الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007.

25- محمد احمد مقبل العذري، الفقر في اليمن أسبابه وطرق معالجته، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2008.

26- أحمد محمد عبدو، دراسة حالة الفقر بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية ا التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية،2008.

27- صحراوي نادية، تحليل وقياس الفقر ، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009 .

28- محمد على موسى المعموري، تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية: العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2000.

29- شيرين بشرى غالي، ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2006.

30- طالبي صالح، تحليل الأزمات الاقتصاديةالعالمية الأزمة الحاليةوتداعياتها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير العلوم التجارية ، 2009 ،2010.

31- عميرات عبد الحكيم، التنمية ومشروع التغريب، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، 2004/2003.

32- مراد محفوظ، عملية التحول من القطاع العام إلي القطاع الخاص ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،2002/2001.

33- صحروري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.

34- طويرات وليد، سياسة الإنفاق العام وأثرها علي التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014.

35- منصور فالح إسماعيل الحيصة، الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عضمي (2008/1990)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية، 2009.

36- كماسي محمد الأمين ، دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2002/2001.

37- ضيف أحمد، انعكاسات سياسة الإنفاق العام علي النمو والتشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2005/2004.

38- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية فى التنمية الريفية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012/2011.

39- تأتي محمد، أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص دراسة تحليلية –قياسيةحالة الجزائر (2006/1974)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009.

40- زياني بومدين عوني، مكانة السياحة في ظل المعطيات الجديدة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000.

41- باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي-حالة الجزائر(2012/1990)، رسالة ماجستير، جامعة المدية كلية العلوم الاقتصادية، 2014.

- النصوص الرسمية:

أ- الدساتير:

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادر بتاريخ 23نوفمبر1989، الجريدة الرسمية رقم 09، المؤرخة في 01 ماي 1989.

2- القوانين:

1- قانون 04-02 المؤرخ في 2004/06/23 المحدد لقواعد المطبقة على الممارسات التجارية الجريدة الرسمية عدد 41 لسنة 2004.

2- قانون 13-06 المؤرخ في 23-07-2013 المتعلق بشروط ممارسات الأنشطة التجارية الجريدة الرسمية عدد 39 لسنة 2013.

3- قانون 11 - 10 قانون البلدية، الجريدة الرسمية ،عدد 37 المؤرخة في 01 شعبان 1432 هـ الموافق لـ: 03 جويلية 2011.

4- قانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فبراير2012، الجريدة الرسمية رقم 12، الصدرة في 29 فبراير 2012.

5- قانون رقم 90-31، مؤرخ في 17جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات"الجريدة الرسمية العدد53 لسنة 1990".

6- قانون 12/06، مؤرخ في 18صفر 1433، الموافق 12يناير 2012 يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 02 لسنة2012.

7- قانون رقم 90-31، مؤرخ في 17جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات"الجريدة الرسمية العدد53 لسنة 1990".

ب- القوانين- العضوية،العادية:

- القوانين العضوية:

1- القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012.

- القوانين العادية:

1- الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 يتعلق بالمنافسة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية، العدد 09، المؤرخة في 22 فبراير 1995.

2- الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية، العدد 43، المؤرخة في 20 جويلية2003.
3- الأمر 06/95 المؤرخ في 2015/03/25 المتعلق بالمنافسة الجريدة الرسمية عدد 9 لسنة 1995
4- الأمر 71/79، الصادر في 03 ديسمبر 1971، الجريدة الرسمية، عدد 105.
5- الأمر رقم 06-01 مؤرّخ في 28 محرّم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة (2006) يتضمّن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنيّة. بناء على الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنيّة المصادق عليه في استفتاء يوم 29 سبتمبر سنة2005 ج ر عدد 11.

ج- المراسيم التنظيمية:

- المراسيم الرئاسية:

1- المرسوم الرئاسي رقم 421/60 مؤرّخ في 27 صفر عام 1427 الموافق 27 مارس سنة 2006، المحدّد لكيفيات إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية ج ر عدد11.
2- المرسوم الرئاسي رقم 217/03 المتضمن الاعتراف بصفة المنفعة العمومية للكشافة الإسلامية الجريدة الرسمية، عدد 35 الصادرة في 25 مايو 2003 .

- المراسيم التنفيذية:

1- المرسوم التنفيذي رقم 04- 371 ل8شوال 1425 الموافق ل21 نوفمبر 2004.

- المراجع باللغة الاجنبية

1- William lasser, American politics: the Enduring constitution. 2 Ed, Bosron: Houghton Miffin Company, 199.
2- Snodgrass, D-R. , Inequality and economic devloppement in Malysia, Oxford, university press, London, (1980).
3- Sen, poverty and famines : Essays on entitlement and deprivation, oxford clatrendon Press, London, 1981.

4- Milton Friedman , social security : universal or selective, washington, American Enterprise Institute of public reaserch, 1972.
5- - Discon and macarov, poverty :A persistent global reality Routledge, London, 1998.
6- William J Baunal, Economics principals and policy, sixth edition, London, 2003.
7- Mohammed Aslam, Hanef Ahmed, KamelMeera, poverty with many faces : a case study with Malaysia International Islamic university Malaysia. Edition 1, 2008.
8- MohaAsri Abdullah, Urbainpoverty : a case study of Malaysia, First edition, UMM press , international Islamic university Malaysia 2009.
9- world Bank, staff working:The Measurement of sptial differences in poverty, The case of Peru, New Y ork, 1978.
10- Lorenzo giovanniBellu, Paolo liberti, Impact des politiques de la pauvreté, définition de la pauvreté , Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, 2007.
11- DattGaurav Martin: has India economic Growth become More pro-poor in the wake of economic reforms? Policy research, working paper 5103, the world bank, development research group, October 2009.
12- UNDP.HDR, New York ,Oxford university Press, 1997.
13- Tadaro 1977,mydral 1965. Economic development : A introduction to problems and policies in global perspective, E,w low.
14- Nafzinger, the economies of developing countries (2nd edition) prentice Hall, London, 1990..
15- Toe oscaal, Agender analysis: Report prepared for the gender equality unit, swedish International development cooperation Agency (sida) ,Institute of development studies, university of Sussex ,June 1997.
16- Anupama M. Hsya, population pressure on resource and population Resource Regions, The Association for geographical studies, shaheedBhagatsingh college, university of Delhi, 2007.

17- Conseil National économique et social, la maitrise de la globalisation: une nécessité pour les plus faibles, session plénière,Algérie, mai 2001.
18- Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière, population et développement en Algérie: pauvreté, journée Mondiale de la population, bibliothèque EL HAMA, 12 juillet 2002, Alger..
19- HENNI Saïda(2006), pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, paupérisation des société Maghrébines, volume 4, CREAD.
20- AbdelmajidBouzidi(2000), les années 90 de l'économe Algérienne, Algérie, ENAG.
21- World Development Indicators,2011, CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector rating , http://search.worldbank.org/all?qterm=raport%20of%20corruption%202011.
22- Main statistical data in 2009, National Bureau of statistics of China. Op.Cit.
23- OMS , rapport sur la santé dans le monde, Organisation Mondiale de la santé , Genève, 2006..
24- BenachenhouAbdellatif (1982), La Migration Rurale en Algérie,Editions
25- Agence développement social, programme d'appu, Op.Cit, P9.
26- - DjelalFiras Ferhat, la Problématique du Recrutement dans l'Administration Algérienne, quotidien d'Oran, Jeudi 26 Mai 2005, P.10.
27- The International Bank, Social Protection in the Middle Est. and North Africa, Good governance, Washington, 2002;P.84
28- Rapport Arabe sur le Développement Humain, 2002, New York, Publication des Nation Unies, 2002, p.130
29- Rapport Arabe sur le Développement Humain, 2002, Op.Cit, p.127-130.
30- Rapport Arabe sur le Développement en Afrique 2003, Mondialisation et Développement de l'Afrique, Economique, la Banc Africaine de Développement 2003, P.238-241.